بسم الله الرحمن الرحيم الا لآلاء الآلاء الا الله الكريم باسمك اللهم
يا اهل الحمد والثناء وباذا العظمة والكبرياء ويا منشئ الاجسام المختلفة الطباع
ومظهر الجواهر العقلية من افق الابداع نحمدك بمحامدك التي لا تعطي من احصاها خطي التحديد
ونشكرك لجلائل مواهبك التي تضيق عن احاطتها نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص
نوع البشر افراد الوجود والمدد واشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى اقصى
المراتب الانسية محمد سيد الانبياء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عترته النجباء الكرام
وصحبه الائمة الامناء العظام ونسألك ان توفقنا لتحقيق الحق في المطالب [illegible]
محجة الوصول الى اعلى المراتب الكلية انشاء [illegible] وباجابة [illegible] وبعد فهذه
مجلة مشتملة على شرح ما سوى المنطق من المختصر الموسوم للامام المحقق والفيلسوف المدقق بالهداية
قدوة الفضلاء المتأخرين واسوة العلماء المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره
اثير الحق والدين الابهري اعلى الله رتبته في حظائر القدس [illegible] مع الصديقين في
مقاعد الانس املينه مع قلة البضاعة وقصور [illegible] هذه الصناعة بالتماس طائفة
من الخلان بل بشرذمة من اعزة الاخوان حين كانوا متصدين لمباحثته [illegible]
شرح يكشف لهم عن وجوه فوائده نقابها ويذلل لهم مسالك التحقيق من مطالبه
صعابها [illegible] الا [illegible] بالاقتراح ولا يوافق الا [illegible] ما عليه اصطلحوا والله
المستعان فيما قصدته من تحصيل مسئولهم والبلاغ الى [illegible] انه حري بموفق ومعين
قال المولى المصنف روّح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه القسم الثاني في

الطبيعيات اقول لما كانت الحكمة علما باحثا عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى [illegible] ما هو موجود لا بقدرتنا
واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو موجود بقدرتنا كالاعمال الصادرة منا انقسمت الحكمة
باقسام متعلقة اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال القسم الاول من الموجود ويسمى
حكمة نظرية لتوقف حصولها على النظر وقسم يبحث فيه عن احوال القسم الثاني ويسمى حكمة عملية
لتعلقه بالعمل والحكمة النظرية ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما يفتقر في وجوده الخارجي الى مادة
وهو العلم الاعلى المسمى بالالهي او عما يوجد فيه [illegible] اما ان يمكن تجريده عن المادة في البحث
وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي اولا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي والحكمة
العملية ايضا ثلاثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن الشخص لتحصيل الكمال
او الواقعة بين اهل المنزل لدوام الائتلاف او المدينة لبقاء الانصاف والانتصاف والاول
علم الاخلاق والثاني علم المنزل والثالث علم السياسة والمنطق خارج عن اقسام الحكمة
بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان يفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب
قوتيها النظرية والعملية و[illegible] يدخل فيها المنطق ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتب المصنف هذا
المختصر على ثلاثة اقسام في علوم ثلاثة اولها المنطق والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما
اختار هذه العلوم الثلاثة من بين سائرها اما المنطق فلمس الحاجة اليه لكونه آلة لتحصيل العلوم
كلها واما الباقيين فلان سعادة النفس الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات
كماله ونعوت جلاله وبمعرفة احوال النفس في النشأتين والاولى [illegible] الثانية باعتبار النشأة

والاولى مع الثانية باعتبار النشاة الاخرى يحصل بالالهي والثانية باعتبار النشاة الاولى
يحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لاشتمالها في الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر
الموهومة للبروج فيها في الهيئة وعن اقسام الحكمة العملية باسرها لان الشريعة المصطفوية
قد قضت الوطر منها على اكمل وجه واتم تفصيل وقدم المنطق على الطبيعي والالهي لتقدم
الطبيعي بالآلية والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة الينا وليكون التعليم متدرجا من الاسهل
الى الاصعب على ما ينبغي في باب الارشاد قال وهو مرتب على ثلثة فنون اقول مباحث
هذا القسم منحصر في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية من الاحوال الثاني فيما يختص بالفلكيات
الثالث فيما يختص بالعنصريات ووجه الانحصار ان العلم الطبيعي باحث عن احوال الجسم
الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما عن الاحوال
المشتركة كقبول التجزية لا الى نهاية وتناهي الابعاد وغيرهما وهو الفن الاول او عن الاحوال
المختصة بالفلكيات كاستدارتها وامتناع الخرق والالتيام عليها وهو الفن الثاني او
بالعنصريات كقبولها الكون والفساد والحركة المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الاول
على الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها اظهر بالتقديم كما يقدم الجنس
لعمومه في التقديم على الفصل على ما قرر في باب القول الشارح والفن الثاني على الثالث لان
مباحث الفن الثاني لشرف موضوعاتها وثباتها اشرف من مباحث الفن الثالث وان كان الفن
الثالث مما ينبغي ان يقدم في التعليم لقربه الينا على ما ذكر في تقديم الطبيعيات وهذا القسم
اجمال والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو

وهو الباب المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة بالبسائط العلوية
وهو باب السماء والعالم او البسائط السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال
المختصة بالمركبات ليس لها صورة حافظة للتركيب وهو باب الآثار العلوية او التي
لها صورة من شانها الحفظ فقط وهو باب المعادن او التي لها صورة من شانها الحس والحركة
الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او التي لها نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان
وهو باب الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف اجمل في
التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة قسما واحدا باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها
تبحث اما عن العناصر او عما يحدث منها قال فصل في ابطال الجزء الذي
لا يتجزى لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا من التلاقي الطرفين او
لا يكون لا سبيل الى الثاني اذ لو لم يكن مانعا لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسطا وطرفا
وقد فرضنا الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا منه فيهما فما به يلاقي احد الطرفين
غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم ولانا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي واحدا
منهما [illegible] او مجموعهما او من كل منهما شيئا والاولان باطلان والا لم يكن على الملتقى فتعين احد
القسمين الاخيرين فيلزم الانقسام وهو محال اقول ينبغي لطالب كل علم ان يتصور
موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادي التصورية للعلم وتصور الموضوع بوجه ما وان
كان كافيا للتمييز الا ان البصيرة انما تحصل وتتم بتصوره بكنه الحقيقة فلهذا يريد
المصنف تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم ببيان [illegible] التقسيم من الهيولى

او التي لها صور من شانها التنمية مع الحفظ وهو باب النبات [illegible]

والصورة لكن هذا المطلوب لما توقف على ابطال الجزء الذي لا يتجزى علقها بما سنطلع عليه فقدم هذا
الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة بقوله في ابطال
الجزء الذي لا يتجزى وقعت خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف خبره اي الاول من الفصول
فصل او منها فصل والمراد من الجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام اصلا
لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم او الفرض العقلي يتألف الاجسام من افراده بانضمام
بعضها الى بعض وتقرير البرهان على بطلانه من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي
لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء منه متلاقية بحيث يكون واحد منها وسطا بين
الطرفين والتالي باطل فالمقدم مثله اما الملازمة فلأن الجزء ممكن بالفرض وتعدد افراده مع الترتيب المذكور ايضا
ممكن بل غير منافية والامور الغير المتنافية اذا امكن كل واحد منها امكن اجتماعها بالضرورة فيجوز
وجود اجزاء متعددة مترتبة على الوجه المذكور والمص لم يذكر بيان الملازمة لظهوره
بل بادر الى بيان بطلان التالي وتقريره انه متى جاز وجود الاجزاء على الترتيب المذكور فاما ان
لا يمنع الوسط تلاقي الطرفين او يمنعه والاول باطل والا لزم تداخل الاجزاء المستلزم
لعدم الوسط والطرفين وهو خلاف المفروض وكذا يستلزم عدم ازدياد حجم الجزء الواحد
وهو محال بالضرورة فرضنا تألف الاجسام ذوات الحجمية من تلك الاجزاء والثاني لانه لا ثلاثة في
احد الطرفين من الوسط يكون مغايرا لما يلاقي الطرف الآخر منه فيتجزى الوسط وقد فرضنا
انه لا يتجزى هف واذا بطل التالي بقسميه بطل المقدم وهو امكان الجزء الذي لا يتجزى فيلزم امتناعه
وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان الوسط انما يمنع تلاقي الطرفين لزم انقسامه وانما يلزم لو حصل فيه

فيه جزءان وهو ممنوع غاية ما في الباب ان يكون له نهايتان تلاقي كل واحدة منهما طرفا ولا يلزم
من حصول النهايتين حصول الجزئين ليلزم الانقسام قلنا ان الحاملة محل النهايتين من الوسط
يتميز احدهما على الآخر في الوضع فملاقاة احدهما لاحد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس
يكون حكما صريحا وانه يستلزم الانقسام قطعا فثبت المطلوب وثانيهما انه متى جاز وجود الجزء
الذي لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية بحيث يكون احدها على ملتقى الآخرين والتالي
فظ اما الملازمة فظاهرة مما ذكر في الوجه الاول واما بطلان التالي فلان ما فرض على الملتقى
اما ان يلاقي شيئا من المتلاقيين او يلاقي احدهما دون الآخر او مجموعهما او من كل منهما شيئا
والاول يستلزم عدم تلاقي الاجزاء والثاني ان لا يكون على الملتقى ما فرض عليه والثالث
تجزي ما فرض على الملتقى والرابع تجزيها باسرها والكل خلاف المفروض وبطلان
التالي بجميع اقسامه يدل على بطلان المقدم المستلزم للمحال وعلى هذا التقرير لا يرد
الاعتراض باحتمال وقوع الجزء المفروض على الملتقى على نفس المفصل من غير ان يلاقي شيئا
منهما لانه خلاف المفروض على ما ذكرنا قال فصل في اثبات الهيولى اه اقول
كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر حال اثنان منها في الثالث ويسمى احد الحالين صورة
جسمية وثانيهما نوعية ويسمى الثالث المحل مادة وهيولى اما الصورة الجسمية فلا حاجة
في اثباتها في الجسم الى برهان لانها الجوهر المتصل القابل للابعاد المدرك من الجسم بالنظر
واما الصورة النوعية فسيأتي البرهان على اثباتها واما الهيولى فهي التي يريد المص
اثباتها بالبرهان في هذا الفصل والبرهان عليه ان الجسم المتصل الواحد الذي ليس له مفاصل

واجزاء بالفعل منه متصل في نفس الامر كما هو عند الحس موجود في الاجسام القابلة للانفكاك من
العناصر وما يتركب منها لان اي جسم فرضناه من تلك الاجسام فهو اما ان يكون على اجزاء
بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو الجسم المتصل وان اشتمل عليها فاجزاؤه اما
ان تقبل الانقسام في الجهات الثلث او لا فان لم تقبل الانقسام تسلسل في الجهات الثلث
فهي اما اجزاء لا تتجزى او انتهاء ينتهي بالانقسام اليها فيلزم الجزء الذي لا يتجزى وهو باطل وان قبلت
الانقسام فيها يكون اجسامًا اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل اجسامًا متصلة او مشتملة بالفعل
على اجزاء يعود فيها الكلام المذكور واما ان يذهب الاشتمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فيلزم
تركب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية او ينتهي الى اجزاء غير قابلة للانقسام فيلزم الجزء الذي
لا يتجزى او ينتهي الى اجزاء قابلة غير منقسمة بالفعل فيكون اجسامًا متصلة فثبت ان في الاجسام
القابلة للانفصال والانفكاك جسمًا متصلا وهذا الجسم يطرأ عليه الانفصال على ما نشاهد
فلا بد ان يكون فيه شيء يقبل الانفصال الطارئ عليه اذ طريان الانفصال عليه لا قابل له ممتنع فالقابل
للانفصال في الجسم اما ان يكون هو المقدار اي الكم المتصل القائم بالجسم المسمى بالجسم التعليمي او الصورة
للمقدار اي هذا الجوهر المتصل الممتد في الاقطار الثلثة المدرك منه اولا او شيئا اخر غيرهما لا سبيل
الى الاول وهو ان يكون القابل للانفصال المقدار او الصورة المستلزمة له والا لزم اجتماع الانفصال و
الانفصال لان كلا من الصورة والمقدار متصل بذاته لا ينفك عنه الاتصال فيجتمعان الانفصال والقابل
بحيث وجوده مع المقبول لزم اجتماع الاتصال في الجسم بالضرورة وانه محال فتعين الثالث وهو ان القابل
للانفصال شيء آخر في الجسم مغاير للصورة والمقدار وهو المعنى بالهيولى في الجسم وهو المطلوب فيل غاية ما لزم
ثبت الهيولى

لزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا مغايرا للصورة ومقدار ما قابلا للانفصال لكن لا يلزم هذا القدر
في كون ذلك الشيء هيولى وانما يثبت ذلك ان لو ثبت انه محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم
دلالة الحجة عليه قلنا ليس المعنى بالانفصال عدم الاتصال فان العدم لا يحتاج الى القابل بل
معناه زوال اتصال واحد عن الجسم وحصول اتصالين آخرين بعده والقابل للانفصال هو ما
يقبل الاتصال الواحد قبله والاتصالين الآخرين بعده فالشيء الذي اثبتناه في الجسم مغايرا للصورة و
مقدار ما يكون محلا للاتصال الذي يلازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو هيولى اذ
لا نريد بالهيولى الا الجوهر محل الصورة الجسمية وتحقيق هذا الكلام ان الصورة الجسمية قبل طريان الانفصال
جوهر متصل اي ذو اجزاء مفروضة مشتركة في الحدود والنهايات وله اتصال وهو كونه ذا اجزاء بتلك
الصفة وهذا الاتصال من لوازم ماهية الجوهر المتصل بحيث لو انتفى الاتصال انتفت ماهية الجوهر
المتصل اذ هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال لم يكن جوهرا متصلا بل جوهرا مغايرا له فعند طريان الانفصال
يزول الاتصال الكائن قطعا وينعدم المتصل لانعدام لازمه ويحدث متصلان آخران مع اتصالين
آخرين فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون انفصال الجسم انعدامه بالمرة
وحصول جسمين آخرين له عن شيء وانه بديهي البطلان فثبت ان في الجسم جوهرا موجودا في الحالين
كلما تعلق به قبل الانفصال جسمية واحدة تعلقا لا ينفك عنه بيان الوضع بينهما وهو في تلك الحالة
جسم واحد وعند طريان الانفصال على الجسم يزول عنه هذه الجسمية الواحدة وتتعلق به جسميتان
اخريان كذلك ويصير الجوهر الباقي فيهما جسمين وهذا التعلق يجب ان يكون بطريق كون الجسمية صورة حالة
حالة في الجوهر الباقي اما اولا فلان التعلق بينهما على الوجه المذكور اما ان يكون بطريق حلول الصور في الآخر

او بطريق حلولها في محل ثالث والثاني معلوم الانتفاء والاول لما ان يكون بطريق حلول الصورة الجسمية او
بالعكس لكن الحق هو الاول لان زوال الصورة مع بقاء المحل الصورة اخرى تحل فيه معقول دون العكس
واما ثانيا فلان المعنى بالحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي به احد المتعلقين
نعتا للاخر والاخر منعوتا به والاول اعني الناعت حال والثاني اي المنعوت محل كما للتعلق بين لون
الجسم البياض والجسم المتصف به لكون البياض نعتا للجسم وكونه منعوتا به يقال جسم ابيض والتعلق الثابت بان
فيما نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما ان الجسم
بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المغاير للصورة الجسمية الموجود في الجسم دائما محل للصورة الجسمية
فيكون هيولى واذا ثبت الهيولى في الجسم القابل للانفكاك ثبت في الاجسام كلها لان الطبيعة المتواردة
اي الجسمية المنسوبة الى المتوارد المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها اما ان يكون
اولا غنية عن المحل بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لانا مع قطع النظر عما يغاير ذاتها وينفصل عنها ان
عن المحل يمكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب الذات والا فتفتقر اليه بحسبها والاول اي كونها غنية عن
لزم المحل بحسب الذات يستحيل حلولها في المحل لان الغني بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى
المذكور يوجب الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه لتخلف عن الذات مقتضاها وانه محال فتعين الثاني
وهو افتقارها الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا يوجد بدون حالا فيه والا لم يكن مفتقرا اليه
بحسب الذات فالطبيعة المتواردة ايثما توجد تكون حالة في المحل وهو الهيولى فيكون الاجسام كلها مركبة
من الهيولى والصورة وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المطلوب لان المقصود من هذه
الحجة اثبات وجود الهيولى في الجسم من مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها بقبول

بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الهيولى
لانها حالة في الهيولى ووجود الحال بدون المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود الهيولى متوقف مصادرة على المطلوب
واجيب عنه بان المراد بالصورة الانفصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المتصل في وجود العاقب
بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الهيولى فلا يلزم المصادرة على المطلوب وهذا غاية توجيه هذا الاعتراض
وجوابه ونحن نقول لعل الاعتراض مسقوط واضح اما اولا فلان المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال
بل اورد هذا الحكم على سبيل المنع من لا بطاله فليس الحكم على الصورة بقبول الانفصال متوقفا على وجودها
ان اراد به انه متوقف على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم ان لو كان الحكم مطابقا للواقع وهو
ممنوع وان اراد به انه متوقف على وجودها في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف وجود الصورة في الا
عتقاد على وجود الهيولى ان اراد به انه متوقف على وجود الهيولى في الواقع فالمنع عائد لا ضمال عدم
مطابقة للواقع وان اراد به انه متوقف على وجودها في الاعتقاد فهذا ايضا ممنوع لجواز اعتقاد وجود
الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى كما هو مذهب افلاطون واما الجواب فضعف ظاهر مما حققناه
من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل المحسوس من الجسم في بادي النظر لا الانفصال واما الاعتراض
المبني على الاستشارة المذكورة بان الانفصال او بعضه مع تجويز به فقبل الجدول لظهور مراد المصنف
ما قررناه واعترض الامام على هذه الحجة بانها انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية نوعية ولم
يدل عليه دليل على ما في الجائز ان يكون الصورة في الاجسام القابلة للانفكاك مخالفة بالنوع لصورة
الاجسام الغير القابلة للانفكاك فلا يلزم من افتقار الاولى الى الهيولى افتقار الثانية اليها فلا يثبت
الهيولى في جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية الاتصالية المحسوسة في الجسم اولا والاشكال

انما هي نوعية لما انها لا تختلف بالحصول بل بالامور الخارجية عنها لكونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما
لا مدخل له في حصول تلك الهوية الاتصالية ولئن كانت الصورة الجسمية في الاجسام حقائق مختلفة
متفاوتة للهوية الاتصالية فالهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها فافتقارها الى الهوية الاتصالية
اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام كلها وهو المطلوب قال فصل في ان
الصورة لا تتجرد عن الهيولى اقول يريد ان يثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا الفصل اولا
لاثبات ملازمة الصورة فقال الصورة لا تتجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن حلولها في الهيولى
لكانت اما متناهية او غير متناهية والثاني باطل بنفسه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان القسم الثاني
فلتناهي الابعاد كلها جسمانية كانت او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه لامكن ان يخرج من مبدأ
واحد امتدادان على نسق واحد اي خطان مستقيمان كانهما ساقا مثلث ويذهبا الى غير النهاية
لكنه ايضا محال لان البعد الواصل بين الخطين متزايد بحسب امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية لامكن و
جود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم من ذهاب
الخطين الى غير النهاية عدم تناهي تزايد البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه بينهما
وهذه المقدمة حق الايضاح بحيث يندفع عليها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين
الممتدين من مبدأ واحد مثل نقطة آ خطان غير متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي
البعد عن نقطة آ كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من خطي آب آج
حتى يكون ا ب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليها نقطتين
أخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعدهما عن ب ج كبعد ب ج عن

آ ويكون كل من اد اه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان كل من اضلاع مثلث اده
ذراعين وان نفرض عليها نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون
كل من اضلاع او ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينها بخطوط ح ط ي
ك ل م ن س على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج البعد الاصلي والذي يليه اعني
د ه البعد الاول و و ز البعد الثاني و ح ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب الثانية ان كلا من
تلك الابعاد مشتملة على البعد الذي قبله وعلى زيادة مثل البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد
الاصلي اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل
بعد من الابعاد الموصوفة فوق البعد الاصلي مشتمل فهاهنا زيادات غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية
التي فوق البعد الاصلي الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها موجودة



في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك
الابعاد بعد فيلزم ان يوجد فوق تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد
ويلزم من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم
تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان الموجودتان
في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد الثالث لان البعد الثالث مشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة
على البعد الثاني المشتمل على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا الزيادات الثلث
المشتمل عليها الابعاد الثلثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له واذا تمهدت المقدمات الثلث
فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدأ واحد الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية

مثلا انه بعد واحد او سنه الى حكم المقدمة الاولى فتوجد بينهما ابعاد غير متناهية بحكم المقدمة
الثالثة فتوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناهية محصور بين الخطين بعد واحد غير متناهية محصور بين حاصرين فثبت ان ادعيناه
هذا الملك وهو المذكور المتن المذكور واما بطلان القسم الاول من الثاني فلان الصورة الجسمية المجردة عن
الهيولى لو كانت متناهية لاحاط بها اماطة واحدة بحيث تكون متناهية في ابعادها في الجهات كلها ان
او حدود ان لم تحط به فيكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة الحاصلة الجسم بسبب احاطة حد واحد
بالمقدار كما في الكرة او حدود كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل لها لابد له من مخصص اذ نسبة
الفاعل الى جميع الاشكال على السوية فاقتضاء نوع منها دون غيره من غير مخصص يكون تخصيصا بلا
بلا مخصص فذلك المخصص اما الجسمية واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا اشتركت الاجسام كلها في الشكل
لاشتراك الجسمية ولوازمها واما عارض من عوارضها وهو باطل لان العارض يجوز زواله فيلزم ان الشكل
الحاصل للجسمية بسبب عارض من عوارضها جاز زوال الشكل لان جواز زوال العلة يوجب جواز زوال المعلول
وزوال الشكل وتبدله انما يكون بالاتصال او الانفصال والقابل لهما ليس الا الهيولى فيكون الصورة
الجسمية المجردة عن الهيولى مقارنة لها فانه محال فبطل كون الصورة الجسمية المجردة متناهية وهو القسم
الاول من الثاني واذا بطل الثاني بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصورة فلا توجد الصورة الجسمية الا
مقارنة للهيولى وهو المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بالاتصال
او الانفصال فان الشمعة مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة من غير ان يتصل بها شيء من خارج او ينفصل عنها
شيء واجيب عنه بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال او الانفصال فقط بل ندعي ان اللازم لها الاتصال او الانفصال او

او الانفعال والعلل من لواحق وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال فهو بالانفعال
فيلزم الخلف المذكور واعترض ثانيا بانا لا نسلم ان الانفصال من لواحق المادة فان هذه المقدمة ليست
بديهية ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق ان تبدل الاشكال في الجسم يكون الا بالاتصال او الانفصال لان
تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من حيث
الى حيث كما في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت الى سمت لا يخلو عن انفصال بعضها ببعض وانفصال
بعضها عن بعض وهذا انما عند الانفصال في ذلك المعاندة واما الزام الاستدراك بانه لو ثبت ان الانفعال
من لواحق المادة لكفى ذكره في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال مستدركا لانهما ايضا من الانفعالات
باب تعيين الطريق وهو ليس من داب المناظرة فعل المعلل انما اختار هذا الطريق للتنبيه على ان النبوال
وانبات مقارنة الهيولى بكل واحد من المقادير وان كان ذكر الانفصال كافيا في اثبات المقارنة بطريق الاجمال على
ما ذكره هذا القائل قال فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة الخ اقول يريد ان يثبت في هذا الفصل تلازم بين
الهيولى ليتم اثبات التلازم بينهما وبيانه ان الهيولى لو تجردت عن الصورة لكانت اما ذات وضع او غير ذات
وضع والمراد بالوضع هنا كونها بحيث تقبل الاشارة الحسية والقسمان باطلان فبطل كون الهيولى متجردة
عن الصورة اما القسم الاول فلانها لو كانت ذات وضع لكانت اما منقسمة او غير منقسمة والثاني باطل لان الجوهر
الذي له وضع لا يجوز ان يكون غير منقسم والا لكان جزءا لا يتجزى وقد ابطلناه وكذا الاول لانها لو انقسمت فاما
ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا مستقلا انما قلنا خطا فلان المنقسم في جهة واحدة خط انما قلنا مستقلا
فلانها جوهر او في جهتين فيكون سطحا مستقلا بمثل ما مر في الخط او في ثلث جهات فيكون جسما والاقسام
باسرها باطلة اما الاول فلانه يستحيل ان الخط المستقل لو وجد خطا مستقلا وتوسط بين خطين جسما طرفا
سطحين

فاما ان يجتمعا عن الثلثة فيكون ما به يلاقي احدهما غير ما به يلاقي الاخر فيلزم انقسام الخط في العرض واما ثم

اولا يجتمعا عنه فيلزم التداخل وهو ايضا محال لان مجموع الخطين اعظم من احدهما بالضرورة واما الثاني

فلاستحالة السطح المستقل اذ لو وجد سطح مستقل وتوسط بين سطحين مماط فاجسمين فاما في الهيولى

والصورة وقد فرضناها مجردة هذا خلف واعلم ان السطح والخط والنقطة اعراض غير مستقلة الوجود على

مذهب الحكماء لانها نهايات واطراف للمقادير عندهم فان النقطة عندهم نهاية الخط وهو نهاية السطح

وهو نهاية الجسم التعليمي واما المتكلمون فقد اثبت طائفة منهم خطا وسطحا مستقلين حيث ذهبوا الى ان الجواهر

المفردة تاليف في الطول فيحصل منها الخط والخطوط تاليف في العرض فيحصل السطح والسطوح في العمق بالتاليف

فيحصل الجسم والخط والسطح على مذهبهم جوهران لا محالة لان المتالف من الجوهر لا يكون عرضا واما النقطة

المستقلة فان قالوا بها في الجوهر الفرد ولا عبرة لانهم من النقطة المستقلة الا هو ومنهم غير منقسم هو جوهر

وهذا بعينه هو مفهوم الجوهر الفرد فالهيولى على تقدير كونها ذات وضع غير منقسم لا يكون نقطة عرضية لانها

جوهر فيكون نقطة مستقلة وهي الجوهر بعينه فلا يغاير بين كونها نقطة مستقلة وجوهرا فردا فسقط الاعتراض

المبني على زعم تغايرهما وصاحب جوابه واما النظر الواقع في استحالة تداخل الخطوط فلا يخفى لان هذا الناظر معترف

بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما

لم يكن المتوسط متداخلا في احدهما والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا

عنها لكن المفروض انه متوسط هذا خلف واما بطلان القسم الثالث فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت

ذات وضع باقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما ان يحصل في جميع الاحياز او لا يحصل في بعضها دون

بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان فاستحالتهما بديهية واما الثالث فلان حصول الهيولى في كل واحد

واحد من الاحياز ممكن على السواء لتساوي نسبتها الى كل واحد منها فحصولها في واحد منها

دون غيره يكون بلا مرجح وانه محال والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص ببعض الاحياز لا

يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد من ان يختص كل

من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها

الى جميع الاجزاء على السوية فتخصص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا

بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي الى الهواء او بالعكس وانتقالها بعد الانقلاب

الى جزء معين من اجزاء حيز الهواء او الماء مع تساوي نسبة ذلك الجزء المنقلب الى جميع الاجزاء الحيز

المنتقل اليه فغير وارد لان تساوي النسبة في صورة النقض ممنوع فان الجزء المنقلب من

الماء او الهواء له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض الاجزاء الحيز المنتقل اليه فهو محاذاة اياه

فهذا الوضع السابق لداعي المحاذاة المذكورة يقتضي له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك الجزء المعين

من الحيز المنتقل اليه فلا يلزم الترجيح بلا مرجح بخلاف الهيولى المجردة فانها قبل اقتران الصورة لا وضع

لها سابق اصلا ليقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها على بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها

يكون ترجيحا بلا مرجح فلم يقبل المحال المذكور انما لزم من فرض صيرورة الهيولى المجردة ذات وضع

باقتران الصورة اليها فلم لا يجوز ان تبقى الهيولى المجردة على تجردها ولا تصير ذات وضع باقتران

الصورة اليها فلا يلزم المحال قلنا الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا الهيولى في الاجسام

اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هو الان

او كانت في اصل الفطرة مجردة غير ذات وضع ثم صارت بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة

فنظرنا فادانا النظر فيها الى الجزم بانا لم يكن مجردة لاستلزامه المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود
من النظر واما الهيولى المستمرة على التجرد فلا نعلق لنا بالبحث ولا وقع فيها النظر اصلا ولا
بنافي وجودها ولا عدمها ما نحن بصدده اثباته من استحالة تجرد هيولى الاجسام فلو وجدت هيولى
مجردة لكانت من المفارقات وتسميتها هيولى يكون بمجرد الاصطلاح قال فصل في اثبات الصورة
النوعية اقول لما فرغ عن اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة شرع في اثبات الصورة النوعية
فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها الجسمية بها صار ذلك النوع والهذا سميت صورة
نوعية اى منسوبة الى النوع بالتحصيل المتحصل بها وتسمى طبيعة ايضا باعتبار كونها مبدا للحركة
والسكون الذاتيين وقوة ايضا باعتبار تاثيرها في الغير وقبل الخوض في المقصود يجب ان يعلم ان
المقتضى لاختصاص انواع الاجسام باحيازها المعينة ليس امرا خارجا عن ذات الجسم بل هو امر
حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب
امر خارج عن ذاته فلولا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاصه بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات و
هذا ظاهر جدا واذا مهدت هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام يختص بحيز معين
يقتضي ذلك النوع بحسب الخصوص ذاته الحصول في ذلك الحيز فالمقتضى لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز
اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك
جميع الاجسام في ذلك الحيز وكذا الثاني لا لكون القابل فاعلا ولاشتراك العناصر في الجزء الاخير كما في الاجسام
في الهيولى ومما يطلق فتعين الثالث وبهذا التقرير يندفع الاعتراض باحتمال كون المقتضى للاختصاص
فاعلا خارجا مع التكلفات الملتزمة في جوابه وهذا ظاهر عند التامل واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية في
التلازم

في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية بل يشاور
للصورة النوعية ايضا بحيث لا ينفك شيء منهما عن الاخرى قال هداية اقول من عادة المصنف في
المختصرات ارادة دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية
اذ الوهم او الاشتباه نوع ضلال فدفعه يكون هداية لا محالة وهيهنا لما اثبت التلازم بين
الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية هذا التلازم فازال الاشتباه وبيان الكيفية
وسماه هداية على ما هو دابه قال واعلم ان الهيولى ليست علة للصورة اقول يريد بيان
كيفية التلازم بينهما والتقدم ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان المتلازمين اما
ان يكون احدهما علة فاعلية للاخر او لا بل يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما او على التقادير
بحيث لا يكون العلة موجبة لاحدهما علة فاعلية للاخر او لا بل يكونان معلولين لينحقق التلازم
او لا وهم يستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم بل لا يقع او كانت العلة موجبة حيث
يثبت التلازم جزما اما في القسم الاول فلاستلزام كل من العلة الموجبة والمعلول صاحبه واما
في القسم الثاني فلان كل واحد من المعلولين يستلزم العلة والعلة لايجابها تستلزم المعلول الاخر
فكل من المعلولين يستلزم الاخر ويتحقق التلازم اذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى والصورة
متلازمتان فاما ان يكون الهيولى علة للصورة او يكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولي علة
ثالثة منفصلة والاول باطل اذ ليست الهيولى علة فاعلية لتقومها بالوجوب عليها نوعا ما
ذاتا ضرورة تقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى متاخرة في الوجود عنها
عن الصورة بحسب الذات لما بينا من ان الهيولى مفتقرة في الوجود الى الصورة فلا يكون الهيولى
علة

للصورة وبهذا التقريب يندفع الاعتراض بان التقدم الذاتي ما يلزم للهيولى بسبب كونها علة للصورة
لا تستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها عنها او نقول على التقرير المذكور ان الهيولى
متاخرة عن الصورة تأخرا ذاتيا فيا التقدم الذاتي للهيولى الذي لازم من العلية فيلزم بطلان علّيتها
قطعا نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذي ذكره هذا المعترض وهو ان الهيولى لو كانت علة
للصورة لتقدمت عليها بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود لكن الهيولى ليست بمتقدمة
بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال كما ثبت بينهما من التلازم اذ
اللازم من العلية هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للانفكاك فلا يلزم
من العلية انفكاك المحل واما الشرطية المذكورة في الجواب وهي قوله لو كانت الهيولى علة للصورة
لتقدمت الهيولى المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة فان اراد بها ان الهيولى وتشخصها
معا متقدمان على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله ان الهيولى على تقدير عليتها
لا تنفك عن التشخص ولا يلزم منه ان يكون للتشخص دخل في العلة فلا يلزم تقدم التشخص فان
اراد به ان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك عن التشخص فالشرطية المذكورة مسلمة وبطلان التالي
ممنوع اذ لا استحالة في ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة بالعلية ويتأخر تشخص الهيولى عن
الصورة ايضا بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا تكون الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولى بعين
هذا الدليل لكنه يقول به متمسك بهذا الكلام وكذا الثاني لان الصورة لا يجب وجودها الا مع الشكل
او بالشكل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما
يشبه ولا علة قابلية لان القابل هو الهيولى فلا يتقدم بوجوب وجودها القابلي على العلة المقارنة على

قوله على تقدير وهو فرض علية ان الهيولى ليست علة للصورة لان المقبول لا يكون موجودا بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة للشيء يجب ان يكون موجودا قبله والعالم به ضرورة تبرك

على الشكل بوجوب وجوده مع الشكل انما يتوقف عليه وبه ان توقف عليه في وجوب وجودها
انما مع الشكل او بالشكل والهيولى ليست متاخرة عن الشكل لما ثبت ان الشكل انما يوجد
بتاثير الهيولى لانها متقدمة على الشكل او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها لان
ان يتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم او المع متقدم لكن الصورة مع الشكل او
عليها قرر آنفا سبق هذا ما ذكره المص والحق ان ذكر معية الهيولى للشكل هنا مستدرك مع
انها لا تطابق الواقع اما عدم المطابقة فلان الحق وجود الشكل عن العلة لما اذا عبارة الهيولى
تقدمت الهيولى عليه لا معه اذ فلا يكون معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت الصورة
علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى متقدمة على الشكل فيتقدم الصورة على الشكل
لان المتقدم على المتقدم متقدم فيكون المعية مستدركا لحصول المط بدونه ولما بطل القسمان
الاولان تعين القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة متلازمان لعلة ثالثة منفصلة
فصدورهما عن العلة المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن الاخرى اما اولا
فلانه يفضي الى امتناع تألف الجسم منهما ضرورة امتناع تألف الماهية الحقيقية من اجزاء لا ارتباط
بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى تفتقر الى ان تقوم بالفعل بمقارنة الصورة وان
الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة
الفاسدة بعينها يزول بصورة اخرى افتقرت الهيولى اليها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة
المنفصلة المقتضية للهيولى مقتضية للهيولى بذلك القبول وافتقار الصورة الى الهيولى في الشكل
وذلك ظ واعترض على هذا بان افتقار الصورة في تشخصها الى الهيولى يوجب تقدم على الصورة

وهو مناف لما تقرر عندهم من ان الصورة شريكة لعلة الهيولى وعليه منع ظاهر وهو ان اللازم ههنا
ليس تقوم الهيولى على ذات الصورة بل على تشكلها وهو لا ينافي القاعدة المقررة عندهم واما الجواب الذي
ذكره المعترض في حاصله ان شريكة العلة هي الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل هي الصورة
المتشخصة المتاخرة عن التشكل وهو قريب مما ذكرناه واما الاعتراض بمنع كون الافتقاد بينهما على
الوجه المذكور دون عكسه فغير موجه بعد تمام الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بافتقار الصورة في
تعاينها الى الهيولى يودي الى القول بعرضية الصورة وبان القول بافتقار الهيولى الى الصورة في التشكل
يودي الى الدور لثبوت افتقار الصورة الى الهيولى في التشكل فالكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه مدفوع
لا بما قاله هذا القائل من كون الشيء علة قابلية العرض قائم بشيء آخر غير معقول بل بانه الله ذهب وهو ضناه
هو افتقار تشكل كل منهما الى الذات الاخرى وظاهر انه ليس بدور وفصل في المكان الخ
لما فرغ من تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود في
هذا الفن اعني البحث عن الامور العامة للاجسام الطبيعية مبتدا بما هو الاشهر منها وهو المكان فيحقق
اولا ماهيته في هذا الفصل ويثبت انيته بعد ذلك في الفصل التالي لهذا الفصل ونحن نريد
ان نبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء في تحقيق ماهية المكان فنقول اتفق العقلاء
على ان الجسم لشيء من شانه ان ينسب اليه الجسم وان يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا بين جوابا
للسوال عن الجسم بأين هو كما يقال اين الماء فيجاب عنه بانه في داخل الكوز واما صحة انتقال
الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها بالمكان اشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المقولات
جدير بان تسقط ههنا عن درجة الاعتبار اسقاطا بندفع به الاعتراض الوارد عليها م

بكلمة في خ

مع التعسف الملتزم في جوابه فالعشرة المذكورة لذلك الشيء خاصة له لازمة شاملة لافراده فبعض
بها عندهم وصح بذلك ان يقع نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب جمهور الحكماء
كالمعلم الاول والشيخين ابي نصر وابي علي ومن تابعهم الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فالسطح الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي
ينسب اليه المحوي بكلمة في كما يقال كرة النار في مقعر فلك القمر وذهب آخرون الى ان ذلك الشيء
هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء فرقتين فرقة منهم افلاطون تزعم ان الخلاء الذي
ينسب اليه الجسم بفي بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة من شانه ان ينفذ فيه الابعاد الجسمانية
ويسمونه البعد المفطور وفرقة تزعم انه لا شيء محض وهم المتكلمون القائلون بان لكل جسم فراغا
معهودا موافقا للجسم في المقدار والشاهد مشغولا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء ومعنى
الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول
بالماء او الهواء في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شانه ان يحصل فيه الجسم وان يكون
ظرفا له عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاء
فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم مع قيد ان لا يشغله شاغل من الاجسام فيكون لا شيئا محضا
بالضرورة لان الفراغ الموهوم ليس بموجود في الخارج بل هو امر موهوم عندهم اذ لو وجد لكان بعدا مفطورا
وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله جسم ما كان شيئا محضا بالضرورة والحيز عندهم اخص من الحيز لان
الخلاء هو الفراغ الموهوم مع اعتبار ان لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ الموهوم من غير ان يعتبر معه
حصول الجسم فيه او عدمه الا انه لا يعتبر فيه عدم الحصول قطعا والمكان هو الخلاء بعينه من غير فرق (؟)

لم ي

معه خ

واما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه لو اعتبرنا مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون حيزا طبيعيا اصلا
اذ لا اعتبرنا مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ حيزا فينقطع نسبة الحيزية بينه وبين الجسم فلا يطلب
الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين في امتناع
الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون الى امتناعه لامتناع كل من الفراغ الموهوم والبعد السلبي
اما الفراغ الموهوم فلانه على تقدير الوجود هو البعد المفطور وهو ممتنع واما البعد السلبي فلانه يفضي
الى كون ما جعلوه فراغا موهوما لا شيئا محضا وهو ايضا ممتنع على ما يأتيك بيانه عن قريب و
المتكلمون ذاهبون الى الامكان بناء انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم وان لم يحكموا بوجوده عن
تداخل الابعاد وبامكان البعد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما
جسم ثالث يلاقيهما بل يكون ما بينهما لا شيئا محضا واذ قد ثبت هذا التحرير فنقول ان المذهب الاول
هو المختار عند المصنف واراد ان يبتنيه في هذا الفصل فقال المكان اما هو الخلاء او السطح الباطن المذكور والاول
بط فتعين الثاني اما الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء سواهما يوجد له الخاصة المذكورة للمكان و
اما بطلان الاول فلان المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان
مشار اليه وذلك بحسب الخارج وكل ما هو كذلك فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى اللاشيء المحض
الذي هو الفضاء الموهوم فارغا عن شغل الجسم كما ذهب اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على التقدير
ما ذهب اليه افلاطون وايا ما كان فهو ممتنع ولا شيء من الممتنع بموجود واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض
فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم ما فهو داخل صفة كونه لا شيئا محضا وهذا المعنى
ممتنع لانه ما دعي فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء بين الجدارين اما من

من الفضاء بين الشيئين والقابل للزيادة والنقصان فلا الفضاء يمتنع ان يكون لا شيئا محضا وامتناع
الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى
البعد المفطور فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة فيمتنع حلوله فيها لما
بينا ان الغني بذاته عن شيء يمتنع حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني وهذا انما تم ان لو ثبت
كون البعد ما هيته نوعية ولم يثبت بعد فصل في الحيز كل نوع من انواع الجسم الطبيعي
عنصرا كان او فلكا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده من القواسر يكون في حيز لا محالة فحصوله في ذلك
الحيز اما ان يكون بطبعه او لقاسر والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك الحيز
طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسائط واما المركب
فحكمه في الحيز حكم البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل الاجمال بيانه كلام هو ان
المختصر والاجود انه لا يكون لجسم واحد حيزان طبيعيان اذ لو وجد لجسم من الاجسام حيزان طبيعيان فاما
ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه في
تلك الحالة اما ان يطلب الاخر الذي لم يحصل فيه او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه اولا طبيعيا لان
طلب الاخر لم يحصل فيه هرب عن الذي حصل فيه والمهروب عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم
يطلبه لم يكن هو طبيعيا لان غير المطلوب بالطبع لا يكون طبيعيا واما الثالث فلانه لا يكون على
سمت الحيزين او يكون على وجه اما ان يتوسطهما او يقع منهما في جهة فعلى الاول يلزم ميله طبعا
الى الجهتين المختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى اقربهما عاد الى الاخر
الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام التالي باسرها بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم

محل معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان الذي هو يعرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة
بالتدريج يكون دوريا واجاب عنه بعض المتأخرين بمنع توقف معرفة التدريج على معرفة الزمان وسنده ان التدريج
يدرك بالبديهة وانه هو الحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه
الحركة كالموجود الذي هو المفارق من جميع الوجوه لا يكون سكونا لهذا الموجود لا يكون متحركا ولا ساكنا وكل جسم
متحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام كلها في دوام الجسمية
وبطلان التالي يدل على بطلان المقدم ثم ان الحركة باعتبار ما هي فيه تنقسم الى اربعة اقسام حركة في الكم
وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول والنمو هو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على تناسب
تناسب يقتضيه طبيعته وذلك الجسم بتخلل اجزاء منفصلة من خارج في اجزائه الاصلية واما الذبول فهو انتقاص
مقدار الجسم في الاقطار على التناسب بانحلال بعض اجزائه الاصلية فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار
ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده فتسخنه حركته من برودته الاصلية الى
السخونة بملاقاة المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة
استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة
المنتقل بها الجسم من وضع الى آخر فان [illegible] المتحرك على الاستدارة انما تتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه
ملازما لمكانه غير خارج عنه قطعا وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة
للجسم اما ان يكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشيء آخر او لا يكون كذلك بل يكون عروضها له بواسطة عروضها
بالحقيقة لشيء آخر كحركة جالس السفينة بحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم
باعتبار المبدأ ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان تحريكه له بسبب ميل مستفاد من خارج فالحركة

قسرية

قسرية كحركة الحجر المرمي الى فوق والا فان كان تحريكه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة
من الحيوان بارادته والا فهي طبيعية كحركة الحجر بطبعه الى السفل

فصل في الزمان الخ

في هذا الفصل مطالب الاول التنبيه على انية الزمان الثاني في تحقيق ماهيته الثالث في بيان
سرمديته اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احديهما سريعة والاخرى بطيئة
فمن هذا الفرض نجد الحركة السريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها الحركة البطيئة فلا شك
انه بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة المعينة
التي هي اقصر بالبطؤ المعين يعني انا ندرك بالضرورة ان بينهما امرا موجودا يسع قطع المسافة
الاولى بالسرعة المعينة وليس قطع المسافة الثانية بالبطؤ المعين فان قيل فرض الحركتين
في هذه الصورة اما لمجرد توضيح انيته هذا الامكان او لبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع
انيته او لامر آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فيه فرض حركة واحدة بان يقال اذا
وقعت حركة في مسافة كان بين اخذها وتركها امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر جدا والثاني انما
يتم اذا كان في الفرض المذكور امكانان مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ السريعة وتركها والاخر بين
اخذ البطيئة وتركها وليس كذلك اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي اختلاف الامكانين والثالث
غير متبين فلا بد من بيانه ليتكلم عليه قلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفع وهم
يرد على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا ان بين اخذها وتركها
امكانا اي شيئا يسع قطع تلك المسافة لم يبعد ان يتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة نفسها لا امر آخر وبفرض
الحركتين يندفع هذا الوهم لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فكما ان بين اخذ السريعة منها وتركها امرا

موجود ايضا قطع المسافة بين المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء المعين وذلك الامر مغاير للكل مما ذكرناه ليس شيء منها بحيث يسع قطع المسافة بالسرعة والبطوء المعينين وهو الا مكان قابل للزيادة والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة متفاوتة في الاخذ والترك او فيهما جميعا و الامكانات الواقعة بين اخذ تلك الحركات و تركها لابد ان يكون متفاوتة بالزيادة والنقصان وغير ثابتة اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة ولان اجزاء قطع المسافة هي قطوع اجزاء المسافة وامكانات قطوع اجزاء المسافة غير مجتمعة في الوجود لانها مطابقة لقطوع اجزاء المسافة وهي غير مجتمعة فان قطع النصف الاول من المسافة مثلا لا يجامع قطع النصف الاخر ضرورة ان المتحرك ما لم يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يأخذ في قطع النصف الاخر منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود امكانا متقدرا غير ثابت وانه نعني بالزمان الا هذا الامكان فثبت انية الزمان وهو المطلوب واما ماهيته فهو ان الزمان هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم او لهيئة من هيئاته القارة او لهيئة غير القارة لكن المقدار ليس الا الجسم وهيئاته والاول ان يكون مقدار الجسم او لهيئته القارة لان الزمان غير قار على ما بيناه فلو كان مقدار الجسم او لهيئته القارة لزم ان يكون غير القار مقدار القار وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون مقدار اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار وانه واذا ثبت انه ليس مقدار الجسم ولا هيئته القارة ثبت انه مقدار لهيئة غير القارة للجسم وليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان الزمان لو لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية او نهاية وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية اذ عدم الشيء لا يوجد مع وجوده والقبلية التي لا توجد مع البعدية لا تكون الا بالزمان فيكون عدم

الزمان

الزمان قبله بالزمان فيلزم ان يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني فلانه لو كان له نهاية لزم ان يكون عدمه بعده بعدية لا توجد مع القبلية وهو محال لما مر من البيان واذا بطل اللازم بقسميه بطل الملزوم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت سرمديته وهو المطلوب وليس لقائل ان يقول القبلية الزمانية اي التي لا توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا تستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان قبل البعض الاخر قبلية لا توجد مع البعدية اللتين لا يجتمعان الا ان يكونا بالزمان بالضرورة ومع هذا لا تستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية اللتان لا يجتمعان انما يكونان بالزمان لا اجزاء الزمان واما كونهما لغيرها فانما هو بواسطة وقوعه فيها فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لذاتيهما من اجزاء الزمان او لانهما واقعان فيها والاول محال واللازم ان يكون الشيء وعدمه جزئين لزمان وهو بين الاستحالة فتعين الثاني وهو اما ان يكون الزمان الثاني عين الزمان الاول وهذا القسم لاستلزامه كون اجزاء الزمان ظرفا له ولعدمه واستحالته ظاهرة او غيره فيلزم ان يكون الزمان وعدمه واقعين في زمان اخر مغاير له والحاصل انه يلزم ان يكون للزمان زمان فيلزم المحذور ويتم الدليل سالما عنه

الفن الثاني في الفلكيات لما فرغ من مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات على فصول فصل في اثبات الاجرام الفلكية والشروع على اثبات المطلوب يتوقف على مقدمة وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام هي الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلثة لا غير ولكل منها طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي تعين اشارات الجهة اليها مثلا الابعاد المعتبرة في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الاول الواصل بين راسه وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه وهو العرض وثالثها الواصل

يلي بطنه وظهره وسمو العمق فما يلي راسه من نهايتي الامتداد الطولي حال كونه على الوضع الطبيعي فوق
وما يلي قدميه منهما في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين من نهايتي امتداد العرض يمين وما يلي الاضعف
منهما يسار وما يلي البطن من نهايتي الامتداد العمقي قدام وما يلي الظهر منهما خلف اثنتان من هذه الجهات
الست اعني الفوق والتحت حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتهما لا
باعتبار اضافتهما الى شيء خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة
الى قامة الانسان حالتي الانتصاب والانتكاس والا يتبدل اصلا فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه
فيما يلي راس الانسان ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدمه بل الوضع الطبيعي للانسان هو ان
يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي الا ان ينقلب الفوق
تحتا وبالعكس واما الاربع الباقية فليست بحقيقية فان كونها تلك الجهات ليس باعتبار نفس الخصوص
بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان كلا منها عند التحقيق جهة فوق او تحت اعتبر شيء منها العادة
الى رجل فصادف بها جهة والى مقابل ذلك الشيء اخرى فصادف بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى ولهذا
يتبدل بتبدل تلك الاضافات فان اليمين مثلا بالحقيقة جهة فوق او تحت اعتبر منها كونها واقعة فيما
يلي اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صادف يمينا وكذلك اليسار انما هو جهة فوق او تحت اعتبر
منها اضافة وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبها صار يسارا ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس
بانقلاب الاضافة واذ تمهدت هذه المقدمات فنقول بناء الان ان نرجع الى اثبات المطلوب فنقول كلما كان
كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ
الحركة اي في الامتداد الذي ياخذ ويقع فيه الحركات المستقيمة اي الفلك سند بالكل المعلوم حتى فالثاني مثله اما

اما انها موجودة ذات وضع فلانها لو لم يكن موجودة ذات وضع لامتنعت الاشارة وتوجه
المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم يكن موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة او موجودة
لا وضع لها واياما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة الى المعدوم والموجود الذي لا وضع
له مستحيل وكذا توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما مستحيل ايضا فان الحركة انما يتحرك الى شيء
ليحصل فيه وحصول المتحرك فيهما محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها
فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها ليس بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها
يتحرك الى جهة الفوق وبعضها يتحرك الى جهة السفل فثبت ان كل واحدة من الجهتين الحقيقيتين
موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا تخلو
من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى اقربهما فاما ان يسكن او يستمر على حركته فان سكن لزم
ان يكون المقصد هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد بالمقصد الا ما ينتهي اليه
الحركة بوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة فحركته في هذه الحالة اما الى المقصد او عنه فان
كان اليه لم يكن اقرب الجزئين منها جهة لان الجهة هي المقصد الذي ينتهي اليها الحركة لا غير وان كان عنه
لم يكن الابعد منها لكن المفروض انها جزآن لها هف فثبت انها غير منقسمة وبه تم حقيقة المقدمة
واما المقدمة الثالثة فلانه ثبت ان كل واحدة من الجهتين موجودة ذات وضع فهي اما جسم او جسمانية
لكنها ليست بجسم لعدم قبولها الانقسام في ماخذ الحركة ووجوب كون الجسم قابلا للانقسام في
سائر الامتدادات فهي اذن موجودة جسمانية متعلقة بمحل تتعين الوضع في ذلك المحل
فتعين وضعها اما ان يكون في خلاء او ملاء وهو محال لاستحالة الخلاء معين وضع الموجود في مستحيل الا

واما ان يكون في ملاء متشابه اي في داخل ثخن جسم وسواء الصفايح الكثيرة عدم اختلاف الجهتين بالطبع
ضرورة تشابه حدود الملاء المتشابه لكنهما مختلفان بالطبع لان الجسم المستقيم الحركة يطلب
احدهما ويترك الاخرى وهذا دليل على اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما يلزم
ان لو كان تحددهما في ملاء متشابه واحد وهو غير لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين والاول يستلزم عدم
الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم تعينهما لان كل واحد منهما تحدده في ملاء واحد لكن
الحدود المفروضة في الملاء الواحد متشابهة وتعين شيء من تلك الحدود لان يكون جهة منهما دون
ساير الحدود مع تشابهها ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود لكونها تلك الجهة فيبقى الجهتان
غير متعينتين لكنهما متعينتان هف واذا قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان وتعين
وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه لتعين وضعهما انما يكون في اطراف وبها بانتها جهة
عن الملاء المتشابه متصلة به فالملاء الذي تتحدد به الجهتان لابد ان يكون جسما كريا لانه اما
ان يكون جسما واحدا او اكثر من واحد فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا
لم تتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا تتحدد به جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها
غاية البعد عن المحدد اذ لو لم يكن غاية عنه بل كانت حدا اخر من البعد لزم تبدلها ضرورة
فوقا بالنسبة الى جهة ابعد منه لان الحد كل بعد بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل
اما ان يكون جهة فوق او جهة سفل والاول باطل لان جهة الفوق القرب من المحدد فتعين ان يكون
جهة السفل واذا كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا كان المفروض سفلا
جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد فتبدل السفل فوقا وهو باطل لما ذكرنا انهما جهتان حقيقيتان لا

فلا تحددهما اما ان يكون في ملاء واحد متشابه او في ملائين مختلفين ٢م

اولا و

من الجهتين

يتبدلان اصلا وغاية البعد لا تتحدد الا بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما تتحدد به لو كان
البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم بهذا ان البعد الخارج عنه ليس
محدودا به فالجسم الكري ايضا كذلك وان اردتم به ان البعد الداخل فيه ليس محدودا به فلا نم
ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن
ان يفرض في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة تساوي بعدها عن سطوحه وخطوطه وزواياه
تساوي بعد المركز عن سطح الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة يكون غاية البعد في الجسم
المكعب فيتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح والخطوط والزوايا كلها موجودة
بالفعل في المكعب والنقطة التي تفرض فيه مايلة من النقطة الوسطية الى كل واحد من السطوح
كلها ابعد من الوسطية بالنسبة الى السطح المقابل له والنقطة الوسطية لا يكون غاية البعد
بالنسبة الى السطح ما فلا يوجد في المكعب نقطة هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد
كري والنقطة الغير المركزية كلها اقرب اليه من المركز واختلاف النقط قربا وبعدا بحسب
الاجزاء المفروضة في المحيط غير مميزة لابتنائه على الموهومة الغير المحققة فيكون المركز
غاية البعد في الجسم الكري فيتحدد بمحيطه جهة القرب منه وهي الفوق وبمركزه جهة البعد
عنه وهي التحت فثبت ان المحدد على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا يتحدد به الا احدى
الجهتين فاذا فرضناه محددا للجهتين لا يكون محددا لهما هف فمحدد الجهات على تقدير ان يكون
جسما واحدا يجب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاجسام
محيطا ببعض اولا والثاني يوجب ان يتحدد بكل واحد من الجسمين جهة القرب فقط واما

حد

تلك

جهة البعد

عنهما فلا يتحدد شيء منهما لانه لا يتعرض حال قبا بين نهايتي الامتداد الواصل بينهما الا ويوجد
فيه احد آخر هو ابعد من الحد المفروض اولا بالنسبة الى كل منهما ولو اعتبر غاية البعد من احد
الجسمين النهاية التي عند الآخر فهي غاية القرب من الآخر فلا يوجد في الامتداد الواصل بين الجسمين
غاية بعد منهما فلا يتحدد بهما غايتا البعد والاولى ان يقال لو كان تحدد الجهتين بجسمين لم يحط
احدهما بالآخر لزم ان لا يتحدد بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا يتحدد بهما لان
البعد عنهما اما ان يكون البعد الخارج عنهما او البعد الداخل بينهما واياما كان فهو لا يتحدد بهما
اما الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير المتحدد به واما الداخل فلما ذكرنا ان جهة البعد
البعد هي غاية البعد وغاية الداخل احدهما ليست غاية عن الآخر لان البعد الداخل عن احدهما
خارج عن الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا يتحدد به والقائل يلزم ان لا يكون الفوق جهة
واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب كل من الجسمين خالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة
معينة يقصدها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة وتتركها البعض الآخر فلا يكون جهتين
مختلفتين يتحدد كل واحد منهما بجسم غير الجسم الذي يتحدد به الآخر فان قيل لا حاجة
الى تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي اعتبار القرب ان يكون الجسمان المتباينان
مختلفي الطبع ويتحدد بقرب كل منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين من غير احتياج الى اعتبار
البعد وطلب البعد عن كل من الجسمين منحصر في الواقع اعتبره معتبر اولا والبعد عن
احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لاحتمال وقوعه في سمت غير الامتداد الواصل
بينهما فالبعد عن احدهما الذي ليس قربا من الآخر يكون جهة حقيقية مغايرة لكل من جهتي

القرب

القرب منهما لكن المعلوم من الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد على تقدير كونه
اجساما متعددة لو لم يحط بعضها ببعض لم يتحدد به الا جهة واحدة فتعين ان يحيط
بعضها ببعض وبه يحصل المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان يكون كريا او لا فان لم يكن كريا لا يتحدد
به الا جهة القرب منه واما جهة البعد عنه فلا يتحدد اصلا لان غاية ما في الباب ان يكون المحاط كريا
ويكون في مركزه غاية البعد عنه لكن مركز المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا يتحدد به البعد
عن المحيط وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين على ما مر تقريره ويبقى المحاط حشوا
لا دخل له في التحديد اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع غير
منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان المحدد لها جسما كريا ويلزم مما ذكر كون ذلك الجسم الكري محيطا
بالاجسام المستقيمة الحركة لتحدد به جهة الفوق المحيط بتلك المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك الا
جسما كريا محيطا بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة فتبين ان الجهة الحقيقية اذا
كانت موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة كان الفلك كريا ويبقى المقدمة
بتمام الكلام على المطلوب وهو استدارة الفلك

فصل في ان الفلك بسيط لان الجسم
اما بسيط او مركب لانه اما ان يكون متألفا من اجسام مختلفة الطبائع او لا والاول المركب
كالمواليد المتألفة من العناصر المختلفة الطبائع والثاني البسيط كالعناصر فان كلا منها
لم يتألف من اجسام اخر مختلفة الطبائع والمصنف اورد هذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط
بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وكل ما لا يقبل الحركة
المستقيمة ذاتا وجزءا فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك محدد للجهات

كما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو متحدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل للحركة المستقيمة
طالب جهة وتارك اخرى وكل ما يكون كذلك فالجهة كانت متحددة قبله لان طلب الجهة وتركها انما يكون بان يكون موجودا
كلما يتحدد الجهة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محددها ما قبلها فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة فينعكس
بعكس النقيض الى قولنا كلما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة
المستقيمة وهو المطلوب اما الكبرى فهي ان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فلانه لو كان
لو كان مركبا فلكل واحد من بسائطه اما ان يكون على الشكل الطبيعي وهو الكري او القشري والقسمان
باطلان اما الاول فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها فرج متخللة على حسب
تلاقي تلك الكرات فلا يحصل من تلاقيهما للفلك سطح واحد كري يحيط به الاجزاء لكن مثل هذا
السطح واجب الحصول للفلك ليتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال كون تلك الفرج مملوة بجسم
اخر فغير معقول لان الجسم المالي للفرج ان يكن على شكله الطبيعي كان جزءا من الفلك متشكلا بالشكل
القشري فيندرج في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي فهو كرة واحدة ان كان بسيطا
ومجموع كرات متلاقية ان كان مركبا وايا ما كان لا يلائم الفرج وهذا بين لا خفاء فيه واما الثاني
فلان لكل واحد من تلك البسائط او بعضها لو كان على الشكل القشري امكن عوده بطبعه
الى الشكل الطبيعي عند زوال القاسر والعود اليه لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم ان يكون
جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلف فقد ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا
او جزءا وهذا المقصود اعني قولنا ذاتا او جزءا عناية لئلا يرد نقض الحد للزوم الاعتراض
بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسائط

على الاشكال القشرية فان العناية بها يتضح ان قبول الجزء الحركة المستقيمة خلف
ايضا

فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة الخ

المطلوب في هذا الفصل
اثبات احكام ثلثة احدها كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيها كونه ذا مبدأ ميل مستدير
يتحرك به على الاستدارة وثالثها انه ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان لكل
جزء من الاجزاء المفروضة للفلك فله وضع معين ومحاذاة معينة بالنسبة الى ما يحويه وفي
حصول هذا الوضع له ليس بمقتضى طبيعته والا لزم اشتراك الاجزاء كلها في الوضع لاشتراكها في
الطبيعة او لو لم يشترك الاجزاء في الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا
ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبائع فلا يكون الفلك بسيطا وقد
اثبتناه انه بسيط فثبت ان الاوضاع الحاصلة لاجزاء الفلك ليست من مقتضيات طبيعتها
المشتركة فيكون زوالها جائزا بالنظر الى نفس الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة
او المستديرة والاول باطل لما مر ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وقد ثبت بطلانه فتعين
الثاني فثبت كونه قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني وهو ان الفلك ذو مبدأ ميل
مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم انه لولا ان الميل حالة في الجسم مغايرة للحركة تقتضي الطبيعة بواسطتها
الحركة لو لم يعق عائق ويحس مغايرته بالحركة بوجوده بدونها في الحجر المرفوع باليد والزق المنفوخ
المسكن بها تحت الماء واذا قد علمت هذا فلنشرع في تقرير البرهان بان نقول يجب ان يكون الفلك
ذا مبدأ ميل مستدير لانه لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي لما ذكرنا في
البيان يدل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير

بالقسر فاعل خارجي فلا يوجد فيه ميل اصلا اذ الميل اما يكون طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على
الاستدارة لما ذكرنا ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع خلوه عن المعلوم عن العلة التي
لها آلة في احداثه بدون تلك الآلة وامتناع حركته على الاستدارة هو المعنى بكونه غير قابل للحركة المستديرة
فثبت الملازمة والثاني انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لم يقبل الميل المستدير بالقسر لانه لو قبل
الميل القسري لتحرك به انه لم يمنع عن الحركة مانع خارجي لان طبيعته المقسور يقتضي الحركة القسرية
بواسطة الميل القسري والعائق من داخل هو الميل الطبيعي والامن خارج لفرض عدمها واذا
وقعت مثل الحركة بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من ان يتم في زمان معين لامتناع وقوع
الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه ميل طبيعي
للميل القسري لما اقتضاه في الجهة نصف الحركة الثاني الذي فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا
لزم كون الحركة مع العائق كهي لا معه وانه محال فلا بد ان يكون بين الزمانين نسبة مقدارية لكون
احدهما نصف الآخر او ثلثه او مثليه او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين من نوع واحد لا بد
ان يكون بينهما نسبة مقدارية فلو فرضنا جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين السابقين في الامور
المذكورة سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول بحيث يكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل
الاول نسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم بتلك
القوة في مثل زمان حركة عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم تزداد سرعة بحسب انتقاص
الميل المعاوق اذ لو انتقص شيء من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زائدة في السرعة لم يكن للمعدوم المنتقص من
الميل تأثير في المعاوقة فكلما انتقص الميل بذلك القدر لم يزد في الحركة سرعة فيؤدي انتقاص الميل بالقدر
المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء الحركة على حالها غير زائدة في السرعة فما فرضناه معاوقا
من الميل لا يكون معاوقا هف وفيه نظر لان قولكم لو انتقص شيء من الميل ولم يزد في السرعة لم يكن للمقدار
المنتقص من الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر تاثير اصلا سواء كان
انتقاصه اول مرة او مرارا متعددة فهو ممنوع اذ لا يلزم من ازدياد السرعة بانتقاصه اول
مرة ذلك وان اردتم انه لا يكون للمقدار المنتقص اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا
يلزم منه انه لا يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم فكلما انتقص الميل بذلك
القدر لم يزد في الحركة سرعة والاولى ان يقال نحن نعلم بالضرورة ان الميل الطبيعي المخالف معاوق من
حيث انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر في المعاوقة غاية ما في الباب انه
معاوقة تكون حينئذ ضعيفة ايضا فكلما انتقص شيء من الميل ازدادت السرعة الى ان
لو لاه لم يكن الميل معاوقا من حيث انه ميل وقد ثبت انه كذلك هف فثبت ان انتقاص
الميل يوجب ازدياد السرعة وازدياده يوجب انتقاصها فبقدر انتقاص الميل في ذي الميل
الثالث وازدياده في ذي الميل الاول يزداد السرعة في ذي الميل الثاني وينتقص في ذي الميل
الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول
ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول بالفرض
ونسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل
لانه اذا اتحدت الحركتان مسافة واختلفتا سرعة كان ما هي اطول زمانا في احديهما
وقصره في الاخرى بازاء انتقاص السرعة في احديهما وازديادها في الاخرى فنسبة البطء

ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة
ذي الميل الاول سرعة واحدة واذا ساوت نسبتا سرعة واحدة الى سرعتين تساوت
السرعتان اذ لو اختلفتا لما ساوى السرعتين لامتن تساوي نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ
النسبة الى الاصغر ابدا اعظم من نسبته الى الاعظم كما سلف بوضع وكذلك باعتبار في الاعداد فعديم
الميل وسرعتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فلو وقعت حركة ذي الميل الثاني في زمان عديم الميل
لزم تساوي مسافتيهما لان تساوي الحركتين السرعة والمدة فالحركة مع العايق ومع حركة عديم
الميل الثاني الاسرع وحركة عديم الميل تتساويان ونحركة الاجسام الثلثة على
الوجه المذكور لزم وقوع وكذا الجسم الثالث يتحرك الفوق في فلك ال... وبعينها في زمان حركة عديم
الميل لانه نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني
الى الميل الاول لان طول الزمان وقصره بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت
الحركة بطوءا وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا ازدادت الحركة سرعة وازداد
الزمان قصرا فاذا كان احد الميلين مثل الآخر في القوة كان الزمان ايضا مثله وبين الطول
واذا كان احدهما ضعف الآخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف ونسبة الميل
الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى الاول المفروض واذا ثبت المقدمتان لزم ان يكون
نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول نسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل
الاول ويلزم من هذا ان يكون زمان ذي الميل الثاني عديم الميل لان زمان ذي الميل الاول مقدار
واحد ونسبتي زماني عديم الميل وذي الميل الثاني اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا مقدارين

الى مقدار

سرعة وزمانا بوجب تساوي ...

الى زمان ذي الميل

... الزمان الذي بازاء الميل الضعيف

الى مقدار واحد تساوى المقداران والالزم عدم تساوي النسبتين فيلزم ان يكون الحركة مع العايق
كهي لا معه وانه محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون نسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن والا لزم من فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للتقسيمات
العددية مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير ذلك من الانقسامات الغير المتناهية بحسب
الفرض كما ان الزمان قابل لها بحسب الطول وكل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة
كالنسبة النصفية والثلثية والربعية الى غير ذلك من النسب العددية ففي امكانية الاعتبار بين الميول
واما الثاني فلانه لو لزم من فرض الممكن محال لزم ان يكون الممكن بالذات ممتنعا وهذا محال بعدم الملازمة لاستلزامه
امكان وجود الملزوم بدون اللازم فتبين ان المحال انما لزم من فرض حركة عديم الميل فتكون ممتنعة فلا يكون
قابلا للميل القسري فثبت ما ادعيناه من ان الفلك ان لم يكن فيه مبدأ ميل مستدير لم يقبل
الميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على المط واعلم ان حركة الجسمين
ذوي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان مما يجب ان يذكر الا ان المذكور
لم يلزم منها الا انهم لم يتعرضوا لذلك لوضوحه فان حركة الجسم ذي الميل الطبيعي بالقسر ممكن بل واقع
كما في العناصر فانها ذوات ميول طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية و
اعترض على هذا البرهان من وجوه احدها انا لا نسلم انه يلزم من كون الميلين على نسبة الزمانين تساوي
زماني عديم الميل وذي الميل الثاني وقوله لان نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل
الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول مع ما يذكر في اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم يقتضي الحركة
بنفسها قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة

ترد على كلامه هذا انه مناف لما
يدعيه وسيتعرض له الشارح من ان
ما ليس في طبعه ميل لا يقبله
بالقسر من فاعل خارجي

في ذلك القدر من الزمان ويكون الكل من الحجرين قدراً آخر منه على حسب ميله فلا يلزم تساوي زماني
عديم الميل وذي الميل وذلك ظاهر فلا نسلم ان مقتضى الحركة من الزمان في الفرض المذكور ساعة اسرين الاجسام
الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الاول ساعة اخرى بحسب ميله حتى يكون زمانه ساعتين اقتضى ذو الميل الثاني
بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان عديم الميل ليس الا ساعة اقتضتها نفس
الحركة لعدم الميل فيه فلا يلزم تساوي الزمانين واجيب عن هذا الاعتراض بان الحركة بنفسها لا يقتضي القدر
المعين من الزمان بل الحركة لاستحالة وقوعها في الآن لا يقتضي الا زمانا ما من الازمنة واما خصوصية الزمان
فانما هو باعتبار الميل وامور اخر لا ينفك الحركة عنها ففي الفرض المذكور ليس مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من المعين
بل الزمان المطلق فمقتضى الحركة في ذي الميل الاول ليس الا مطلق الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل
على معنى ان الميل الاول اقتضى ان يكون الزمان الذي اقتضته الحركة ساعتين لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل
الثاني هو ان يكون ذلك الزمان ساعة ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوي الزمانين قطعا
وهذا الجواب ليس بسديد لانا لا نم ان الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك
لكنه لا ينفع في الجواب لان هذه المقدمة وقعت في كلام السائل سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان
السند ملزوم للمنع ودفع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب
اندفاع المنع لكن لا نم انه دفع هذا السند بوجه اذ انما ينفع ان لو لم يكن للسائل سند آخر اقوى من
الاول وهو ان ذو الميل الثاني زاد على عديم الميل في الحركة وساير ما يتبعها لا في الحركة بينهما الا بالميل الموجود
في احدهما دون الآخر فاذا اقتضى عديم الميل ساعة من الزمان وذو الميل الثاني فيها وله قدر آخر من الزمان
بحسب الميل الموجود فيه فلا يلزم تساوي الزمانين وهذا الاعتراض انما يرد على التقرير الثاني لا يطابق المتن

واما

واما التقرير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا ورود لهذا الاعتراض عليه وهو ظاهر وثانيهما انا لا نم انه اذا
تساوى حركة ذي الميل الثاني حركة عديم الميل يلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وانما يلزم ذلك ان لو كان
الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز ان يكون الميل الثاني بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تاثير في المعاوقة
فلا يكون عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما نبينه من ازدياد سرعة الحركة بحسب انتقاص الميل المعاوق
فلا نعيده واما الجواب عنه بان ضعف الميل وعدم تاثيره في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو من الامور
الخارجية العارضة للجسم والمفروض انتفاء الموانع الخارجية فمدفوع ظاهرا اما اولا فلانا لا نم ان ضعف
الميل انما يكون بسبب صغر الجسم ولا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن المندوف
واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع العائق عن كونه عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة
ويعوقه فلا يكون ضعف ميل الجسم لصغره خلاف المفروض وثالثها انه لا يلزم من عدم لزوم الح
من فرض كون الميلين على نسبة زمانين ان يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزومه من المجموع
من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة احد الجزئين وبعض حركة عديم الميل والاولى ان يجاب عن هذا بان
الح اذا كان لازما من المجموع لان المجموع مح فاستحالته لا بد ان يكون لاستحالة الجزئين والميل لا يستحيل كون احد
الميلين على نسبة الزمانين فتعين ان يكون الاستحالة لحركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا يلزم
من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل من الجزئين مع استحالة المجموع من حيث هو
مجموع فان مجموع النقيضين مح مع امكان كل منهما والجواب التام ان استحالة المجموع اما ان يكون لاستحالة
احد الجزئين او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين
لاستحالة اجتماعهما لتنافيهما وفيما نحن بصدده لا استحالة لصفة الاجتماع لعدم تنافي الاجزاء فتعين

الشي الذي اصول الاجزاء هو حركة عديم الميل ميلزم المطاواما الاعتراض بان اللازم مما ذكر ليس الا وجوب

اقتران الحركة مع عائق طبيعي من الميل وعدم الحالي المذكور هو كون الحركة مع العائق اذ هو اللازم من

استحالة ليس الا ان الحركة لا تخلو عن عائق او ملزم انه يكون ذلك العائق مثلا الجواز كون عائقا خارجيا والجواب

عنه بان الحركات الفلكية لا زمن اشتراكها في عدم العائق الخارجي ثبت الا التفاوت بينها بكون بعضها مع العائق

وبعضها لا معه لا يكون الا بحسب المعاوق الداخلي الا هو الميل فيجب ما ضبط ذلك لانه فقد يثبت من البرهان

ان المحال المذكور انما لزم من فرض حركة عديم الميل ويتوهم من هو الاستحالة حركة عديم الميل وجوب اقتران الحركة

مع الميل المعاوق انه لا بد لا ينبغي هو اما الحكم الثالث فهو ان الفلك ليس في طبعه ميل مستقيم فالدليل

عليه انا نجد بناتي الفلك بسيط ليس فيه تركيب قوى وطبائع بل له طبيعة واحدة مقتضية للميل

المستدير فاذا اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين لان كل

جزء من الاجزاء المفروضة للفلك له وضع معين ومحاذاة معينة وطبيعة الفلك بالميل المستدير تقتضي الانصراف

عن ذلك الوضع فلو كان في طبعه ميل مستقيم يقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة

مقتضية للتوجه الى شي والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين

والذي هو اصلح تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة العنصرية تقتضي الحركة والسكون

بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي الطبيعة بتوسطهما

الميل المستدير والانصراف وبالاخرى الميل المستقيم والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية

لكن الحصول في المكان الحركة والسكون بالحقيقة اقتضاء شي واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه ما لم يكن الا

الحركة انقضت فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واما عند كون الجسم

في

لكونه في المكان الطبيعي فاقتضاء السكون ليس معناه ان السكون امر موجود اقتضته الطبيعة في

تلك الحالة اذ السكون هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحصول لان اقتضاء الحصول في

تلك الحالة اقتضاء حصول الحاصل فلم يقتض الطبيعة العنصرية الاشيئا واحدا وهو الحصول في المكان

الطبيعي فاندفع هذا ما ذكره في الجواب والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي

بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح لتخلف مقدماته والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية

الحركة والسكون لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لا نم اقتضت الحركة

والسكون بل لم تقتض الا شيئا واحدا هو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا اورد بطريق المناقضة

بان يقال لا نم استحالة اقتضاء الطبيعة الواحدة امرين متنافيين لم لا يجوز ان يكون مشروطا بحالتين كما

في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور لانه كلام على السند الا ان يقال مساواة السند

ثم يندفع باندفاع السند ويصح الجواب واما الاعتراض على جواب النقض بان الحركة والسكون في

الجسم العنصري من الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى العلة واستنادهما الى غير الطبيعة يوجب كونهما

قسريين وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما الى الطبيعة ويعود النقض فيجاب بانه مسبوق بالتقرير

الذي اوردناه في الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف بالنسبة

الى شي واحد بناء على ان الميل المستدير من الفلك على مركز نفسه حالة كونه في الموضع الطبيعي والميل المستقيم

منه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعي ساقط فان الفلك اما بالميل المستقيم الذي اقتضته طبيعته الطالب

اما الموضع او الوضع والاول يطلب الموضع مشروطا بالخروج عنه المنتفي لوجوده لكن الفلك لكونه محددا

للجهات لا موضع له فتعين الثاني وهو مستلزم التوجه والانصراف بالنسبة الى شي واحد وانما طولنا

الكلام

الحركة لانها تقتضي

ن

ان الاعتراض المشهور

الطبيعي

في هذا الفصل لما ان الاحكام المذكورة خبيئة من مطارح الانظار ومساري انظار الالباء ولولا مخافة الملال جرالها

الاصحاب لاطنبنا ههنا عنان الكتاب بفوايد فيها قرة اعين اولي الالباب والله ولي التوفيق وبيده

ازمة التحقيق والسداد فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد الخ هذا الفصل يشتمل

على دعويين الاولى ان الفلك لا يقبل الكون والفساد والكون حصول الصورة في المادة بعد ان لم تكن حاصلة فيها و

الفساد زوالها عنها الثانية ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدد الجهات

ينتج سالبة

ولا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد ينتج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد اما الصغرى فقد مر

بيانها في الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شيء من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة و

كل قابل للكون والفساد قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شيء من محدد الجهات بقابل

للكون والفساد اما الصغرى فقد ثبت في الفصل الثاني واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد

فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة حيز طبيعي لما بين في الفصل الخامس من الفن الاول ان

كل جسم له حيز طبيعي وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان صورته الكائنة اما ان تكون يقين

في حيز غريب فيحصل ميلا مستقيما الى حيزه الطبيعي او في حيز طبيعي فيلزم كون صورته الفاسدة

حاصلة قبل ذلك في حيز غريب لان الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها مايلة

الى حيزها الطبيعي ميلا مستقيما فثبت ان كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل به

الحركة المستقيمة ولك ان تتم الحجة على النمط هذا اما ما في المتن من هذا المقام وفيه انه ان اراد بالحيز الطبيعي

الحيز المذكور فلا نم ان كل ما يقبل الكون والفساد فلكل واحد من صورتيه الكائنة والفاسدة

حيز طبيعي وما ذكر في دليله من قوله كل جسم له حيز طبيعي ممنوع وسند المنع ان الجهات لا حيز له لمحدد لم

وان

وان اراد بالحيز النزاع الموسوم او شيئا آخر فقد بينا فساد ذلك من قبل والاولى ان يقال ان الحيز

الطبيعي للصورة الكائنة حيز للصورة الفاسدة وما يستدل به على ذلك اعني قولهم الحيز الواحد صح

لا يقتضيه طبيعتان مختلفتان ممنوع لابد له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة

اذا اقتضت حيزا فانما يقتضيه بجميع ما يلزمها من اللواحق فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة

للاولى ذلك الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء تلك اللواحق اولا فان تشاركها فيه فلا مخالفة

بينهما بحسب الحقيقة بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية لذلك الحيز لعدم اقترانها

باللواحق التي لها دخل في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي ان الفلك لا يقبل الخرق و

الالتيام فلان الخرق والالتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك لا يقبل الحركة

المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام ولك منع انحصار السبب في الحركة المستقيمة فلنا لابد

للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء واقترانها المستند عينين للحركة والحركة اما مستقيمة

او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون بالمستقيمة منها او بالمستديرة وهما محالان ن

اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة

المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الآخر في جهة

اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه القواعد المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو

وجدت لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو

طبيعة واحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر

هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها

تصير تلك الافاعيل عن النفس الفلكية بالارادة وقد نقل ان الفلك يتحرك على الاستدارة الى
المطلوب في هذا الفصل اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد ثبت ان الزمان هو
مقدار الحركة فلابد ههنا من حركة تحفظ الزمان ويدوم بدوامها فتلك الحركة اما ان يكون مستقيمة او مستديرة
والاول باطل لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت مستقيمة فتلك الحركة المستقيمة التي فرضناها
حافظة للزمان ان كانت واقعة في سمت واحد ولا يكون لها رجوع من هذا السمت ولا انعطاف فاما
ان يكون ذاهبة الى غير النهاية في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناه وقد ثبت استحالته
وان كانت راجعة او منعطفة كان ذلك في موضع الحركة بحيث اذا وصل الجسم المتحرك بمبدأ الحركة الى الاخذ
في الرجوع او الانعطاف فههنا حركتان مختلفتان في الجهة احديهما الحركة المنتهية الى الطرف المذكور قبل
الرجوع او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتدأة من الطرف المذكور بعد الرجوع والانعطاف فيلزم
انقطاع الحركة الاول بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا فيلزم انقطاع الزمان وانه محال وانما
قلنا ان بين كل حركتين سكونا لان المبل المحصل للحركة الاول الموصل للجسم المتحرك بها الى الطرف المذكور
موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد المبل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول بدون المبل الموصل
وهو محال لان الموصل اعني حدوثه لكونه اثر الفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد بدون
المبل الموصل واذا قد ثبت ان المبل الموصل موجود حال الوصول فالمبل المقتضي للحركة الثانية المزيل
لا يكون موجودا حال الوصول والا لزم اجتماع المبلين المتنافيين في حالة واحدة هي حال الوصول
الذي يوجد فيه المبل الموصل غير الحال التي يوجد فيه المبل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من المبلين
آني فان كل واحد من الوصول وزواله اني اذ لو كان الوصول زمانيا كان حال الوصول زمانا منقسما
فى

آن زوال الوصول هذه فظهر ان الحركة الى فقط للزمان ليست مستقيمة فيكون مستديرة والابد ان لا ينقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا بد ان يوجد حركة مستديرة دائمة حافظة للزمان واذ لا حركة مستديرة يحتمل الدوام سوى حركة الفلك فيكون هي الحافظة للزمان فيكون دائمة وهو المطلوب والمراد بآن الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه ما يتم فيه الوصول من آن او زمان واما جعل الطرف بمعنى الوصف والاضافة في آن الوصول بمعنى البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام الطرف والنزاع الظاهر لعدم الوصول الى الطرف عند الوصول الى احد طرفيه متعسفان ظاهرة غير مطابقة لمتن الكتاب بسبب وجهة لزيادة الاستدراك مع سوء الاثر الاستدلال على آنية الوصول لعدم ظهور الطرف فيلجئ الى ادعاء الاولية فيها فلينقرب عن زيادة الاشتغال بذلك حتى واعلم ان الاستدلال بآنية الآن والوصول على آنية الميل الثاني المزيل للوصول بمقتضى ان يكون آن الميل الثاني هو آن زوال الوصول والا لم ان ما بين آن الوصول وزواله من الزمان زمان السكون بل زمان الحركة فلو كان متحركا في ذلك الزمان فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه فان قلنا انه متحرك عنه فلزم زوال الوصول قبل الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه آن زوال الوصول طرف زمان الحركة التي حصل بها مسافة او زمان ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة متقدما لا محالة على الزوال المفروض اولا او لو صحت هذه المقدمة لكفى في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن وزوال وصول في آن آخر وبينهما زمان السكون ولزم الاستدراك

ذكر المتعلقين في الحجة لثبوتها بدونه والاولى في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول للوصول للجسم الى

الطرف

الطرف موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل حادث وسواء الحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد الا في الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع الميلين في آن واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة في القسمين بحسب الغرض فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبدأه الذي فرضناه آن الوصول هذا خلف وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين وتم البرهان عليها هو المطلوب من تخلل السكون بين الحركتين المختلفتين بسالمات الشبهة التي وردت على ما اختاره المصرع التقرير سوابة الحبة المرسة الخ سوا جواب تنقض يرد على القاعدة المذكورة اعني قولهم بين كل حركتين سكون وتوجيهه ان يقال لو صح ما ذكرتم من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان يسكن الحبة المرمية الى فوق عند ملاقاتها الجبل فيحركها بحركتين مختلفتين صاعدة الى حد الملاقاة من المسافة وهابطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجبل في الهواء بملاقاة تلك الحبة وانه في غاية الاستبعاد وتقرير الجواب ان الحبة المرسة لها سكون في آن الملاقاة عند الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية الهابطة فيه لما تبين ان الحركة لا توجد الا في الزمان وهذا السكون الآني للحبة المرسة لا يمانع حركة الجبل الواقعة في الزمان اذ لا ممانعة بين ما يوجد في زمان وبين ما يحدث في الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان وينصرم بعده فلا يلزم سكون الجبل المنسحق

فلئن قيل سكون الجبل عند الملاقاة في آنها لازم لمثل ما ذكرت من الدليل في الحبة المرمية بان يقال حركة
الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت في آن الملاقاة وحركته من ذلك الحد لم توجد فيه لنزوح حابستها فيلزم سكون
الجبل ويعود الاستبعاد قلنا لا يلزم سكونه كما في حركة الجبل من اول هبوطه الى وصوله الى المنتهى حركة واحدة (الجبل الى)
وحد ملاقاة الحبة المرمية من المسافة من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل في آن
الملاقاة وان لم يكن حاصلة له بمعنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذ السكون عدم الحركة بالمعنيين كليهما والحبة
المرمية حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة لها حينئذ اصلا لا بمعنى القطع على ما ذكرنا ولا بمعنى التوسط
انما تكون في وسط المسافة وحد الملاقاة بالنسبة الى الحبة ليس من وسط المسافة لان الحبة المرمية لها
حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة نهاية لمسافة اوليها الصاعدة وبداية لمسافة
الاخرى الهابطة فلا يكون لها في آن الملاقاة حركة بمعنى التوسط ولما قد ثبت انه لا حركة لها اصلا في آن الملاقاة (العام)
فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح الفرق وزال الاستبعاد نعم يلزم من الطريقة التي سلكها المصنف في
الحجة من اعتبار الوصول وزواله ان يوجد لكل واحد من الحبة والجبل سكون زماني فان لكل منهما وصوله
الى حد الملاقاة وزوال وصوله عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها
من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء من ذلك اما الجبل فلانه لا تعدد ميل فيه بل ليس له الا ميل واحد مستمر
من بداية المسافة الى نهايتها مستغرق لحركته كذلك فلا سكون له اصلا واما الحبة وان حصل فيها الميلان
لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم
تنافيهما لذاتية احدهما وهو الميل الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من جهة الجبل
كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه ومن يده عليه

في

في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله القسري الحاصل له من جهة الرافع هذا ما تلخص لي في هذه المسألة من
التحقيق بعدما اتفق لي فيها من امعان النظر بمعاونة التوفيق ولم ار فيها معاناة الشهر حتى قيض
من حيث تحصيل الوطر رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم الحساب اوذكر جميل فيما بين الاعقاب (الاعقاب يوم الوهاب)

فصل في ان الفلك يتحرك بالارادة الخ يريد ان يثبت ان حركة الفلك حركة ارادية
صادرة عن النفس الفلكية بارادتها حسب صدور الحركات عنا بارادتنا البرهان عليه ان حركة الفلك
ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة
على الدوام عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطل الطبيعة الفلكية وانه محال فثبت انها
ذاتية والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية او ارادية
لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان
حركة الفلك مستديرة ولا شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك بطبيعية اما
الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان الحركة الطبيعية هرب عن الحالة المنافرة وطلب
للحالة الملائمة اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة كذلك اما انها ليست
هربا عن الحالة المنافرة فلان كل نقطة او وضع يترك الجسم بحركته المستديرة يطلبه بها فلو كان
تحرك الجسم اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا
بالطبع وانه محال المستديرة التي للفلك لا توجب السكون عند وضع ما من الاوضاع الممكنة له
في تمام الدورة والا لوجب السكون قبل تمام الدورة او عنده وليس كذلك فثبت ان حركة
الفلك ليست بطبيعية فلئن قيل قد ثبت ان الفلك في طبعه ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة

(اما انها ليست طلبا للحالة الملائمة ... [illegible])

وانما يكون طبيعية ح

فالحركة الحاصلة بالميل الطبيعي لا بد ان يكون طبيعية فلا نم كونها طبيعية ان لو كانت الطبيعة مع
ما يقتضيه من الميل كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ من الجائز ان يكون اقتضاء الطبيعة
مع الميل للحركة موقوفا على انضمام الارادة فيكون الحركة ارادية لعدم حصولها الا بالارادة واما انه لا يجب
ان يكون قسرية فلان الحركة القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية بانها توجد ان لو وجدت حركة
طبيعية واذ قد تبين ان الفلك ليس له طبيعة فلا يكون له حركة قسرية هذا ما ذكره المص هنا
والموافق للذي ذكره في بحث الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بقوة مستفادة من خارج
وهذا المفهوم اعم من ان يكون ميله المستفاد من الفاعل الخارجي والميل المقتضى للطبيعة ميلا واحدا
بان يقتضي الطبيعة حصول ذلك الميل بالنوع والفاعل الخارجي يوجده بالفعل او ميلين متغايرين متوافقين
او متخالفين فان اعتبر عموم ذلك المفهوم حتى يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية
لم يصح قوله لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبر مفهوم الحركة القسرية ان يكون خلاف مقتضى الطبيعة
بطل انحصار الحركة الذاتية في اقسامها الثلثة الطبيعية والقسرية والارادية لانا نجزم عنها اذ من
المحتملات الباقية للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون للطبيعة فيها مقتضى
والتي لا تغايره مقتضى الطبيعة والتي تغايره وتخالفه اما خروجها عن الطبيعية والارادية
فظاهر واما خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبره القسرية من مخالفة الطبع والحاصل
ان الدليل المذكور على امتناع قسرية حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان الحركة الذاتية منحصرة
في اقسام الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهاتان المقدمتان لا يجتمعان على الصدق لما فيهما
على ما تبين فلا يصح ما يبتنى عليهما من الدليل

فصل ان القوة المحركة للفلك الخ

لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدا الحركة فقال القوة المحركة للفلك
يجب ان يكون مجردة عن المادة اي المبدا الصادر عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن المادة ذات
ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير والتصرف حسب تعلق النفوس الناطقة بابدان الانسان
وذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك فلا شيء من
القوة المحركة للفلك بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت من دوام حركة الفلك واما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة للتجزي اذ المراد بالقوة
الجسمانية الصورة النوعية الحالة في مادة الجسم السارية فيها حسب حلول الصورة المقدارية وسريانها
فيها فاذا فرض انقسام الجسم بحسب صورته المقدارية الى اجزاء مقدارية لزم انقسام صورته
النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء مقدارية هي صور نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لا يقال منقوض
بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الالية فانها لا تنقسم
بانقسام تلك الاجسام الى بسائطها التي هي العناصر بل هي منها ضرورة ان البسائط لها صور
نوعية غير القوة بالحقيقة لصور المركبات مثل تلك النفوس لانا نقول الكلام في قوى جسمانية لاجسام
بسيطة لها اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للكل في الحقيقة وهذه الاجزاء لا بد ان يكون
صورها النوعية متشابهة مساوية للصورة النوعية التي للكل في الحقيقة ايضا فمقدارية
ولا كذلك الاجسام البسيطة فاما الاجسام المركبة الحاملة لتلك القوى الفائضة عليها بعد
التركيب فبسائطها ليست اجزاء مقدارية متشابهة مساوية للمركب في الحقيقة حتى
يكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية هي اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام

المركبة في الحقيقة فيكون صورها النوعية ايضا مختلفة مخالفة للصورة النوعية التي للمركبات في الحقيقة
فلا يلزم من انقسام المركبات اليها انقسام القوى الحالة في تلك المركبات القابلة بكليتها الى صورها النوعية
فظهر الفرق واندفع النقض واقول قد ثبت ان القوة الجسمانية قابلة للتجزي فنقول كل ما يقبل التجزي من القوى
فان الجزء منه يقوى على البعض مما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك لكان اما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون
جزء القوى قوة فلا يكون الجزء مساويا في الحقيقة وقد بينا انه كذلك هف او يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل
فيلزم مساواة الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء من القوة يقوى على بعض ما يقوى
عليه كل القوة انما كان بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى اجزاء الجسم يقوى على
مثل ما يقوى عليه الكل بالنسبة الى الكل ولا نسلم لزوم مساواة الجزء للكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء
في الكل كما للكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة المتشابهة الاجزاء التي لا معاوق
فيها لطبايعها في التحريك لا في الاجسام المركبة التي يعاوق فيها طبايع البسايط لعوايقها المركبة وللقوا
يحصل للحيوان الاعيا في حركاته الارادية الصادرة عن نفسه الحيوانية فلا تفاوت بين تاثير جزء القوة
في جزء الجسم البسيط وبين تاثيرها كلها في كله بحسب صغر الحجم وكبره لعدم المعاوقة وانما التفاوت
بينهما بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لاشتماله على الجزء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة
فاذن لا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة في جزء الجسم مثل تاثير كلها في كله لاستلزامه ما لا يجوز من مساواة
الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى الجزء منها على البعض مما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك
لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الافعال لان الجزء منها اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي
والاول باطل لانه الجزء متى قوى على ما لا يتناهى من مبدا معين والكل يقوى من ذلك المبدا على اكثر مما يقوى عليه
الجزء

الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام في جهة عدم تناهيه وانه محال فتعين ان يقوى الجزء على المتناهي
من الافعال وكذلك ساير الاجزاء فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي (ص)
لا يجب اللاتناهي فان قيل لا نم ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يجب اللاتناهي وانما لا يوجب ان لو كان الا
نضمام مرارا متناهية وهو ممنوع اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام الى غير النهاية كالجسم
لها اجزاء فرضية غير متناهية لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضم الآثار بعضها الى البعض بحسب
انضمام الاجزاء بعضها الى بعض غير متناهية لكل واحد بعض مرارا غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية
حصلت من تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية بالضرورة قلنا الاجزاء الفرضية الغير
المتناهية للقوة ليس كلها مما يقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية يتادى بالاجزاء الى غاية الصغر (بالاخرة)
والضعف بحيث لا يبقى لشيء منها اثر واجزاء القوة التي لها اثر لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم
بحسب الوهم او الفرض لكن الاجزاء الوهمية او الفرضية لعدمها في الخارج لا اثر قطعا فالاجزاء الممكنة
الوجود في الخارج التي لها اثر متناهية بحسب العدد ولكل واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الآثار
المتناهية الى بعضها الى البعض بحسب انضمام الاجزاء بعضها الى البعض مرارا متناهية بعدد الاجزاء
المتناهية لا يوجب اللاتناهي قطعا فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه
واذا ثبت ان القوة الجسمانية لا تقوى على غير المتناهي وهي كبرى الشكل فيثبت نتائج البرهان
على المطلوب واما فايدة تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام في قوله فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق
النظام فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر لعله انما قيد غير المتناهي بالمتسق
النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم يكن النظام متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين الماضية

فانها غير متناهية بمعنى يمكن الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم الالوف المتضاعفة والميات المتضاعفة

الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته وفيه من الابهام ما لا يخفى على المحصل اذ من الواجب على هذا القائل ان يبين المحصلين نحو

معنى اتساق النظام ويبين انه حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين والميات والالوف المتضاعفة

ويبين وجه الاستحالة في الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام وعدمها في الزيادة على الغير المتناهي

الغير المتسق النظام لان هذه الامور غير بينة في انفسها فتفتقر الى البيان لا انه لم يبين شيئا منها

بل الفرق بين الحركات الفلكية وبين الشهور والسنين الذي هي مقادير لها باتساق النظام في الاولى

وعدمه في الثانية غير مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين القوم ولمن حاول تصحيح كلام هذا القائل

ان يقول المراد بكون الغير المتناهي متسق النظام ان يكون احادا واحدا واحدا اجزاء منه وحدة متصل الحدود

والزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية

الغير المتناهية متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الزيادة عليها واما الشهور والسنون فمجموعها

وان كان زمانا واحدا منطبقا للحركة الفلكية متصلا حسب اتصالها الا ان عروض العدد والاجزاء له

المفروضة بحسب الاعتبار صيرتها شهورا او سنين متعددة واخرجها عن الاتصال والاتساق

والزيادة على العدد الغير المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للمقدار الواحد المتصل الغير المتناهي

غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار ينجزى

واحد معتبر وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في الزمان مثلا امكن ان يجزى كل واحد

من احاد هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول ويحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة

لصيرورة كل واحد من احاد العدد الاول عدد اقل عدة آحاد من العدد الثاني كالشهور في الزمان مشتملا على

وكذا

وكذا في الالوف مع الميات ولو اعتبرنا في الحركة مثل ما اعتبرنا في الزمان وزال الاتساق المذكور منها لامكنت

الزيادة على الغير المتناهي في الحركة ايضا فيتبين بهذا التقرير ما بعثه هذا القائل ووضح الفرق بين الحركة

وبين الشهور والسنين او الميات والالوف المتضاعفة الى غير النهاية ويمكن ان يكون المراد باتساق ونحو ف

النظام عدم الانقطاع ويكون يعني بالزيادة على الغير العديم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم

تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التحركتين من مبدأ واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة التحرك

على الغير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية

مبتدأتين من حد من جهة التناهي المختلفتين احديهما من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او

بعده والدليل على ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا

ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال والاتحاد واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة

بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره في الحركة واعترض على هذا الحجة بانا لا نسلم ان تناهي تحريكات كل

كل جزء من اجزاء القوة يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث هو كل لجواز ان تقوى كل

القوة من حيث هو كل على اكثر من مجموع ما تقوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة آثار

اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محال

الاجزاء الى محل الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار الاجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة

اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة آثار القوة الى اجزائه

آثار كلها نسبة متناه الى متناه لزم ان يكون نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه

وانه محال فثبت ان آثار كل القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المطلوب

فصل في ان

الفلكية و

المحرك القريب للفلك قوة جسمانية الخ   لما اثبت ان مبدأ الحركة الارادية نفس مجردة ذات
ارادة اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكفي في صدور هذه الحركة بل لا بد معها من قوة جسمانية
اخرى فلا بد هاهنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود احديهما ان الحركة الارادية انما توجد
بارادة تابعة لشوق منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة
لانه يتصور اولا شيئا ويدرك انه ملائم او غير ملائم فينبعث من ادراك انه ملائم شوق الى طلبه بالحركة
المحصلة له يسمى بالشهوة ومن ادراك انه غير ملائم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة يسمى بالغضب وينبعث بعد
ذلك الشوق عزم الحركة للطلب او الدفع وهو الارادة الحاملة للقوى المحركة المنبثة في العضلات
على تحريك الاعضاء فتحركها وثانيتهما ان ما يوجد من الحركات الارادية لكونها حركة جزئية فتقتضي ارادة
جزئية تابعة لشوق جزئي منبعث عن رأي جزئي لكن لو حصل لنا رأي كلي وانبعث لنا شوق كلي ثم
ارادة كلية لم يكف هذا الرأي الكلي مع ما يتبعه من الشوق الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الا
رادية الجزئية بل لا بد ان يتخصص كل واحد منها ويصير جزئيا حتى يصح صدور الحركة الجزئية
وذلك لان الكلي نسبته الى سائر الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة بالحركة الكلية
صدور واحد من جزئياتها دون غيره مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا لو اعتقد
احد ان بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن جميل واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة
بذله لم يحصل بذلك منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل ارادة البذل المعين التابعة
للشوق الى البذل المعين المنبعث عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن واذ قد تمهدت هاتان
المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي باشر تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة

اشتاق منه

الفلك

الفلك وهي صورية النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة
عن الفلك حركة جزئية لوجودها في الخارج وهذه الحركة الارادية الجزئية لوجودها في الخارج فهذه الحركة
انما يكون بتصور لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد بالارادة التابعة للشوق
المنبعث عن التصور وهذا التصور الذي يوجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول باطل
لما ثبت في المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني
وهو ان التصور الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك ذو تصورات جزئية متغيرة
لصدور التحريكات الجزئية عنه في الفلك وكل ما هو ذو تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة اذا ارتسم وهي صغيرة
واخرى وهي كبيرة فاختلاف الصورتين المرتسمتين صغرا او كبرا اما لاختلاف حقيقتهما او لاختلاف ما
انتزعتا عنه من الموجودات الخارجية صغرا او كبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه محله والاول باطل لان الكلام
في صورتين متحدتين نوعا اسما صورتا شيء واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما من الموجودات
الخارجية بان يكونا صورتين لامر معدوم كجبل من الياقوت فتعين الثالث فما ارتسم فيه
فيه الصورة الصغيرة مما لا تصور جزئيته غير ما ارتسم فيه الصورة الصغيرة منه فيلزم انقسام
وكل منقسم فهو جسماني فالمتصور جزئيا من القوى فهي قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة
جسمانية فالمحرك وهو المطلوب فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات
الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدر عنها التحريكات الغير المتناهية
صادرة عن النفس وهل هذا الا تناقض صريح قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من النفس المجردة

والنار الجزء المناسبة الطارئة عليها من غيرها فانه يفي ما نعم من النافض   الفن الثالث في العنصريات

الخ لما فرغ عن مباحث الفلكيات شرع الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر

وما يحدث منها الى ما يستثنى كالمواليد الثلثة وغيره كالريح والرعد وغيرهما على ما عين في ابواب العلم

الطبيعي من الاجمال فصل في البسائط العنصرية الخ الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة التي

مواضعها الطبيعية داخل جوف فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء المركبات اركان اذ ركن الشيء

هو جزؤه فلك القمر يقال لها باعتبار انها اجزاء المركبات اركان وباعتبار انها اصول لما يتألف

منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق

[illegible] الاسطقسات عليها باعتبار المركبات تتألف منها واطلاق العناصر باعتبار انها تنحل اليها ملحوظ

في اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفساد ولما انجام وقوع المص هذا

الفصل لبيان جملة منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة في انواع اربعة وهي الارض والماء والهواء

العقليين نحو

والنار وذلك لانها لا تخلو عن الكيفيات الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والانفعاليين اعني

الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري اما حار او بارد وايا ما كان فهو اما رطب او يابس فالحار

اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض

وهذا التقسيم باعتبار الكيفية وباعتبار الحركة ينقسم اولا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون

جهة

اكثر حركته الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف ان كان جميع حركته الى

الفوق فخفيف مطلق وهو النار والا فخفيف اضافي وهو الهواء وكذا الثقيل ان كان جميع حركته الى

السفل فثقيل مطلق وهو الارض والا فثقيل اضافي وهو الماء الثاني انها مختلفة بحسب الصور النوعية

لكل

لكل اسمه منها صورة تامة مختلفان بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية

لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشتغل كل منهما بطبعه حيز الآخر والمشاهد تكذيب هذا فانها

تدل على ان كل واحدة منها تهرب بطبعه عن حيز غيره الثالث انها قابلة للكون والفساد وقد مر

معنى الكون والفساد في الفن الثاني والاقسام الممكنة بحسب العقل للكون والفساد اثنا عشر لان

التركيبات الثنائية من العناصر الاربعة ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون والفساد

انقلاب هذا ذاك وعكسه والحاصل من ضرب الاثنين في الستة اثنا عشر لكن بسبب ان

الاطراف لا تكون بعضها من بعض بلا واسطة لم يدخل الاقسام الحاصلة من الثلاثة التي بين

وهي النار مع الماء ومع الارض والهواء مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من

التركيبات الثلثة الحاصل كل منها من عنصرين متجاورين داخلة تحت الوقوع والمص اشار

الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة اوردها على سبيل التمثيل لقبول العناصر الكون والفساد

اثنان منها بين الماء والارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار والهواء اما اللذان بين الماء

والارض فاحدهما ان الماء ينقلب حجرا فانه يشاهد بعض العيون يجري ماؤها تخرج من منابعها وهي سيالة

جارية مشروبة تصير حجرا صلدا وليس يكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء حجرية انعقدت حجرا

بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخير او النضوب اما اولا فلان الزمان الذي يجتمع فيه الماء في موضع

يتبخر

وينعقد حجرا زمان في غاية القصر لا يمكن ان يذهب تلك المياه الكثيرة في اضعاف ذلك الزمان

بالتبخير واما ثانيا فلان تلك المياه صافية في الحس لا يحس فيها كدورة ارضية

فلو كانت فيها اجزاء ارضية غير محسوسة في غاية القلة فلعل تلك لا تصير متكونة

من تلك الاجزاء الارضية يلزم ان يتكون من مياه كثيرة عجوة جمة في غاية الصغر وليس كذلك او الاجسام تتفاوت كثيرا بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها بحسب الحجم وثانيهما
ان بعض الاحجار الصلبة ينقلب بالحيل سيالا مايسا كما يفعله طلاب الاكسير فانه من اعمالهم للاكسير انهم يجعلون بعض الاجساد الصلبة الحجرية بانواع من الحيل بحيث يذوب ذوبان
الملح في الماء واما الثاني بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب ماء في قلل الجبال بواسطة برد يصيبه هناك فانه كثيرا ما نشاهد فيها سحابا من غير انسياق الهواء من موضع
آخر فيلتئم ذلك السحاب ويمطر الاصواء انقلب بالبرد سحابا ثم مطرا الا تعال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء ماء لتشابه الثلوج في فصل الشتاء الى انقضائه اذ البرد يزداد بنزول الثلج فيزداد
الانقلاب بازدياد البرد وتشابه الثلوج الا ان يمضي الشتاء فيسقط الثلج بزوال البرد ولا نقلاب لانا نقول هذا انما تقول لو كان البرد علة تامة للانقلاب وهو ممنوع ذلك بل المدعى ان الانقلاب
لا يحصل بدون البرد وان البرد داخل في العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان للبرد دخل في حصوله النية ولم يحصل الانقلاب مع وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع
ولا نبالي في هذا كون البرد جزءا من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار المتصاعد من الماء المسخن اجزاء هوائية متكونة من الماء
مستصحبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلطة بها واما الاول بين النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين فانه اذا الح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل
الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون فيه وثانيهما ان النار ينقلب هواء بتسخين الشمس

مني ره

سان
ينعلق

كما نشاهد
في المصباح منه

او

فان شعلة المصباح اصلها المشتبث بالفتيلة نار شفافة ليس لها ظل لقربها الى الفتيلة
وما فوقه الى راس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية
وتزداد كثافتها بحسب تباعدها من النار الشفافة لانقاص الاجزاء النارية فيها شيئا
فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى راس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية و
يبقى الدخانية الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق الشعلة مع الاجزاء الدخانية لكان
لها اشتعال مرئي كما كان تحتها ولاحترقت سقوف البيوت عند وصول تلك الاجزاء الدخانية
اليها واللازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون والفساد في هذه بدل على امتزاج الهاني
الصوري او لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة وانه محال وايضا ان الكيفيات الحاصلة
لها امور زائدة على صورها النوعية مغايرة لها وذلك لانها تستحيل في الكيفيات ويحدث فيها
بعض اخر كتسخين الماء بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية بحالها فلما الحالين
فلولا المغايرة للزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة وانه ظاهر البطلان واعترض هذا
بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة المائية والارضية تزولان عند
زوال الميعان والجمود فلا يصح قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجيب
بان زوال الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور المذكورة ان ادعى مطلقا فهو
غير مسلم او حالة التركيب ليس كذلك وان ادعى حالة البساطة فمسلم لكنه لا ينافي ما اثبتناه
من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وهذا الجواب انما يكون موجها ان لو اورد
الاعتراض بطريق المعارضة بان يقال ما ذكرتم من الدليل على المغايرة قائلة بان الكيفية تزول

ثابتة

خايبة

فيزول عنها بعض الكيفيات منه ره

مع بقاء الصورة وان دل على ثبوتها لكن عندنا ما ينفيها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في
الامثلة المذكورة والجواب الذي ذكره هو انكم ان ادعيتم الدائمة فهي ممنوعة اذ الدوام لا يثبت بثبوت
الحكم في بعض الصور وان ادعيتم المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ
المطلقتان لا تتنافيان اما لو اريد بطريق المنافقة فان يقال لانم ان الكيفية تزول مع بقاء
الصورة وتذكر الامثلة سند المنع فالجواب غير موجه لكونه كلاما على السند بل الجواب
عنه ان يقال لا نسلم الاطلاق في الامثلة المذكورة والمنع مندفع عنها العيان الجزئي عليها
بما ذكرت المثال وما ذكرتم من الامثلة لا يصلح سند المنع لعدم استلزامه اياه وانما يستلزم المنع
ان لو كان منافيا للممنوع وليس كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد على الدوام
ونحن لا ندعيه الحاصل انه اذا اجتمعت اجزاء ما المتصغرة والمتزاحمة بحيث يحصل بينها
بحسب الوضع وتفاعل بقواها المتضادة وانكسر بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة
حصلت من ذلك التفاعل والانكسار كيفية واحدة متوسطة بين تلك الكيفيات المتضادة
ث في الاجزاء المتوازنة للمركب وتسمى تلك الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد
الكيفيات التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين غاية الخلاف بل المراد به
مجرد عدم الاجتماع على موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا لعدم تناوله المزاج
الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لما امتزجت اولى اذ الانكسار الواقع فيه بين تلك الامزجة وليس
بينها غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات ان تعدم كل منها بالقياس الى مقابله فيكون
بحيث يستحر بالقياس الى البارد و يستبرد بالقياس الى الحار وهكذا بين اليبوسة والرطوبة والمراد بثبات تلك الكيفية
تستحيل

في اجزاء المركب ان لا يكون تلك الكيفية في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل يكون في جميع
الاجزاء على حد واحد من العين فان قيل المراد بالقوى قوله وفعل بعضها في بعض بقواها
المتضادة ان كان هو الصور النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور النوعية جواهر لا توصف بالتضاد
لان التعاقب على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والتعاقب على الموضوع انما هو للعرض لا الجواهر وان
كان هو الكيفيات فاسناد الفعل والتأثير اليها يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا ومنفعلا بالنسبة
الى شيء واحد اما دفعة فيلزم كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا ومنفعلا في حالة واحدة
وان تم او على التعاقب فيلزم ضرورة كون غالب مغلوبا من غلوبه و بالعكس وهو انقلاب فلنا
المراد بالقوى اما الصور النوعية والمراد بكون العنصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة كما يقال بنى
البناء محكم باساسه وانما المراد بحكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد اما لان المراد به التضاد لا
التضاد الحقيقي او لانه يجوز تجوز بابه وصف الشيء بوصف ما هو من سببه اي بقواها المتضادة كيفياتها
وانما الكيفيات فيكون الباء اي بقواها للسببية ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج
يفعل بعضها اي صورة بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية مثلا تؤثر
بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية تؤثر بواسطة البرودة في النار فالفاعل هو الصورة
النوعية والمنفعل بادى النظر يظن انه هو الكيفية وبامعان النظر ينكشف ان المنفعل هو المادة
ثم الكيفية عنها فتامل في هذا التحقيق حق التامل فانه يدفع الشبهات في الباب والله الموفق لسلوك
نحو الصواب فصل في كائنات الجو المراد بكائنات الجو ما يحدث من
العناصر في الجو العالي او لا انها تحدث من غير تركيب وتسميتها بكائنات الجو اما لان اكثر هذه الاشياء

والحاصل ... بالتضاد

يعني ... العناصر ... الصورة ... الكيفية

يحدث في الجو العالي اولا انها انما تحدث بنا ثيرما في جانب الجو من العلويات وما كانت الانهار تستعمل اولا
لحو بيان ما بينها فنقول اشعة الكواكب وغيرها من المسخنات اذا اثرت في مياه وما وقعت في بعض
المواضع استحال البعض تلك المياه بتسخينها اجزاء هوائية تتصاعد بحسب انفصالها بسخونتها مختلطة بالاجزاء
اللطيفة المائية اختلاطا لا يوثق به التمييز الواضح عن تلك المختلطات فهذه المتصاعدات
من الاجزاء الهوائية المتكونة عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي البخار واذا وقعت
هذه المسخنات في بعض المواضع الغابية واحدثت بشدة التسخين فيها اجزاء نارية
فتصادف تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة للاحتراق تشتبك بها واحدثت فيها بالاحراق
اجزاء هوائية تتصاعد مختلطة باجزاء ارضية لطيفة سيالة انفصلت عن الاجسام فهذه الاجزاء
الهوائية المتصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان وههنا مقدمة اخرى لا بد
منها وهي ان كرة الهواء بسبب ان ما قرب منها الى كرة الارض والماء مختلطة باجزاء ارضية لطيفة
ومائية عنها البهاء وان ما بعد منها عنها صاف عن تلك الاختلاط انقسمت الى كرتين احاطت احديهما
بالارض الكرة الاولى المحيطة هواء شفاف صاف عن شوائب الكثافة التي تحصل من اختلاط الاجزاء الا
رضية والمائية والثانية المحاطة حصلت لها المذكور كثافة تقبل بها النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار
كرة الليل والنهار وباعتبار اختلاطها بالابخرة كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح فيها كرة النسيم
والمحاطة تقتضي برودة المختلط بها من الاجزاء الارضية والمائية ان يكون باردة الا ان انعكاس
الاشعة المسخنة عن وجه الارض يسخن منها ما قرب من كرة الارض الى حد معين من بحثها وما فوق
ذلك الحد باق على برودة يقتضيها تلك الاجزاء الباردة فهذه الكرة الباردة من الهواء تسمى كرة الزمهرير

بالاختلاط

الافق مقابلة الشمس بحيث لو كانت الشمس في ناحية المشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية المغرب
منه او بالعكس شبيهة بالمرايا المصقولة تنعكس عنها الاشعة الواقعة عليها لوقوعها قدام جسم كثيف ان يحجب من الجانب
من جبل او سحاب مظلم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج يصير كالمراة في انعكاس الاشعة عنها
وحكاية الاشباح عند وقوعها امام جسم كثيف ويكون وقوع تلك الاجزاء المرشية على الصفة المذكورة عندما
تكون الشمس قريبة من الافق غير مرتفعة عنه جدا لان الاجزاء المرشية الكائنة في الجو لطافتها تتحلل
سريعا باذني سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس ويكون تلك الاجزاء على وضع ينعكس الشعاع البصري
عن كل منها الى سطح الشمس بان ينطبق الشعاع المنعكس من كل واحد منها على الخط المستقيم
الواصل بينه وبين الشمس بحيث ينطبق زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية
التي يحيط بها الخط المذكور مع القطر الاخر لزاوية الانعكاس ويكون تلك الاجزاء واقعة على هيئة
الاستدارة بحيث لو اخرجنا من الشمس خطا مستقيما الى واحد من تلك الاجزاء وادرناه على
قطر للافق الكائن بارتفاع الشمس يرتسب الدائرة المرتسمة من طرفه الكائن عند الاجزاء المذكورة على
جميع تلك الاجزاء فاذا اتفق وجود تلك الاجزاء على الشرائط المذكورة والسند بها ان الشمس
ناظرا اليها انعكست الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فيؤدي كل منها ضوء الشمس
دون شكلها اذ لو ادى كل منها شكل الشمس بتمامه لاحس من كل منها شكل الشمس بتمامه كما حس
في كل من المياه الكائنة في الاواني المختلفة والتسبة ان كلا منها لا يؤدي شكل الشمس بل منيرا ما
سواه كل واحد من تلك الاجزاء كالمراة الصغيرة بالنسبة الى قرص الشمس والمراة اذا صغرت
جدا بحيث لا يحيط قاعدة الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل يبقى من السطح شيء

الى الشمس

خارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي بل ضوءها ولونها فقط فيرى من تلك الاجزاء الاستدارة هيئة ملاقيها
قوس مشابه دائرة قريبة من النصف عند قرب الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها الا انعكاس
الاجزاء التي ينعكس منها من شعاع الى الشمس من الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة الملونة لا تحكي لون المرئي كما هو بل يؤدي
لونا مركبا من لون نفسها ومن لون المرئي فان الناظر في المرآة الملونة يرى لونه مشوبا بلون تلك
المرآة تدل عليه التجربة اما القوس المذكورة مع ما ذكر من سبب الاحساس بها فهي قوس قزح مع
سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء رشية صقيلة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة
الصغيرة وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وخرج الشعاع المخروطي الخارج من رطوبته
الجليدية على تلك الاجزاء الرشية نفذ سهم الشعاع المخروطي مع ما يقرب منه من الشعاع
على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى به جرم القمر وما وراءه وذلك الشعاع القوي النافذ من الشعاع
المحيط به اذا وقع بعضه على الاستدارة على ما تتساوى نسبته الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الرشية
الى القمر فيؤدي كل منها ضوء القمر دون شكله لما ذكرنا من العلة في قوس قزح فيرى من تلك الاجزاء
دائرة مضيئة محيطة بالقمر وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان المتصاعد
اذا وصل تصاعده الى كرة النار اشتعل فان كان لطيفا يفنى عن الحس بسرعة ويظن انها انطفأ
وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكوكب ذوات الاذناب
وعلامات اخر حمر او سود هائلة وان كان متصلا بالارض نزل الاشتعال بسرايته في اجزاء الدخان
على الاتصال الى الارض نزول اشتعال فكان السراج المنطفي عند وصوله الى شعلة سراج آخر فوقه على

الناظر و

انعكس من تلك الاجزاء

الافق

اذا تمهدت بعض المقدمات فاعلم ان الاشياء التي نبحث عنها ونذكر اسبابها حدوثها في هذا الفن اما
اشياء حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الارض اما التي حدوثها في الجو فمنها السحاب والمطر
والثلج واشباهها وسبب حدوثها ان الابخرة الحادثة في بعض الاحيان اذا ارتفعت عن سطح الارض
وتصاعدت فاما ان تصل بتصاعدها الى كرة الزمهرير او لا فان وصلت اليها فان لم يكن البرد
هناك قويا تكاثف البخار الواصل اليها بما لها من البرد تكاثفا بالغا ونزل منها قطرات الماء الحاصلة
من البخار بالتكاثف نزول قطرات الماء في الحمامات من الابخرة المتكاثفة بالبرد في اعاليها فالبخار
المتكاثف بعد الوصول الى كرة الزمهرير يسمى السحاب والقطرات النازلة هي المطر وان كان البرد قويا
فان اثر ذلك البرد القوي في اجزاء السحاب قبل اجتماعها وصيرورتها قطرات فيحصل منها الثلج وان
اثر فيها بعد صيرورتها قطرات بلا اجتماع يحصل منها البرد وان لم تصل الابخرة بالتصاعد الى كرة الزمهرير
فان كانت كثيرة غليظة لها قوام متشابه فربما انعقد منها سحاب ماطر لتكاثفه ببرودة يصيبها
يشاهد ذلك في قلل الجبال احيانا وقد لا ينعقد بل يبقى بخارا ملتصقا بالارض الى ان ينحل بالتسخين و
تسمى ضبابا وان كانت رقيقة لا تتشابه لرقتها ولطافتها فاما ان ينحل وينقلب بالكلية هواء وهذا
القسم لم يعتبر ولم يوضع له اسم واما ان ينزل منها اجزاء مائية رشية غير متجمدة وهي الطل او متجمدة وهي الصقيع
ومنها الرعد والبرق والصاعقة وحدوثها بسبب ان الابخرة والادخنة اذا تصاعدت معا الى كرة الزمهرير
وانعقدت الابخرة بالتكاثف سحابا وبقيت الادخنة محتبسة بين السحاب فان تلك الادخنة اما الى
العلو لبقائها او الى السفل لاجتماع اجزائها الارضية وعودها الى ثقلها الطبيعي بزوال السخونة وانفصال
الاجزاء الهوائية عنها فيمزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل به الرعد وان وقع اصطكاك شديد بين

سخونتها

كالجز

الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما تشتعل من اصطكاك الزند والحجر فان كان لطيفا تلك النار زال في الجو عقيب
اشتعالها بلا تراخ للطافتها في البرق وان تشبثت باجزاء ارضية مجتمعة متحصلة من الادخنة فيها دهنية
او كبريتية نزلت تلك الاجزاء الغليظة مشتعلة فتحرق ما تلاقيه في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة
ومنها الريح وذكر لحدوثها اسباب اربعة احدها ان السحاب اذا ثقل الشديد ثقلته بالبرد اندفع الى جهة
السفل فيحصل منها الريح الملاقي لان السحاب يصير بتفرده بجانب الاسطة انه ينضغط بالحركة فيتخلخل واشتداد
الحركة اجزاؤه طالما انه ويصير كله صوابا متحركا وهو الريح والثالث ان الهواء الملاقي لم يتموج عند اندفاعه
الى جهة السفل ويسرى مثلا التموج فيما ارتفع في سمت الاندفاع السحاب بحيث جانب الآخر فان
اندفاعه بموجب حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح لامحالة ولم يذكر ان الاندفاع الى جهة
معرض للسحاب ولعل السبب في ذلك تراكم السحب في موضع واحد وتزاحمها فيندفع ابعاضها
بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة محللة القوام فيدفع الكثيف الرقيق الى جانب حسب ما يقتضيه
وضعه ووقوعه والرابع تخلخل الهواء الكائن في ناحية اذا تخلخل ازداد مقداره فلا بد ان يشغل شيئا من
حيز الهواء المجاور له فيتنحى عنه الهواء المجاور عن حيزه ضرورة امتناع التداخل الى جهة هواء آخر مجاور
له وهكذا فيسري المدافعة الى حيث تنتهي فيحصل الريح ورابعها نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع
في سمت نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة قد يكون
النيران فيها حمرة يشتعل الاختلاط فيها باجزاء مشتعلة قبل انها بقية من مادة الشهب وقد يحصل السموم بمرور الريح
على ارض غلبت عليها الحرارة فتكتسب منها حرارة مفرطة محرقة تفتح اعضاء الحيوان بالتعفين عند الاصابة
ومنها قوس قزح وسبب الحياة بها وقوع اجزاء رشية شفافة متقاربة غير متحدة بالاتصال فوق

فان الهواء لو

[illegible]

العفن

الافق

الاتصال الى السراج المنطفي فيشتعل ثانيا وتسمى هذه النار النازلة حريقا لاحراقها الاجسام
الكائنة في مواضع نزولها بها واما التي حدوثها في الارض فالمذكور منها هاهنا هو الزلزلة وانفجار
العيون اما الانفجار فسببه ان الابخرة المتكونة تحت الارض اذا مالت الى الجانب واحاطت
من برد الارض ما يعقدها مياها مختلطة باجزاء بخارية فربما تجد تلك المياه منافذ من الارض
فتخرج منها وربما انشقت الارض عنها لكثرتها وقوة الابخرة التي معها فان كان لتلك المياه
مدد من جهة الهواء على التوالي بحيث كلما نبع منها شيء حدث عقيبه منها شيء وهكذا على الاتصال
فهي العيون الجارية والا اي الحادث منها في موضع عابر من الارض عن ذلك في الفور لانقطاع المدد
عنه وهو العيون الراكدة واما الزلزلة فسببها ما تحتبس تحت الارض من بخار او دخان او ريح لكثرة المقدار فيتحرك
طالبا للخروج ولا يجد منفذا يخرج عنه اما لاستحصاف ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق
المسام الارضية فيتحرك قطعة من الارض تحريكا ابا يودي الى انشقاق الارض فيسمع صوت
هائل من انشقاقها وربما يظهر من موضع من الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة باجزاء مائية
من الارض واعلم ان القوم لا يزعمون انحصار اسباب الحوادث المذكورة فيما عددتها لا غاية
سعيهم في ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس او التجربة لا يعزب عن الجائز ان يكون لكل
منها اسباب سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور
فيما بينهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا يفي بادراكه العقول البشرية الموصوفة بالقصور
وانما يحيط بكنهه من هو عليم بذات الصدور   فن في المعادن الخ   كل جسم مركب من العناصر
فمن شان صورته النوعية حفظ تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية المتداعية بطبائعها الى

بحبس مان

المركب

الى الانواع كال عنه وان لم يصدر عنها اثر ... المركب سوى الحفظ المذكور فهي الصورة المعدنية والجسم
المشتمل بها نبات معدن وان صدر عنها مع الحفظ المذكور التغذية والتنمية لا غير فهي النفس
النباتية والجسم المشتمل بها نبات وان صدر عنها الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من
النفس النباتية فهي النفس الحيوانية والجسم حيوان والحيوان ان تعلق به نفس مجردة هي مصدر للنطق
واحوال الكليات فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على هذا التقسيم بان المرجان له
نماء كنماء النبات مع انه معدود من المعادن وكذا النخل بل الاشجار كلها معدودة في انواع النباتات
مع ان لها حركات ارادية فان بعض الاناث من النخيل يميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا و
تتحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء واغصانها تميل الجدار الواقع في سمت حركتها عند
وعدم كون ازدياد المرجان في الوفاء بطريق التنمية وكذا عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان
كان محتملين فليس بمقطوع بهما فلا يصح الجزم بكون المرجان عادما للنماء والا بكون الاشجار عادما
للحركات الارادية فلهذا غير بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية
فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما لمركب
له صورة نوعية اثرها الظاهر المستمر في سائر انواعه حفظ التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة
تتكون كلها من الابخرة والادخنة المحتبسة تحت الارض واختلاف تلك الانواع لاختلاف موادها
من الابخرة والادخنة كمية وكيفية واختلاف تأثير الفواعل لاختلاف في الاستعدادات في موادها
وسائر اجزائها المتكونة فهذه المواد عند التركب ان غلب عليها البخار تولد منها البلور
والياقوت والزبرجد وغيرها من الجواهر الشفافة وان غلب الزيبق والرصاص من

من هذا القسم نظرا الى الرصاص فلانه من الاجساد السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت
على ما سيجيء به الآن وان تشبثت به واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه لغلبة الادخنة عليه
انه متولد من جسم مائي ... اجزاء كبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد
له سطح الا وهو متغش بغلاف من الاجزاء الكبريتية كالقطرات المرشوشة على تراب مبيابي محروق
غاية السحق بحيث يصير كل قطرة منها متغشاة بغلاف فتنزل بحفظها وان غلب عليها الدخان تولد منه
الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاف في الزيبق والكبريت على انحاء مختلفة تتولد
الاجساد السبعة المنطرقة من الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني
وهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر عليه المص وتفاصيلها مذكورة في المطولات
فمن رامها فليطالعها ثمة واعلم ان الكلام في هذا الباب ليست من الاحكام التي تقام بالبراهين
بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو الحدس او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس
هو القاطع بهذه الاحكام واما من دونه فيقبلها في امره فيها تقليد من له وثوق من اصحاب
الحدس والتجربة وايرادها في كلامه على سبيل الحكاية فلهذا اقتصر المص لعلى الاجمال
اي الاختصار والتجنب عما لا يفيد من الاكثار فصل في النبات
النبات جسم مركب له صورة نوعية اثرها المنتشر الشامل لانواعها التنمية والتغذية
مع حفظ التركيب والمص عبر عنها بلفظ النوع حيث قال وله قوة او الصورة النوعية
تطلق عليها القوة باعتبار كونها مبدأ للفعل او الانفعال وحكم عليها بانها علامة المشهور
ذهابا منه الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يعني بعدم الشعور عدم بعضه على ما ذهب اليه اهل التحقيق

وانما يصدر عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار على التناسب الطبيعي المسماة
نموا او الافعال المختلفة كالجذب والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة من الجاذبة والماسكة
وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية المعرفة بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما
يتولد ويربو ويغتذي فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع
في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى طبيعة
جنسية ناقصة غير متحصلة انما تتحصل وتكمل نوعا بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما
يكمل به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض هو الكمال الثاني الخارج عن النوع والمراد
بالطبيعي ما يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي الآلات في صدور الافعال المختلفة عن
صورته النوعية وقوله من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي متعلق بقوله الآلي اي حصلت الآلية المعتبرة
من جهة الامور المذكورة لا من غيرها والحصر مستفاد من القرينة الحالية لانه بصدد تمييزها عن النفس الحيوانية
والانسانية والتمييز انما يحصل بالحصر لاشتراك النفوس الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس
يتناول كل كمال وقوله اول يخرج الكمالات الثانية فان شيئا منها لا يسمى نفسا وقوله لجسم طبيعي
احتراز عن الصور الكمالية للاجسام الصناعية كالبنية التي [illegible] للسرير وقوله آلي احتراز عن
صور البسائط والمعادن وقوله من جهة ما يتولد الخ احتراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة
فحصل من ذلك ان النفس النباتية لها قوى ثلث هي الآلات في صدور الافعال الثلثة المذكورة من
النفس النباتية اوليها الغاذية وهي آلة التغذية وثانيتها النامية وهي آلة التنمية و
ثالثتها المولدة وهي آلة التوليد فالغاذية هي التي تحيل الجسم الغذائي الوارد على محلها الى مشابهة

و

وليلصقه به ويصيره كالملتصق بدلا عما تحلل من جوهر المحل بالحرارة الغريزية والحرارة
الحاصلة من الحركات التي لا محيص عنها والنامية هي التي تجعل المحل زائدا في اقطاره الثلثة
الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو زيادة كائنة على تناسب طبيعي اي
تكون الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل فقوله
في الاقطار الثلثة احتراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة
الصناعية في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض آخر وقوله الى ان يبلغ غاية النشو احتراز
عن السمن فان معنى هذا القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية للزيادة في الاقطار و
الزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو
وذو الغاية لا يحصل بعد الغاية وقوله على تناسب طبيعي احتراز عن الزيادة التي ليست على المجرى
الطبيعي كالورم هكذا قيل والحق ان الزيادة السمنية ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة
الى قوله ان يبلغ نهاية النشو للاحتراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة التوضيح
لا للاحتراز والمولدة هي التي تفرز من المادة جزءا او يجعله جزءا شخصيا من نوعه بتهيئة لقبول
صورة النوع والقوة الغاذية تخدمها قوى وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة لان
الجسم الغذائي انما يصير غذاء اي يستحيل من صورته الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة
يمتنع ان يصير جزءا من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع من المغتذي تحصل
فيه الاستحالة وهي الجاذبة وهذه الاستحالة لا تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار
يتحرك فيها الى ان يحصل له بالفعل صورة المغتذي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في موضع الاستحالة زمانا يحصل

فيه الاستحالة وهي الماسكة ولا بد من قوة أخرى تحيله ولذلك لقبول الغاذية من التشبيه و
الالصاق وهي الهاضمة والجسم الغذائي ليس يجمع اجزائه صالحا لان يصير جزءا من المغتذي
بل ينفصل منه فضل كالدم معه ما لا يصلح ان يصير جزءا من المغتذي ويغاير تلك الفضول المغتذي يضر به
من جهة تضييق المكان والتغليظ فلا بد من قوة أخرى تدفع تلك الفضول في المغتذي يضر به من
وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر سن النمو وبعد ذلك تعجز عن فعلها واما الغاذية
فتفعل فعلها الى ان تعجز عنه فيؤدي الى فساد التركيب واعلم ان من القوى النباتية قوة اخرى لم يذكرها
المصنف من شانها تصوير المادة التي تفصلها المولدة بصورة نوع المحل حتى يحصل المتولد بالفعل والتقسيم التام
ان افعال القوة النباتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص ولبقاء المتغذية والثانية النوع والاول اما ان يكون
اثره النماء وهي النامية او لا الغذاء وهي الغاذية والثاني اما ان فعلها التغذية وهي الغاذية او مقدماتها من الجذب والامساك
اما ان يكون جزءا
والهضم والدفع وهي الخوادم الاربع للغاذية والثانية فعلها تحصيل مادة المتولد وهي المولدة او تصويرها
وهي المصورة

فصل في الحيوان

الحيوان جسم مركب اختص من المركبات بالنفس بجزء
الحيوانية التي تشارك النفس النباتية في افعالها وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية
وعرفها بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من حيث ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة والقيد الاخير اعني قوله
من حيث ما الخ يخرجه عن النفس النباتية وباقي المفهوم منه بالنسبة الى النفس ان طو
والكلام في القيود الباقية هو ما ذكرنا في النفس النباتية بعينه فلا نعيده وللنفس الحيوانية باعتبار
ما يخصها من الآثار قوتان احديهما القوة المدركة والاخرى اما المدركة فهي اما حواس ظاهرة تدرك
الامور المادية منطبعة فيها وباطنة تدركها لا معها فالحواس الظاهرة خمس الاولى حاسة السمع وهي قوة
محلها

كيفية
محلها العصب المفروش في سطح الصماخ من شانها ادراك الاصوات والحروف والصوت كيفية
تحدث في الهواء بتموجه بسبب قرع هو امساس عنيف او قلع هو تفريق عنيف والحرف
هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع قوله
تميزا في المسموع احتراز عن هيئة يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله تميزا لا في المسموع كالطيب وهو
ملائمة الطبع فان الصوت الطيب الملائم للطبع انما يتميز عن غيره بالوجدان لا بالسمع وهذا التعريف
اورده الشيخ واعترض عليه بان الحرف ليس هو الهيئة العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة
ولعل الصواب ما ذكره المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف هي الهيئة العارضة
للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحروف
لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى الوجدان الثانية حاسة البصر وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان
النظ
النابتتان من مقدم الدماغ المتقاطعتان على هيئة الصليب المنتهيتان الى العين من شانها
ادراك الاضواء والالوان الثالثة حاسة الشم وهي قوة محلها الزائدتان النابتتان في اقصى
الخيشوم الشبيهتان بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق و
هي القوة محلها العصب الخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب الساري في الجلد كله من
شانها ادراك الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين و
الصلابة والثقل والخفة واللزوجة والهشاشة والحواس الباطنة ايضا خمس الاولى الحس
المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من الدماغ سمي به لاجتماع الصور المحسوسة بالحواس
الظاهرة كانها عين تنشعب منها خمسة انهار استدل على مغايرته للحواس الظاهرة بان

القطرة النازلة ترى خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا او لعدمه وهنا الخطر المركوز

بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانهما في الخيال بل طريق المشاهدة

فوجود الصورة المشاهدة ان ليست في الخارج ضرورة ان ليس في الخارج الا القطرة والنقطة والا في حاسة البصر

لانه لا يدرك الا المقابل فهما اذن في قوة اخرى يحصلان فيها كما في الخيال الا انها حاضرة صورة القطرة والنقطة فيها

عند كونهما في حدود المسافة حسب انتقال تلك الحدود واما التلاحق في هذا الاستقرار فيجوز اتصال تلك الارتسامات

في البصر وضعف اتصال الابصار بزوال المقابلة لاجل اشتراط المقابلة في الاحساس البصري ففي لا يليق ان يلتفت اليه

فلهذا يكون الامر العقول وانما هو القابل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الناقية الخيالي وهو قوة يحفظ ما يدركه

الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو

خزانة للحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول واستدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس

المشترك يبقى محفوظة بعد غيبة المادة وذلك ظاهر بحرفه بالوجدان فههنا قوة حافظة للصورة وليس هي

الحس المشترك لانه مدرك للصور والمدرك للصور لا يحفظها لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان المحفوظ لا يدرك

شيئا واحدا فليس واحدهما شيئا سوى الارتسام فيلزم الادراك بدوام الحفظ والمنع ممنوع وليس كذلك حافظا

للصورة في نوع اخر مغاير للحس المشترك وهو الخيال واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم لزوم كون الحافظ للصور

فوقه فيما لو من الجائز ان يكون الحفاظ في بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول

بسبب اتصالنا بذلك الغائب فانه اذا تحقق لنا ملكة الاتصال يحصل لنا التذكر بالاتصال به ولو زالت

عنا ملكة الاتصال نحتاج الى التذكر بالكلية واستمر النسيان ومن الاعتراض به مثل الاولى المستقرة فان

الغائب الحافظ للصور لما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصور

الوهم

الثاني

الجزئية المكتسبة بالعوارض المادية والقوة المدركة لو المكن ان تدرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة

عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص وجهه بعين شخص في الجوف وسامعيه والبطلان فتلك التي على الحال

الثالثة الوهم وهي قوة محلها اخر التجويف الاوسط من الدماغ من شانها ادراك المعاني الجزئية المتعلقة

بالمحسوسات كشجاعة زيد وسخاوة عمرو وهذه القوة هي التي يحكم بها الشاة بان الذئب مهروب

عنه والولد معطوف عليه فموجب ان تشترك عند ثبوت المعطوف عليه ان تطلق عليها هذه القوى الحاكمة على القوى

الجسمانية كلها مستخدمة اياها استخدام العقل القوى العقلية ما يمكن الرابعة الحافظة وهي قوة

محلها التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم

كالخيال للحس المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف الاوسط من الدماغ

من شانها التصرف في الصور والمعاني بالتركيب والتفصيل فتركب الصور بعضها ببعض مثل ان يتصور

انسانا ذا راسين او جناحين وتفصل بعضها عن بعض كما اذا تصور انسانا عديم الراس وتركب

المعاني بعضها ببعض مثل ان يتصور صداقة ابدية مع عداوته ويركب بعض الصور ببعض المعاني مثل ان يتصور

سواد عمرو مع عداوته وجمال بكر مع صداقته وهذه القوة تستعملها العقل تارة والوهم اخرى فبالاعتبار

الاول تسمى مفكرة لتصرفها في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني تسمى متخيلة لتصرفها في الصور الخيالية واختصاص

القوى المذكورة بمواضعها المعينة مستفاد من اختلال افعالها بفساد تلك المواضع واما القوى المحركة

فانقسامها الى الباعثة والفاعلة القوة الفاعلة اما الباعثة فهي تحمل القوة الفاعلة على تحريك

الاعضاء عند ارتسام صورة امر مطلوب او مهروب عنه في الخيال فان حملتها على التحريك طلبا لتحصيل الشيء

المستلذ عند المدرك سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة اليه او ضارا وهذه القوة تسمى قوة شهوية

لان حملها هذا تابع للشوق الى تحصيل المستلذ المسمى شهوة وان حملتها على التحريك طلبا لدفع الشيء

المنافر عنه المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا وتسمى قوة غضبية لانبعاثها الى الحمل على الشوق
الى دفع المنافر عنه المسمى واما القوة الفاعلة فهي التي تشنج العضلات مسخرة للتحريك الانقباضي وترخيها اخرى
للتحريك الانبساطي على حسب ما تقتضيه القوة الباعثة

فصل في الانسان [illegible] الانسان

يختص من بين المواليد الثلاثة بالنفس الناطقة المشاركة للنفس النباتية والحيوانية في افعالها
الممتازة عنهما بادراك الامور الكلية وصدور الاعمال الفكرية فلذلك عرفوها بانها كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية الثلاثة من غير فرق فللنفس الناطقة باعتبار
ما يخصها من الآثار قوتان قوة عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية والكسبية اي
الامور التصورية والتصديقية التي تحصل بالبديهة او الكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها ومعنى قوله على مقتضى آراء تخصها ان الاعمال الجزئية انما تصدر
عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان يتفكر ويؤدي فكره الى رأي واعتقاد يختص بعمل من الاعمال الجزئية وتقتضي
صدورها عن القوة العاملة فيحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق مقتضى الرأي المذكور
مثل اذا فكر الانسان فتأدى فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا يتضمن مصلحة ما اعتقادا [illegible]
المسافرة عنده حركت قوته العاملة بدنه الى المسافرة على مقتضى الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب
اي للنفس الناطقة باعتبار قوتها العاقلة وآثارها اربع مراتب المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبدأ الفطرة
من خلوها عن الادراكات كلها لكن مع استعدادها لها والاتصاف بها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا
تشبيها لها بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة لها المرتبة الثانية ان تحصل لها العلوم
البديهية وتستعد بذلك لاكتساب النظريات استعدادا قريبا وتسمى عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة
الانتقال الى النظريات المرتبة الثالثة ان تحضر النظريات مخزونة عندها بتكرار الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة

الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى عقلا بالفعل
اما لمسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل واما لتمكن النفس من استحضارها
بالفعل متى شاءت المرتبة الرابعة ان تحضر المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها غير ذاهلة
عنها وهي العقل المطلق المستفاد لما سوى ما في المراتب على ما اشرنا اليه من قبل وتسمى عقلا
مستفادا لكونها مستفادة من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة الذي هو نهاية الاستعداد
من البديهيات الى النظريات ان كان في غاية القوة والملكة الانفعال لعالم الغيب بسرعة بحيث
يحصل له النظريات باسرها بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية تسمى قوة قدسية
لتقدسه عن لوث العوائق الجسمية وقاذورات العلائق الطبيعية هذا كلامهم في النفس
الناطقة ومن [illegible] بعد ذلك احكاما [illegible] ان القوة العاقلة مجردة لانها لو كانت
مادية لكانت ذات وضع فيستحيل ان يكون فيها ما لا وضع له او لو كانت ذات وضع فلما ان ذلك
ينقسم اصلا او ينقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما عرفت من الجزء الذي
لا يتجزى ولا الى الثاني لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في المنقسم لابد ان
يكون منقسما لان الحال في احد جزئي المحل من الحال غير الحال في جزئه الآخر وفيه نظر فان الحال
في المنقسم انما يكون منقسما اذا كان الحلول سريانيا ولا دليل عليه ولئن سلمنا ان الحال
في احد جزئي المحل غير الحال في الجزء الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما تقتضي انقسام
الحال اذا كانت من اقسام المتغاير فيكون مصادرة على المطلوب وان كانت مركبة ولكل
مركب لابد ان يكون الى البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لو [illegible]

انقسام تلك البسائط لان المركب انما يتشكل بتشكل بسائطه فلنبق قيل لم لا يجوز ان يتعقل
المركب ببعض خواصه اللازمة قلنا المركب اما ان يكون ان يتعقل بسائطه او بخاصة فان
يتعقل ببسائطه لزم انقسام تلك البسائط بانقسام القوة العاقلة وان تعقل الخاصة فتلك
الخاصة ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان تتعقل ببسائطها
فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى ويعود الترديد فيها فاما ان يذهب سلسلة التعقلات
الى غير النهاية وانه محال او ينتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها
وان كانت مركبة فان عقلت بذاتها كانت معقولة ببسائطها فلزم انقسامها فان تعقل
المركب بالاوائل لا يكون الا بتعقل بسائط وان عقلت بغيرها لم تكن منتهى السلسلة و
قد فرضناها نهاية لكونها تنبيها ان تعقل النفس ليس بالآلة الجسمانية اي القوة العاقلة التي للنفس ليست
قوة جسمانية لانه اذا كانت القوة العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال بضعف البدن عند كبر
السن كما هو حال القوى الجسمانية من مبادي الاحساسات والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواها
تأخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان القوة العاقلة في السن تأخذ في الازدياد واما
الواقعة [illegible] الجراقة الطارية او اخر سن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس
في تدبير البدن المشارف تركيبه الى الانحلال واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم انه ينبغي
ان يحمل القوة العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة لا على قوتها والا لكان الحكم الثاني تكرارا للاول و
خلا هذا المختصر من مسئلة تجرد النفس التي هي من امهات المسائل اذ لم يتعرض لها في موضع آخر من المختصر
ولكنا قد اشرنا الى ذلك في الحكم الاول اشارة خفية ثم انها ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن

للاحساسات بيان

حادثة

حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل البدن
وهي مختلفة متعددة فاختلافها وتعددها قبل البدن اما ان يكون بالماهية او بلوازم
الماهية او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما الاول فلاشتراكها وامتناع
كون المشترك سببا للتعدد والاختلاف فلما اشتراك الماهية فقط والا لوجب النفوس المتعددة
في حد واحد ضرورة امتناع اندراج المختلفات بالماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية
فلاستلزام اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لا معنى للاستلزام الا لزوم وجود الملزوم في بعض الافراد
بدون اللازم وهذا يبطل الملازمة بينهما في هذا الكلام نظر لانا لا نم ان النفوس المتعددة مندرجة تحت
حد واحد وانما يصح هذا الاندراج لو كانت لها ماهية واحدة محدودة وهو اول المسئلة وكيف يكون
النفس محدودة وهي بسيطة عندهم والبسائط لا تحد واما التعريفات المذكورة لها فليس التعريف
المذكور ههنا وغيرها للنفس من المشار اليه بانها عرفت بحدود بل هي رسوم على ما لا يخفى عند المحصل
واما الثالث فلان العوارض المفارقة انما تلحق الشيء بسبب القابل لان الماهية لذاتها ان استحق
العوارض لكانت ما يستحقه العوارض الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فيكون لازما عارضا والقابل
للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مفارقة للبدن
قبل حدوث البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت موجودة قبل البدن لم تختلف اصلا لكنها مختلفة
متعددة فلا تكون موجودة قبل البدن فيكون حادثة بحدوثه وهو المطلوب فلنبق قيل لم لا يجوز ان يكون
اختلافها بالعوارض المفارقة قوله فالعلة من الفاعل لكن فيضان العوارض المفارقة من المبدأ
الفياض مشروطة بمقارنة القابل واختلاف استعداداته وما يكفي ذات المبدأ في فيضانه

فهو الاتم علما وافادة والعلم لان هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ لو على تقدير صحته لانتفى الحجة
لجواز اختلاف نهايات قبل الابدان المتعلقة بها باعتبار العوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان اخرى لا
الى نهاية والمص لم يتعرض لها هنا بعبارة على ما سيأتي في آخر الكتاب من بطلانه والله ولي التيسير لنا
الفراغ من شرح القسم الثاني الذي هو الطبيعيات من هذا المختصر بعون الله وحسن تأييده فحان لنا ان
نشرع في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستعينين بالله تعالى الموفق لما اعلنه من احكام
كان التوفيق ... واعتقد ... وهو مرتب على ثلثة

فصول الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على ثلثة فصول لما كان العلم الالهي باحثا عن احوال الموجودات
التي لا تفتقر في وجودها الى المادة والموجود الغير المفتقر الى المادة اما ممكن الحلول في المادة كالامور العامة
او ممتنعه والممتنع حلوله في المادة واجب الوجود لذاته او غيره رتب المص القسم الثالث الذي هو الالهيات
من كتابه على ثلثة فنون لبيان احوال هذه الاقسام الثلثة للموجود الغير المفتقر الى المادة وجعل الفن
الاول في الامور العامة وسماها بتقاسيم الوجود وحيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا
تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم
والمتأخر واخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود فان
الماهية تعرض لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي ورتب هذا الفن على
فصول

الفصل الاول في الكلي والجزئي

لما كان من المشهور فيما بين القوم ان الكلي
امر واحد مشترك بين امور متكثرة هي جزئياته حاول التنبيه على المعنى المتحصل من هذا الكلام فليس معناه
ان الكلي امر متشخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك
لزم

لزم اتصاف الشيء الواحد بالشخص المتشخص حالة واحدة بصفات متضادة مثل السواد والبياض
وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات بالسواد حالة اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف
بعض منها بالطول حالة اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي الاستحالة بل معناه ان معنى واحدا معقولا
حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان هذا المعقول في النفس لو وجد في الخارج
لا يوجد الا واحدا من تلك الجزئيات واذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات لكان هو ذلك الجزئي
بعينه من غير تفاوت اصلا فلئن قيل المعنى المعقول في النفس صورة شخصية فكيف يكون كليا
قلنا كونه صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته اي مطابقته للجزئيات بالمعنى
المذكور باعتبار انه مثال للموجود الخارجي غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين
سلمنا ... ومن الافاضل من اجاب عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة
الشخصية الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعلوم المتميز عند النفس بواسطة الصورة
الحالة التي هي مثال له من الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور فيه دون الصورة الحالة
لان الصورة اذ الصورة الحالة لا بد له الحلول في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون
عين الافراد في الوجود الخارجي والمادة وتوهم في كلامهم ان الكلي هو الصورة العقلية فان المعنى
بالصورة العقلية فيه انما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة
الحالة يطلق ايضا على المعنى المعلوم المتميز بها اما على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي واما الجزئي
فلا شك انه موجود في الخارج متميز متعين بمشخصاته من العوارض اللاحقة للطبيعة الكلية
بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما وتلك العوارض المشخصة امور زائدة على
الطبيعة

الكلية في الخارج لان الطبيعة الكلية تقبل بصورة عدم مانع من وقوع الشركة فيها والشخص من حيث هو شخص مانع
منه فلولا ان التشخص زائد على الطبيعة لما كان كذلك قال [illegible] في الواحد والكثير اقول عرف
الواحد بانه الشيء الذي لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد من تلك الجهة وهذا التعريف الذي ابتنيه فان الشيء باي جهة اخذ
انما يعلم ان الواحد مقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد وهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم
الواحد فتعريف الواحد به تعريف للواحد بالواحد وانه دوري للشيء بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه
لا ينقسم وقيد بالحيثية ليندرج الواحد الغير الحقيقي فيه فان الواحد الغير الحقيقي لانقسامه من بعض الوجوه لا يصدق
عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات
نعم من الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالحيثية بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا
بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو اعتبر واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان
او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين لمحمول واحد كالابيض او بالموضوع كالكاتب
والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما ليس بمعدود ويمنع من حمله منفصل بعضها
عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فانه كما من شانه ان
ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء انقسم او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء تركب منها ماهية المركب
من العلو والجدران والسقف واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب
لذاته والعقل الواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد من المعاني مثلا الكثير
بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لا تندرج تحت جنس والكثير بالموضوع الاشياء المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد
ما يكون معدودا مجتمعا في الكل المنفصل وعلى القياس هذا ما ذكر المص في اقسام الواحد والكثير وفيه ابحاث رادوا

ضبطها

ضبطها انه قال يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة فلابد او لا فان كانت اشياء متعددة
ان يكون لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدا فجهة الوحدة اما ان يكون مقومة لتلك الاشياء او عارضة لها
او لا يكون مقومة ولا عارضة فان كانت مقومة لها فاما ان يكون تمام ماهية لها او لا فان لم تكن تمام ماهية لها
فتلك الاشياء واحد بالفصل وان كانت تمام ماهية لها فاما ان يكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام
الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية المختصة بكل واحد منها فهي الواحد بالنوع
وان كانت عارضة لها فتلك الوحدة العارضة اما محمولة على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد
بالموضوع او موضوعيتها لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول وان لم يكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء
ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة فان جهة الوحدة
في النسبتين وهي التدبير ليست مقومة ولا عارضة لهما بل عارضة للنفس والملك ووجه كون التدبير
جهة الوحدة للنسبتين مقارنته لكل منهما في الوجود هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد
اشياء متعددة فهي الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم يقبل القسمة فاما ان لا يكون له مفهوم سوى
عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وح اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو الواحد المطلق كالمفارق
فان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون وح اما ان يكون اجزائه
متشابهة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متشابهة فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب
من الهيولى والصورة قال ومن خواص الاثنين قد تختلف بلا حد اقول لما كان التقابل من عوارض الكثير
والمتعلم عند تصور الكثير واقسامه لا يبعد ان يتصور التقابل في بعض افراد الكثير بتصوره لما بينهما من
اللزوم البين فيشرع المص في اقسام التقابل على سبيل التفصيل ويحصل له بسبب اشتباهها عليه تحير و

وعرفنا اوردهنه الدراية لبيان ماهية التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم وغرضه

فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والشيئان بهذا الاعتبار

متقابلان هما اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعهما

فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طريان احدهما عليه يوجب ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر

بين الاعراض دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصورة النوعية المتواردة على الهيولي اذ لا يصدق عليهما

انهما متعاقبة على الموضوع لان الهيولي ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان معتبرا

في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل

بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقوله من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين

كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضوع واحد كزيد مثلا لا من جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه

وبنوته بالقياس الى ابيه فلو لم يقيد التعريف بهذا القيد يخرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعدم التقييد

بزمان واحد لانهما لم يجتمعا في الصورة المذكورة من جهة واحدة فلا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكره

بعضهم فان الاجتماع مغن عنه جنسا بوجه بدونه والمتقابلان اربعة اقسام الضدان والمتضايفان

والمتقابلان بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين

اذ لا تقابل بين الاعدام فاما ان يكونا وجوديين او يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين

فاما ان يعقل كل منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل كل منهما الا مع الآخر وهما المتضايفان وان كان

احدهما وجوديا والآخر عدميا فالعدمي اما عدم الامر الوجودي عن الموضوع القابل وهما المتقابلان

بالعدم والملكة او عدمه مطلقا وهما المتقابلان بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا نم انتفاء التقابل بين الاعدام

وكيف

وكيف لا وعدم الملكة كالعمى مثلا مع نقيضه اعني اللاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما عدميين و

الاولى في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات اما ان يكون احدهما عدم الآخر او لا وعلى الاول

ان كان احدهما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والآخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان بالعدم

والملكة والا فبالايجاب والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكن لا يحتاج الى الموضوع

القابل او كان وجوديا محتاجا الى الموضوع لكن يكون الآخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلقا وعلى الثاني يجب

ان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والآخر عدميا و

كله باطل اما الاول فلانهما كانا عدميين لكانا اما عدمين مطلقين او مضافين الى شيء واحد او الى

شيئين او احدهما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات متقابلين

بالذات اما الاوليين فلامتناع تعدد العدم المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما الثالث فلان العدم

المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف اليه وتقابله له بالذات واما الرابع فلامتناع التقابل بين

المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجود شيء وعدم شيء آخر بغير ذلك الوجود ليس بالذات

بل بسبب استلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لولا هذا الاستلزام لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان

ان المتقابلين بالذات ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين فهما اما ضدان او متضايفان بما

ذكرنا من البيان فالضدان هما الوجوديان المتقابلان الغير المتضايفين اي اللذان ليس تعقل كل منهما

بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض والمتضايفان هما المتقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منهما بالقياس

الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة امران احدهما

وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي لا مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل فان العمى عدم

البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب ما البرائي
احدهما عدم للاخر مطلقا كالفرسية واللافرسية والمتقابلان بالايجاب والسلب فيما ذكر فانها اعم اجناس
اقسام المتقابلين بان يقابلهما بحسب الذهن او بحسب الخارج الى التقابل بالنسبة من المتقابلين و
النسبة انما يتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان احد المنتسبين في الايجاب والسلب عدما انما يتحقق
في الذهن لا في الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير متحققة الا في الذهن بخلاف عدم الملكة فانه
وان كان عدم شئ ايضا لكنه ليس عدما مطلقا بل عدما عن الموضوع الموجود في الخارج فالتقابل له يتحقق
ما في الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج
ليس الا بحسب الاعتبار **قال** فصل في المتقدم والمتاخر الخ **اقول** المتقدم ماله التقدم كما ان
المتاخر ماله التاخر والتقدم والتاخر بديهيا التصور يعرفهما كل احد بلا فكر وروية فالمتقدم ينقسم بحسب
انقسام التقدم الى خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو ماله تقدم بالزمان اي كون في الزمان المتقدم
كتقدم نوح على ابراهيم عليهما السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشئ الذي لا يمكن ان يوجد شئ آخر الا وهو موجود
وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشئ الآخر موجودا او حاصله انه الشئ الذي يتوقف عليه شئ آخر في وجوده
وتقدمه الطبيعي هو كونه كذلك كتقدم الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد
فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي ان يراد في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج
عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو الراجح بالشرف على غيره وتقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم ابي
بكر على عمر رضي الله عنهما الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من غيره الى مبدا محدود ولهما وتقدمه هو
كذلك الاقربية وهو اما طبيعي ان لم يكن المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع كتقدم الجنس على النوع
واما

واما وضعي ان كان المبدا المحدود بحسب الوضع والجعل كتقدم الصفوف في المسجد بالنسبة الى
المحراب كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني على الثالث وهكذا الى اخرها بالنسبة الى المبدا
المحدود الذي هو المحراب الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة الى معلولها
وتقدمه بالعلية هو كونه علة فاعلية كحركة اليد فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانتا معا بحسب
الزمان لكون احديهما علة لها وحصر الاقسام في الخمسة ثابت بالاستقراء وقد ذكر فيه وجه آخر وهو ان التقدم
اما ان يكون بحيث يمتنع عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان اولا والاول هو المتقدم الزماني والثاني
اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه للمتاخر اولا والاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي او لا
وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه مبدا يكون القرب منه تقدما وهو الرتبي اولا وهو الشرفي وهذا
الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لما في الشق الاخير من المناقشة المندفعة واعترض على الحصر
بان تقدم اجزاء الزمان بعضها على البعض خارج عن الخمسة اذ هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان
زمان ولا ما سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب بانه زماني اذ المعنى بالمتقدم الزماني كون المتقدم قبل
المتاخر قبلية تمتنع عدم اجتماعهما والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر منه فيكون تقدمه
زمانيا لا كونه في الزمان المتقدم ليلزم ما ذكرتم وقيل هذا التقدم طبيعي وليس ببعيد عن الصواب
فان الجزء السابق من الزمان لكونه معدا للجزء اللاحق منه متقدم عليه طبعا **قال** فصل
في الحادث والقديم **اقول** القديم يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات و
ينحصر في المبدا الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات يوجد منه وعلى الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا
بالعدم وهو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابل المحدث بالذات وهو الذي وجوده من الغير كما ان القديم

بالزمان بمقابلة المحدث بالزمان وهو الذي يسبق عدمه وجوده سبقا زمانيا اي كان معدوما في الزمان
الماضي ثم صار موجودا ايضا بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الموجود الذي
غيره موجود بالذات ممتنع العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان قديما
بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات اللازمة له لامتناع تخلفها عن المبدأ الاول قديمة
بالزمان وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص من القديم بالزمان فيكون الحادث
بالذات اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد عرفت
هذا فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اي له مادة سابقة الوجود عليه بالزمان
وزمان سابق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته
لكان ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا لامتناع كون
الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع الذاتي الى الامكان واذ ثبت فللحادث قبل وجوده امكان
وهو موجود اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا
انه ممكن لذاته هف بيان الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا وقولنا لا
امكان للحادث قبل وجوده فان معنى قولنا امكانه لا هو امكانه صفة سلبية هو الصفة انما يتحقق
بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما
وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على
عدم الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم
عدم تحققه قبل الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث
قبل

قبل وجوده امر وجودي وليس مما يقوم بنفسه لانه اضافة فهو عرض لا ماهية بالقياس الى الوجود والاضافات
لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان
حيث يقال القادر قادر على ايجاده لانه ممكن وامتناع تعليل الشيء بنفسه فهو اذن
قائم بمحل لغيره قبل وجود الحادث وذلك الغير لابد ان يكون مادة للحادث والا لما اختص
الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني وهو كون الحادث
الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تصور مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على المطلب الاول
حيث دل على سبق المادة بالزمان قال في القوة والفعل اه اقول لفظ القوة معناه
المتعارف عند الجمهور هو تمكن الحيوان من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة وهي
الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى لازمه ايضا وهو كونه بحيث لا ينفعل سريعا
ثم عمم فاستعمل في كون الشيء مطلقا حيوانا كان او غيره بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة الى لازمها
بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه وهذا المعنى مقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف
بين المنطقيين فيقال قبل امكان حصول المقدور مع عدمه من لوازم القدرة فان امكان حصول المقدور
مع عدمه مرتفع عند حصول المقدور مع بقاء القدرة فلا بد الباقي هو الصفة لكن القدرة ليست هي
تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا لتمكن الحي من فعل المقدور وحيث المقدور
وهذه الاضافة زائلة عند حصول المقدور مع عدمه فيكون القدرة زائلة عند حصول المقدور
مثل امكان حصول المقدور مع عدمه فيكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازما للقدرة ونقل ايضا
من القدرة الى ما هو كالجنس لها اي المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب فالقوة بهذا المعنى هي مبدأ التغير

في آخر من حيث هو آخر فلذا قيل ومنه ظهر ان ما والافلاك المؤثرة انما تكون بالجنس للمقدورة و الايجاب
ان لو كانت تحوي عليها بالملوا لطاقة وليس كذلك واما ثانيا فلان مبدأ التغير ليس هو المؤثر بل
ذات المؤثر فان المبدأ انما يطلق على الفاعل لا على فاعليته ويمكن ان يقال لفظ القوة نقل من القدرة
الى حسبها وهو تأثير القادر ثم منه الى مطلق التأثير ثم منه الى ما به يحصل التأثير وهذا المعنى هو الذي
اورده المصنف بلفظ القوة في هذا الموضع وعرفه بانه الشيء الذي هو مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر
وقيدنا بالحيثية ليندرج فيه الشيء الذي هو مبدأ التغير في نفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث
انه شيء آخر باعتبار ما من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب النفس لا باعتبار انه طبيب مريض
فالآثار والافعال المعتادة المستمرة الصادرة من الاجسام عند تجردها عما يقتضي في تلك الآثار و
الافعال من الامور الخارجية كاختصاصها باينونه وكيفيات واوضاع مخصوصة كالحركات وسائر
الافعال الصادرة عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى من شأنها مغايرة لجسميتها اذ لو لم
يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة واما عن سبب خارج الوجود لا بل الاجتماع امور
اتفاقية والاول باطل لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار والافعال وكذا الثاني لان حصول تلك الآثار
والافعال لو كان بطريق الاتفاق لما استمر لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمية ولا اكثرية فثبت انها
صادرة عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون تلك الآثار والافعال
صادرة عن مبدأ مفارق فان المبدأ المفارق نسبته الى الاجسام كلها على السوية فاقتضاؤه
نوعا من الاثر والفعل في بعض الاجسام دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح قال وفصل في العلة و
المعلول العلة اما ما يتوقف عليه ذلك الشيء وهي قسمان لانه اما ما يتقوم به الماهية من اجزائها وهي علة

الماهية

الماهية والثاني ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي وتسمى
علة الوجود وعلة الماهية اما ان يجب بها وجود المعلول بالفعل وهي العلة المادية كالطين
للكوز فان الكوز انما يوجد بالطين بالقوة ولما انه يجب بها وجوده وهي العلة الصورية كالصورة
الحاصلة للكوز وعلة الوجود اما ان يوجد منها المعلول اي يكون مؤثرا في المعلول موجدا له وهي
العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا وحينئذ اما ان يكون المعلول لاجلها وهي العلة الغائية كالغرض من
صنعة الكوز او لا وهي الشرط ان كان وجوديا وارتفاع المانع ان كان عدميا ويندرج في الشرط الموضوع
والآلة ثم المصنف اورد هنا حكمين من احكام العلة احدهما ان الفاعلية البسيطة يمتنع ان يصدر
عنها اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا لكان يصدر عنه اثران فهو مركب فالبسيط لا يصدر
عنه اثران اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يصدر عنه اثران فحيثية صدور احدهما عنه غير
حيثية صدور الآخر عنه فالحيثيتان اما ان يدخل احدهما في المصدر او لا بل يكونان خارجتين عنه
فان دخل احدهما فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا اثرين صادرين عن المصدر لانهما حيثيتان
ذاتا حيثية صدور احدهما عنه غير حيثية صدور الآخر فيعود الكلام في الحيثيتين حيثيتان اخريان فيعود
الترديد فيهما فان دخل احدهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا ايضا حيثيتان اخر
فاما ان تذهب سلسلة الحيثيات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او تنتهي الى حيثيتين لو خرجتا
ما دخلتا في المصدر يلزم التركيب هذا هو تقرير الحجة ويرد عليه المنع المشهور وهو انا لا نسلم ان الحيثيتين
لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما اثرين صادرين عنه وانما يلزم ذلك لو كانتا من الموجودات الخارجية
المفتقرة الى العلة الموجدة وليس كذلك بل هما من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها

العلة م

بان

الى العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة بجميع مقدماتها لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر ا
اذ كل بسيط ليس بمركب وكل ما يصدر عنه اثر فهو مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان كل ما
يصدر عنه اثر فحيثية صدور الاثر عنه يكون غير حيثية ذاته وبين الاثر مغاير لذاته فان دخلت
فيه لزم التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة وحصلت حيثية اخرى الى اخر الحجة واما الاعتذار
فان ما ذهب اليه الحكماء في هذه المقام هو ان الواحد من حيث انه واحد لا يصدر عنه الا الواحد وهذا
بين لا يحتاج فيه الى زيادة بيان اذ يكفي فيه ان يقال لو صدر عنه اثران لم يكن صدورهما عنه الا
بحيثيتين والواحد مع تلك الحيثيتين لا يكون واحدا فلم يكن صدور المذكور بل صدر واحد عنه الى ان
اخر واعتراض الشارح اليها اي الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند علته التامة ولما توقف
هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول ثم اورد الدليل
عليه اما النقض فليس بحاسم فان المبدا الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول والا ينقلب هذا
النقض لظاهر يصدق عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول على امر خارج عنها واما الدليل
على الحكم فلان المعلول لو لم يجب وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا عنده او ممكنا
والاول محال لانه لو كان ممتنعا لم يتصف بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ الكلام في المعلولات الخارجية
وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتاج مع علته التامة
الى مرجح يرجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل وقد فرضنا انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار
المعلول الى ما هو خارج عنها هذا خلف وقد بطل الثاني بقسميه بطل المقدم الذي هو نقيض المط فيثبت المط وهو وجوب
وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا الوجوب للمعلول انما في بالذات فالمعلول عند علته التامة

واجب

واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي قطعنا النظر عن علته التامة
لم يجب لها بهذا الاعتبار ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا الاعتبار وجودها وعدمها لكان اما واجبا
او ممتنعا لذاته والاصح الممكن بالذات وبالذات الاستواء **قال** بل ولا يمكن ان يكون الشيء موجودا الخ **اقول** من الاوهام
العامية ان المعلول يبقى بعد علته الاشباح في بقاء البناء حتى الاعلام من بقاء بعد علته الموجدة فنا
بل يبقى موجودا بعد فناء العلة وكذلك توهم الحق ان هذا القول بانه لو جاز العدم على البارى
لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم انهم شاهدوا بقاء البناء بعد زوال وجود البناء
فالمصنف اورد في الهداية لازالة هذا التوهم وبيانه ان كون الشيء وجوده لا ينافي تاثير العلة فيه
لان علة الشيء الممكن المعلوم بداته اذا افادته الوجوب فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء
المعلول او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان لاستلزامهما اجتماع الوجود
والعدم فتعين وجوده وعدمه والاخيران الاول وهو ان افادة العلة الوجوب في حالة وجود المعلول
فثبت ان وجوب المعلول لا ينافي تاثير العلة فيه بل ثبت ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده فبطل
ما توهموا من جواز بقاء المعلول بعد فناء العلة اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن مؤثرة فيه حالة
وجوده وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده فلا يبقى فان قيل ينبغي
ان يكون افادة العلة وجوب المعلول في حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود في الحالين جميعا لزم
تحصيل الحاصل وهو محال قلنا لا نم لزوم تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان لو كان معنى افادة الوجود في حالة
الوجود تحصيله وليس كذلك بل معناها ان وجوب العلة يستلزم وجوب المعلول حالة وجوده استلزام
حركة الاصبع حركة الخاتم وافادة الوجوب بهذا المعنى حالة الوجود لا يستلزم تحصيل الحاصل واما البناء

فهو يستلزم بعينه للنبات الى ما هو علة لحركة اجزاء النبات والتيام بعضها الى بعض واتحاد بها يلحق بحد النبات
وعلة دوام النبات واستمراره كقوة اتصال الاجزاء بعضها ببعض وشدة التيامها المانعة
من انفكاك نامي وهذا باق بحسب بقاء النبات فانحسم مادة الوهم ببطلان منشاه فصل في
الجوهر والعرض اقول كل موجود مختص بموجود آخر ويسري فيه سريانا يوجب اتحادهما في الوضع فالمختص
هو المسمى حلولا ويسمى الموجود الاول الحال الذي ورد حالا والثاني المحل فيه محلا والا بينهما اختصاص الى الآخر اذ لو
استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة احدهما الى الآخر كنسبته الى ثالث فحلول احدهما في الآخر دون ثالث
يكون ترجيحا بلا مرجح والترجيح فاما ان يكون المفتقر هو المحل او الحال ويسمى الاول المحل هيولى والحال
صورة وعلى الثاني يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف والحق ان افتقار الحال من لوازم
معنى الحلول لان الحال نعت والنعت مفتقر لا محالة فالحال مفتقر بالضرورة واصحاب التقسيم على هذا ان محل
الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط فهو عرض ومحله موضوع
واعلم ان اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج الاعراض الغير السارية فالاولى ان يقال السطح
كالسطح والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص الناعت ليتناول التعريف بالاعراض المذكورة
واذا تمهد هذا فنقول الجوهر ماهية اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع اي ماهية حقيقة للوجود
من شانها ان تتصف بالوجود العيني فاذا اتصفت به لم يكن اتصافها به محتاجا الى الموضوع فالواجب
لا يكون جوهرا ايضا اذ ليس له ماهية وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده
الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى الجسم محله ويقوم هو به واعترض على هذا التعريف بان الصور
العقلية المنتزعة من الجوهر قائمة بالنفس بحكم البرهان وجوهر فتكون اعراضا لافتقارها في الوجود
الى

الى الموضوع وهو العقل لكنهم صرحوا بان الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة للاشخاص الخارجية
الخارجية في الماهية واجيب عنه بالتزام عرضية تلك الصور وادعاء ان عرضيتها لا تنافي
جوهريتها بمعنى انها لو وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم
من الكون في الموضوع على تقدير الوجود الخارجي وثبوت الاعم لشيء لا يوجب ثبوت الاخص له وهذا
وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية للجواهر حالة فيما بها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج
بالنفس الموجودة في الخارج والقائم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فيكون تلك الصور قائمة
بالموضوع في الوجود الخارجي فلا تكون جوهرا قطعا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة يطلق على الصورة
الحالة في النفس على المعنى المجرد عن اللواحق المادية المنتزع عنه النفس بواسطة الصورة التي فيها فالصورة
العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس لوجودها في الخارج قائمة بالنفس والتي
حكموا عليها بانها جوهر مطابق للاشخاص الخارجية في الماهية فانما هو بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان
في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون الجوهر لا محالة هو الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر آخر اولا فان كان فالمحل
هيولى والحال صورة والا فان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم اولا وهو الجوهر المفارق و
هو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا للانواع الاقسام
الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تتعقل
لا ماهيتها البسيطة ولا شيء مما يعقل البسيط مركب اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان ما يعقل البسيط لو
لكان مركبا لكان ما يعقلها ينقسم للماهية البسيطة الحالة فيها انقسام والانه مح وهذا انما يتم ان لو كان
السريان معتبرا في الحلول على مذهب المصنف لكن التحقيق يأباه على ما عرفت وايضا تركب النفس

في العقل من الجنس والفصل لا يقتضي انتسابهما في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام
تركيب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركيبها في الخارج مثل المادة والصورة فيلزم تركيب النفس في الخارج
من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالصورة واما العرض فتسعة اقسام الكم المتصل والمنفصل
والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال فاثبت
بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل الانقسام وعدمها لذاته وقوله لذاته احتراز عن قبولها لا لذاته بل بواسطة محله
كالشكل القابل لها بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض القابل لها بواسطة
العدد والحال فيه كالجسم القابل لها بواسطة المقدار الحال فيه او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون القابل لها
بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسمى شيء منها بالكم واعلم ان المساواة وعدمها من خواص الكم فهو في معرفه
على معرفة الكم فيستلزم الدور والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل
او منفصل لان اجزاءه اما ان يشترك في حدود يكون كل منها نهاية جزء وبداية جزء آخر وهو المتصل او لا وهو
المنفصل والمتصل اما قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم وهو
الجسم التعليمي او غير قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع غير متناهية لان كل ما يحصل لا
عدد او العدد المتناهي نوع من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اي عرض والعرض والهيئة متقاربا المفهوم
لا تتفاوت الا باعتبار العروض في مفهوم والحصول في مفهومها في شيء له قار في شيء لا يقتضي قسمة ولا نسبة
فقوله هيئة يشمل الاعراض كلها وقوله في شيء احتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة والزمان وقوله لا يقتضي
قسمة يخرج الكم وقوله ولا نسبة يخرج الاعراض النسبية اعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة والنقطة
فانه صادق عليهما مع انهما ليستا من الكيف لعدم اندراجهما في شيء من اقسامها الاربعة اذ ليس النقطة فلا نقض
بها

بها لكونهما من الكيفيات المختصة بالكميات واما الوحدة والنقطة فلا ورود لهما اللهم الا ان يلتزم كونهما من
الكيفيات وانحصار الكيف في الاقسام الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه غير تام و
الكيف جنس تحته انواع اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما ان يكون بحيث لا تعرض للشيء الا بواسطة الكمية
وهي المختصة بالكميات او لا تكون كذلك وح اما ان يكون مدركة باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا
وح اما ان تكون مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا تختص بحكم الاستقراء في الاستعداد وهي
الاستعدادية اما الكيفيات المحسوسة فهي اما راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى
انفعاليات واما غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وانما سموا اولا الكيفيات
المحسوسة بالانفعالات لكونها اسبابا بالانفعالات الحواس واما الراسخة منها لرسوخها اقوى
من غيرها في كونها انفعالا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على
مثال احمري لشديد الحمرة ثم ان غيرها اسم الانفعال لوقوعها ان ثبت ولا لها في اول الوضع وبقي اسم الانفعال
مختصا بغير الراسخة واما الكيفيات النفسانية فهي اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب و
تسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب وتسمى حالات واما الكيفيات المختصة بالكميات
بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة
كالزوجية والفردية واما الكيفيات الاستعدادية وهو ما يكون استعدادا نحو القبول كاللين والممراضية
وتسمى ضعفا ولا قوة او نحو اللاقبول كالصلابة والمصحاحية وتسمى قوة واما الاين فهو حالة تعرض للشيء
بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تعرض للشيء بسبب الحصول في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية

لا حاصلة بسبب النسبة متكررة اي واقعة الزمان واما الاضافة فبازاء حالة اخرى نسبية تحدث لاجل
احدهما الواقع للآخر كالابوة والبنوة فان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها
يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة والانفكاك بينهما في التعقل واما الملك
فهي حالة تعرض للشيء بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم فانه حالة تعرض للشخص بسبب احاطة العمامة
براسه وكالتقمص فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو هيئة عارضة للشيء بسبب
نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام والقعود فان كلا
هيئة عارضة للشخص بسبب نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة عنه واما الفعل فهو الهيئة
العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا فقولنا اولا للاحتراز
عن الهيئات العارضة للفاعل السابقة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التأثير لكن لا اولا بل بواسطة
الفعل وقولنا ما دام يقطع اشارة الى معنى هذا القيد فان الهيئة المقارنة للتأثير هي الحاصلة له اولا و
واما الانفعال فهو الهيئة الحاصلة للمتأثر عن غيره بسبب التأثر اولا كالهيئة الحاصلة للمنقطع ما دام منقطعا
واعلم ان هنا نسبا وهيئات عارضة لتلك النسب فحصول الجسم في المكان مثلا نسبة بينه وبين المكان
بها يتصف الجسم بينه وهكذا في البواقي فالاعراض النسبية اكثرها هي تلك النسب انفسها ام الهيئات العارضة
بسببها اضطربت فيه الفهم فالمحققون جعلوها الهيئات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها
وآخرون بخلاف ذلك والتحقيق في هذا المقام يستدعي في الكلام الجنابي يقصر عن نظامه عقود هذا المختصر
الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته الخ
لما فرغ عن الفن الاول المشتمل على الامور العامة حاول الشروع في الفن الذي رتبه
فيما

فيما يتعلق بالصانع وصفاته من المسائل وجعله مشتملا على فصول فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الموجود
الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يقبل العدم اي الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعا ليس لشيء غيره بل في
نفس ذاته والبرهان عليه انه لو لم يوجد موجود واجب لذاته يلزم منه المحال واستحالة اللازم يوجب
استحالة الملزوم وهو عدم الواجب فيستحيل عدمه ويجب وجوده بيان لزوم المحال على تقدير عدم الواجب (يجب)
انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكانت الموجودات باسرها جملة مجتمعة من آحاد كل واحد منها ممكن
معلول فيكون الجملة لافتقارها الى كل منها ايضا ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها والعلة
الموجدة لتلك الجملة لابد ان تكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لها يجب ان تكون علة لكل واحد
من آحادها اذ لو لم تكن علة لكل منها فاما ان لا تكون علة لشيء منها او تكون علة لبعضها دون بعض
وكلاهما محال اما الاول فلانه لو لم تكن علة لشيء منها لامكن حصول كل منها بل حصول مجموعها بدونها
فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الجملة هي مجموع الآحاد لا غير فلا يكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها
هف واما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الآحاد دون بعض لم تكن هي اولى بان تكون علة للجملة بل هي
مع علة البعض الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة الجملة علة لكل من الآحاد فلو كانت (كانت)
علة الجملة جميع آحادها او بعضها لزم كون الشيء علة لنفسه اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلان بعض الآحاد
لو كانت علة للجملة كانت علة لكل من الآحاد لما ذكرنا ومن جملة الآحاد هو نفسه فيكون علة لنفسه فثبت ان علة
الجملة لو كانت جميع الآحاد او بعضها يلزم كون الشيء علة لنفسه والتالي ظاهر البطلان فثبت بطلان
المقدم فلا يكون علة الجملة جميع آحاده ولا بعضها فيكون خارجة عنها وليس الا الواجب فبطل انتفاء المقدم
القائلة بان علة الجملة خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار بناء على ما ادعاه المص من بداهتها لانا
نقول

مع بداهة هذه المقدمة انها ضرورية لا اتفاقية ولا بينة واثباتها بالمقدمات المذكورة والاقرب ان المؤلف
منع الاتفاق في ضروريتها وانما يكون منافيا لها ان لو كان حصولها منها بطريق الفكر اعني مجموع الحركتين
وليس كذلك فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا يحتاج في تحصيل قياسها المنتج اياها الى الحركة
الاولى معروف ذلك بصواب التامل واذا ثبت ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها خارجة عنها و
الخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان يكون واجبا فيلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فثبت
تقدم الحجة على تقدير عدم الواجب وبه يحصل المط كما ذكر قال فصل في ان وجود واجب الوجود
نفس حقيقته الخ اقول وجود الواجب نفس حقيقته وليس له حقيقة سواه لكان البحث المحتاج الغائب بذاته وبرهانه
انه الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزوها او عارضا لها والتالي بط بقسميه اما الملازمة فلان
الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا على ذلك التقدير لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب هف
واما بطلان التالي فلانه ان كان جزءا لزم كون الواجب مركبا وانه مح وان كان عارضا وكل عارض مفتقر الى
المعروض وكل مفتقر ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب له مؤثر فذلك
المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او امر منفصل عن ذاته والكل بط اما الاول فلان المؤثر متقدم بالوجود
على اثره لما ان الاثر لا يوجد الا بعد التاثير الذي هو افادة الوجود وانها لا تكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر
متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب مؤثرا في وجوده لكان ذات الواجب متقدما بالوجود
على وجوده فيكون وجود الواجب متقدما على نفسه وانه مح واما الثاني فلان المؤثر في الوجود لو كان صفة اخرى
من صفات الذات لتقدمت تلك الصفة بالوجود على الوجود والذات متقدمة بالوجود على تلك الصفة فيلزم
تقدم الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى الامر المنفصل

وجوه

ويلزم

ويلزم منه امكان الواجب وهو مح واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءا
او عارضا لها وثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه ثبت كون الوجود نفس حقيقة الواجب
وهو المط قال فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته الخ اقول المذكور في
هذا الفصل حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب وثانيهما ان تعينه نفس ذاته اما الاول
فبيانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لها لامتناع جزئيته المستلزمة
للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم
كون الواجب بالذات واجبا وانه مح فيلزم تقدم الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر
ما لم يجب وجوده لم يجب عنه وجود الاثر فذلك الوجوب بالذات ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات
واجبا بالغير ممكنا بالذات وهو مح فالوجوب المتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم الشيء على نفسه وان
كان غيره ينقل الكلام حتى تذهب سلسلة الوجوبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب
الى وجوب وجوب هو عين الذات ويلزم المط واما الثاني فلان تعين الواجب لو لم يكن نفس ذاته لكان
زائدا على الذات عارضا لها فننقل ما ذكرناه في الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة
متقدمة بالتعين على معلولها فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه فاما ان تذهب التعينات الى غير النهاية وهو مح
او ينتهي الى تعين هو نفس الذات وهو المط واعلم ان المقدمات مطوية في بيان هذين المطلوبين لوضوحها
بما تقدم في الوجود فلا نشتغل عنه قال فصل في توحيد واجب الوجود الخ اقول لو كان في
الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته لاشتركا في الوجوب الذاتي وامتاز كل منهما عن الآخر

وجوبه

يعني الا الاول لما ثبت بالوجهين واما الثاني فلان كل اثنين اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما
عن الآخر بشيء والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية وانتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم
فما به امتياز كل واحد منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقته او لا يكون وكلاهما باطل اما الاول فلان ما به
الامتياز لو كان تمام حقيقة كل منهما لكان ما به الاشتراك اعني وجوب الوجود خارجا عن كل منهما بالضرورة
وذاتيا في ما ثبت بالبرهان ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان
لم يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا مما به الاشتراك وما به الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما نهما
وهو المفروض واعترض على هذا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان
لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو ممنوع اجيب عنه بان ما به الامتياز ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو
وجوب الوجود اما ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل اما الاول فلان ما به الاشتراك
انه لو كان ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف
ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم وهو ظ واما الثالث فهو يتبين بطلانه والجواب ليس بسديد
اما اولا فلانه كلام على السند على ما لا يخفى واما ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ يكفي ان يقال ما به
الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة يجب كونه عرضيا اذ لو لم يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة
والعارض المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فباقي الكلام مستدرك كله وقد تكرر في كلام
هذا القائل ان الواجب نوع منحصر في شخصه وهذا الضابطة ليس بسديد لانه ان كان منقولا عن بعض المتحرزين
لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية نوعية وذاتها في ما تقرر عندهم من ان تعين الواجب ليس عارضا له
بل هو نفس ذاته **قال** فصل في ان الواجب لذاته واجب من جميع جهاته الخ **اقول** واجب الوجود لذاته

واجب

واجب من جميع جهاته اي يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال وليس له حالة منتظرة غير حاصلة
يتوقع حصولها وذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات يكفي ذاته في حصوله وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب
الحصول فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصغرى فلان ذاته لو لم يكف في حصول
الذات بأسرها لكان حصول شيء من تلك الصفات من غير ذاته وح يكون حصوله لتلك الغير اي وجوده
شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اي عدمه شرطا لعدمها ومتى كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي مجردة
عن كل واحد من شرطي حضور الغير وغيبته بحيث يجب لها الوجود ولو وجب لها الوجود على ذلك التقدير
فاما ان يجب لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان يكون حصول
الصفة منوطا بحصول الغير لحصولها للذات المجردة عن حضور الغير وان وجب لها الوجود لا معها
لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصوله للذات المجردة عن الغيبة فثبت ان ذات الواجب لو لم
تكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها الوجود من حيث هي فلم يكن الواجب
لذاته واجب الوجود لذاته وبطلان الثاني يدل على بطلان المقدم كافية في حصول الصفات بأسرها و
هو مقدم الصغرى واما الكبرى فلان ما يكفي الذات في حصوله لو لم يجب حصوله للذات لتوقف حصوله للذات
على امر مغاير للذات فلا يكون الذات كافية في حصوله وقد فرضناها كافية هف فثبت الحكم بمقدمتيها
وحصل المطلوب هو عموم الحكم والاعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات
الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبة بين
الذات وتلك الامور فان القادرية مثلا نسبة بين الذات ومقدوراتها وكذا كون الذات
مسلوبا عنها الحدوث لكونه نسبة بين الذات وسلب الحدوث معنوالى سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام

ذاته في حصو

في الصفات الحقيقية لان الصفات مطلقا فلا يرد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيهما

انا لا نم لو لم تكن كافية في جميع الصفات لكان شيء من الصفات من الغير لم لا يجوز ان يكون من الذات بتوسط الغير

وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير مثل كونها من الغير في استلزام التخلف فان صدور تلك الصفة من الذات

لو كان بتوسط الغير كان الغير جزءا من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه شرطا

لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها انا نجوز وان كان حضور شيء الى شرطية الغير من الحصول حضور

الغير شرطا لحصول الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن ذات الواجب في حد ذاته من حيث هي مجردة عن الشروط واجب

الوجود انما هو بحسب الاعتبار له بحسب نفس الامر فان تجرد الذات عن كلها بحسب نفس الامر مستحيل لامتناع

الخلو عنها واذا كان كذلك فالشرطية ممنوعة قوله لانه لو وجب وجودها فاما ان يجب مع الصفة او لا قلنا

قلنا نختار انه يجب مع الصفة قوله فان وجب وجودها مع الصفة لم يكن حصول الصفة مشروطا بحصول الغير قلنا

ممنوع قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن الحصول قلنا بحسب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور

في حصول الصفة وانما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو مم او نختار الشق الثاني ونمنع المقدمات كما في

الشق الاول بعينه ولا يخفى عليك الاعتراض والاولى في الاستدلال ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات

يوجبه ذاته وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب الحصول له اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانه لولم يكن كذلك لكان وجوب

وجود بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه

الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا انه غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب للموجب او لا يكون

وجوبه بموجب ثان يوجبه وننقل الكلام اليه فاما ان تذهب سلسلة الموجبات الى غير النهاية او تنتهي الى موجب

يوجبه الذات ويلزم خلاف المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد الامور الممتنعة تعدد

الواجب

الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وتحصيل المطلوب من الفوائد

التي لا يشق ظهورها سواه واما اخواتها فيما سبق يشهد لواحدة واحدة منها بالاختراع عند العثور

عليها من مارس تتبع كتب الفن من اولي الفطنة **قال** ان الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده

الخ **اقول** الواجب لذاته لا يشارك الممكنات في وجودها اي ليس الوجود معنى واحدا على الخ وذلك

لانه لو شاركها في الوجود بهذا المعنى فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن كونه عارضا للماهية

او اللاتجرد والعروض لها او لا يجب شيء فقط واقسام الثاني بل برمتها باطلة اما الاول فلاستلزامه

تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس حقيقته وهو مح لانا نعقل ماهية الممكن كالمسبع مثلا ونشك

في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو

مح واما الثاني فلاستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه واما الثالث فلاستلزامه كون

كل واحد من التجرد واللاتجرد ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير وذا باطل

لما اثبتناه من ان ذات الواجب كافية فيما له من الصفات هذا تقرير الحجة والعمدة عليها من وجهين

احدهما ان قولكم في اثبات العروض لوجود الممكنات انا نعقل المسبع مع الشك في وجوده اثبات

للمقدمة الكلية بالمثال الجزئي وانه غير جائز وواجب عنه بان المطلوب هنا نقض المقدمة الكلية الحاكمة

بان وجودات الممكنات كلها مجردة غير عارضة والمثال الجزئي كاف فيه والتحقيق فيه كما قبل المطلوب

اثبات ان الواجب لا يشارك شيئا من الممكنات في الوجود انما يثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات

كلها والمثال الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا ان المقصود ليس منوطا بالفوائد بل منوط بتعقل وجود الواجب

ووجودات الممكنات ولو انبت بما ذكرنا من المثال الجزئي ثم ان يقال لو كان الوجوب مقولا بالتواطؤ على وجوب
الواجب ووجوبات الممكنات ولكان الوجوب المشترك من حيث هو هو مجردا لزم ان يكون وجودات الممكنات
بأسرها مجردة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور وتابعها انا لا نم انه لو لم يجب
شيء من التجرد واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا
وليس كذلك بل هو عدمي واجيب عنه بان الممكن يفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا غاية ما في الباب
ان الممكن العدمي لا يلزم ان يكون علته وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود من
حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى علة العدمية وهو مح والقائل ان يقول
ما ذكرتم من الدليل على ان وجود الممكن غير مجرد منقوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في
وجوده ولهذا يحتاج في اثباته وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بعد تعقله لما احتجنا الى
البرهان في اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته
فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتجنا بعد تعقل حقيقته
الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته
وهذا يستلزم عدم الوجوب فيه واعلم ان المصنف لم يذكر في هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه
اذ غاية ما ذكر ان الوجوب ليس مقولا بالتواطؤ على وجودي الواجب وليس هذا تمام مذهبهم ان و
جوب الواجب يخالف بالحقيقة لوجودات الممكنات ومطلق الوجوب عارض لتلك الوجودات الخاصة
مقولا عليها بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجوب الكلي له ولا تعدد ولا عرضية وانما جزئي حقيقي

بالعقول جوهرات

واصلا بالشخص في ايم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة بنوع من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية وو
تلك الاضافات عبارة عن موجوديتها العارضة القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكن نفسه يقول هذا
هو مذهب الالهيين ومتاخرين من الحكماء المحققين من المقالات المنصوفة بلوح التم ذاهبون الى مثل هذا
وتحقيق الحق في هذا ليس مما يتم بمجرد البحث قال وفصل في ان الواجب الوجود عالم بذاته اقول
اعلم اولا ان العلم بالشيء وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اي يحصل عندها
حقيقة الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول فكما ادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان ادراكنا
انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث لا تنفصل
عنا قطعا ويسمى هذا علما حضوريا واما الثاني فكما ادراكنا الان فان الشخص الخارجي منه يحس والابصار
صور شيء في الرطوبة الجليدية ادركنا ما دام مشروطا بحضور ذلك الشخص عند الحاسة لحصولها ثانيا بعد
غيبة الشخص صورة الخيالية المقترنة بالعوارض المادية بحصولها في الحس المشترك عند التفاته اليها و
نتعقل ثالثا حقيقته الكلية بحصول صورتها العقلية في النفس ويسمى هذا علما انطباعيا ومما ينبغي ان يعلم
هنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها مدرك لذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات على ما ياتي بيانه
في الفصل التالي لهذا الفصل وحقيقته حاصلة له فيكون لذاته المدركة بالذات فيكون مدركا لذاته ادراك
ليس الا حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل موجود
حاصلة له عند حصوله والا لم تكن حقيقته له فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو لم يحصل للشيء حقيقته
عند حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك هو هو فلم تكن الحقيقة له هف اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم
بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان جسما او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه

والجسماني اليه او الى اجزائه وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب ممكنا وهو محال فثبت ان الواجب لذاته
مجرد عن المادة وعلائقها وقد ثبت ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته فثبت ان الواجب عالم بذاته وهو المط

تعقله

قال وهذا بناء على ان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير الى آخره اقول لما كان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك و
كان هذا مظنة ان يعترض بان يقال الادراك بهذا المعنى اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير
المتضايفين فيلزم من هذا امتناع تعقل الشيء ذاته اذ لو تعقل الشيء ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه محال فيبطل
ما ذكر من قوله في هذا الفصل من ان الواجب عالم بذاته اورد في البداية دفعا لهذا الاعتراض وتقريره ان
تعقل الشيء ذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور الحقيقة المجردة عن المادة
عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا وهذا اعم من حضور الحقيقة
المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم كذب الاعم فعند تعقل الشيء لذاته جاز انه يحضر عنده حقيقة مغايرة
له ويحضر حقيقته الغير المغايرة له ولان كل واحد من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان
فلو اقتضى تعقل الشيء ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان لكل شخص نفسان احدهما عاقلة والاخرى
معقولة وانه بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته معلوما بالبداهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك
في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة تقتضي تغاير المتضايفين وهما العاقل والمعقول
فهذا لا ينافي تعقل الشيء ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير المضافين بالذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه ما وهو
حاصل في تعقل الشيء ذاته فان الشيء من حيث ان من شانه العاقلية مغاير من حيث ان من شانه المعقولية
فانا اذا تعقل ذاته بالكلية ذاته هو بالحيثية الاولى عاقل وبالحيثية الثانية معقول فزال الشبهة واتضح المعقول
قال وان الواجب لذاته عالم بالكليات الخ اقول واجب الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولية والبرهان

على

على الكل ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم بسائر
المعقولات اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا و
هذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلائق المادية المنافية للتعقل الكلي
وهو الحضور عند المجرد والمجرد مجرد عن تلك العلائق والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل مع كونه
مجردا غير وارد فان معنى امتناع تعقل الواجب هو ان العقول البشرية لقصورها مع كونه مجردا غير وارد
عن دركه لا يمكن ان تتعقل حقيقة الواجب وذا لا ينافي امكان معقوليتها في نفسها وكلما يمكن ان يعقل
فانه يمكن ان يعقل مع كل ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا مانع فاذن يمكن تعقله وتعقل كل
ما يمكن ان يعقل مع سائر المعقولات يمكن ان تقارنه سائر المعقولات في العقل لان التعقل هو حصول
صورة الشيء في العقل فتعقل المجرد مع المعقولات حصولها معها في العقل وهو مقارنتها اياه في العقل
وكلما يمكن ان تقارنه المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه في الخارج اذ لو صحت المقارنة في العقل دون
الخارج لزم توقف صحة مقارنتها على حصولها معها في العقل الذي هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة على
على صحتها فيلزم الدور ومقارنة المعقولات للمجرد في الخارج هو تعقله اياها فكل مجرد يمكنه بان يعقل
سائر المعقولات وكلما يمكن حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله له بالقوة
لزم كونه ماديا فان كون صفة الشيء بالقوة من خواص كون ذلك الشيء فثبت ان كل مجرد عالم بسائر
المعقولات وهو الكبرى ولو جعلت الكبرى قولنا وكل مجرد يمكنه ان يعلم سائر المعقولات لصح ان
الواجب يمكن ان يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك وكلما يمكن للواجب فهو واجب الحصول
له والا لكان له حالة منتظرة وقد ثبت خلافه ليلزم منه المط لسقط عنا في هذه الحجة مؤنة اثبات

المقدمة القائلة كلما يمكن للمجرد فهو واجب الحصول له وقد تبين لك من هذا ان ما في الكلام المنقول من التشويش
والاضطراب قال فان قيل لو كان الباري تعالى عالما لكان عاقلا اقول هذه معارضة اوردها على الحجة
المذكورة في هذا الفصل وتوجيهها ان فيما ذكرتم من الدليل وان دل على ثبوت كون الواجب عالما بالمعقولات
كلها لكن عندنا ما ينفيه وهو ان الواجب لو كان عالما بها لكان الواجب فاعلا وقابلا للصورة الحاصلة من
الشيء في ذاته والتالي باطل اما الملزوم كونه فاعلا لها فلان الصورة الحاصلة في ذاته ممكنة له فتفتقر الى علة
تقوم به فيفتقر الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب لزم افتقار الواجب في صفة العلم
الى ذلك الغير وهو محال فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات واما لزوم كونه قابلا لها فلان العالم لا بد وان يكون
المؤثر فيها هو الذات واما لزوم قابلا لصورة المعلوم لقيامها به واما بطلان التالي فلان القابلية
هو الاستعداد والفاعلية هو التاثير وهما متغايران فيجعل كل منهما بدون الآخر فلو كان الواجب فاعلا
وقابلا معا للصورة لزم التركيب في ذاته وهو محال واجاب عن هذه المعارضة بانا لا نم ان الشيء الواحد
لا يجوز ان يكون مستعدا للصورة وفاعلا لها اذ معنى كونه مستعدا للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل
له الصورة ومعنى كونه فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية ولا امتناع في اجتماع المعنيين لعدم تنافيهما
واما انهما معنيان متغايران فلا يلزم من حصولهما للواجب التركيب في ذاته فيم انما التركيب انما
يلزم ان لو كانا جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان عارضتان لها بالقياس الى الصورة وذا
غير مستحيل فان العالمية والقادرية مثلا اضافتان عارضتان لها بالقياس لذات الواجب
بالقياس الى معلوم والمقدور له ثم ان الصواب في هذه المسألة ما ذهب اليه المتكلمون من ان علم
تعالى بالاشياء صفة قائمة بذاته زائدة على نفس حقيقته وما ذهب اليه ان علمه بالاشياء انما هو ارتسام

صورها

صورها في ذاته كالعلم الحادث للنفس الناطقة ورد مذهب الحكماء زاعما ان من اعتقد ان علم
الواجب هو نفس ذاته هربا عما اورد على المتكلمين من لزوم كون ذات الواجب فاعلا وقابلا لعلمه
وقد اعتقد نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان جعل العلم نفس الذات فقد نفى الاد — نسلم
لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه عليهم ان انحصر العلم في الارتسام ولم انه
ممنوع ونقول هو العلم هو ان يحصل عند العالم حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام صورة
شبه او مثاله فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم **فصل** قال
في ان الواجب عالم بالجزئيات الخ اقول اعلم ان تلخيص البيان في هذا المطلب يستدعي تمهيد مقدمات
الاولى ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو علمه بها مع جميع صفاتها وآثارها اللازمة والغير
اللازمة وذلك لان علمه بجميع ذلك ممكن الحصول له اذ هو مدرك بالذات وهذه الاشياء من شانها
ان تكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام
بالعلة الموجبة العلم بالمعلول لان العلم التام بالعلة الموجبة يقتضي حصول العلم بوجه استلزامها
لمعلولها وذا يقتضي حصول العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما علم يتغير
المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي يعني ان المعلوم الجزئي اذا حدث كالكسوف السابق
يعلم انه معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل ادراك المعلم بانه موجود وعند زواله
العلم عليه يزول العلم الوجودي ويحصل العلم بان العدم عليه وهذا العلم على الوجه الجزئي لمطابقة الجزئي
في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير العلم المعلوم وهو علم حاصل من الاسباب ان حاصل من العلم باسباب
ذلك المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المثال به نعلم بغيره للامور الكلية المعلومة عن التغير مثال الوجه

الا ان علمك بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير بتغيره مثل ان نعلم قبل وقوعه انه
انه سيقع وعند وقوعه يزول هذا العلم ويحصل بانه واقع وبعد انقضائه يزول العلم بالوقوع ويحصل العلم بالانقضاء
وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به حيث لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف المعين
الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علمت بمعاونة التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين
فتعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين بالمقايسة الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة
الى بعض الحوادث المعلومة مثل نعلم انه واقع في ساعة كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكسوف
الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة من التاريخ الفلاني فنعلم انه في اي ساعة
من اي يوم من اي شهر من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر قبل الكسوف ومعه وبعده لا يتغير
بتغيره من الاستقبال الى الحضور الى الانقضاء متعاليا عن الزمان له مكان كونه محيطا بالزمان بان يتصور
هذا الجزء من الزمان جزءا من الزمان الممتد من الازل الى الابد فلكن قبل هذا الوجه من العلم يحصل لبعض
الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا له كما في المثال المذكور فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لا حاطة
الزمان بحدوثه لا بانه حدوث بعض افراده كحصول موضوع متعلق بالمادة لا ينافي تعاليه عن الزمان
بحسب ذاته واذ قد تمهدت هذه المقدمات فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على الوجه الجزئي
بل على وجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم بذاته على ما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله
الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلم بمعلوله الاول ايضا علم تام فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان
ينتهي الى آخر المعلولات المترتبة في الطول ويسري علمه في الحادث الغير المتناهية في العرض فيحيط علمه
بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير المتناهية من الازل الى الابد واما علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي

فلانه

فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان متدركا بما ان الجزئي موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا
في المقدمة الثالثة في تفسير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته تعالى صورتان علميتان متعاقبتان في
بحيث لا يبقى احديهما عند طريان الثانية فيلزم التغير في ذاته صفة فيكون علمه بالجزئيات على
الوجه الكلي المصون عن التغير المتعالي عن الزمان حسب ما قررناه في المقدمة الثالثة و
هذا القدر من البيان كان في هذا المطلب لكن المص زاد عليه بان قال بل يدركه على الوجه الكلي
مثل ان يدرك هذا الكسوف المعين بان الكسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة كذا حال كون
ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في الجانب الشمالي من فرض الشمس او في البروج الشمالية بصفة
في كونه في عقدة الراس وهكذا الى ان يحضر جميع العوارض اللاحقة لهذا الكسوف وهذا المدرك ليس
جزئيا بل هو كلي اذ لم يمتنع حمله على كثيرين وما لم يكن الحاصل في ذهنه تعالى من ادراك الجزئيات
سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على الوجه الكلي فيلزم من هذه الزيادة ان معلومه تعالى من الجزئيات
معان كلية ليس الا وهذا تصريح بانه تعالى لا يعلم الجزئيات وهو خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة
مستدرك ايضا وهو زيادة قوله وهذا العلم غير كاف الى آخره لعدم افتقار المطالب **قال** فصل في
ان واجب الوجود مريد للاشياء الى آخره **اقول** اورد في هذا الفصل مطلوبين احدهما ان واجب الوجود
مريد للاشياء بمعنى ان ما صدر عنه بارادته وثانيهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم به وبصدوره
عنه لما انه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لا بد ان يكون خيرا لكونه منبعا للفيضان الخير وغير مناف لماهيته
لان الصادر عنه لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا وكل ما هو معلوم له وهو غير مناف لماهيته فايض
عنه بكماله المقتضي لفيضانه فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه برضاه وهو المعني

بالارادة

فذاته بريد لما يصدر عنه من المعلولات وهو المط واما انه جواد فاعلم اولا ان معنى الجود هو افادة ما ينبغي لا لشيء بل هو هو مؤثر مرغوب عنه المستفيد لا العوض فمن اعطى السكين من لا ينبغي له لا يكون جوادا وكذا من يهب شيئا ليستفيض من المستفيد او من غيره ليس بجواد بل هو معامل والعوض لا يلزم كونه عينا بل كل ما يتوقع المفيد حصوله في مقابلة ما افاد من عين او ثناء او تخلص عن مذمة او توصل الى كونه على الحالة الاحسن والاليق به فهو عوض واذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود جواد لانه يفيد الاشياء الوجود والوجود خير محض مرغوب عنه كل عاقل فانما يفعل هذه الافادة لغرض وشوق الى كمال يحصل من الافادة ان يفعلها لان فعله هو اثار الخير في الوجود لا ليحصل به ما هو الاليق بالموجودات من النظام المتفرع في غاية الاولوية فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لعوض وشوق والاولى مع انه لو كان فعله لحصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد بينت امتناع ذلك فتحقق ان كان هو انه يفيد وجود الاشياء لا لعوض وشوق الى ما يكون عوضا عما افاده فيكون جوادا وهو المط

قال الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة الخ اقول قد تقرر عندك فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد انما يتعلق بالجسم بهذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة في الاستكمال كما هو من شأن النفوس والعقول لما كانت بالفطرة مستغنية عن الاستكمال لم تتعلق بالاجسام هذا النوع من التعلق بل التعلق لها بالاجسام الا بالعلية والتاثير ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب عليه البحث عنها في القسم الثالث الذي هو المختص فلهذا ادرك البحث عنها اثباتها وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول قال فصل في اثبات العقل الخ اقول المبدا الاول حق جل ذكره بسيط ليس فيه تعدد وحيثيات وكل بسيط شانه

هذا لا يصدر عنه الا واحد والصادر عنه بلا واسطة معلول واحد لا غير فهذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه فاما بنفسه او بمحل والاول باطل اذ القائم بنفسه انما هو الجوهر لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدا كان المبدا فاعلا وقابلا لهذا العرض وانه مح وان كان غيره كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات كلها معلولة له اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور الاثنين من المبدا الاول في مرتبة واحدة وانه مح وان كان الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل لم يكن العرض اول معلول صادر عنه وقد فرضناه كذلك هف وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو مح فثبت ان المعلول الاول ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة او جسما او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام ولا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان لزم تقدم الهيولى على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات لكن الهيولى لا تقوم الا بالصورة فلا تتقدم عليها ولا الى كونه صورة لانه لو كان صورة لتقدمت الصورة بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة لفاعل الهيولى ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة فلو كان الصادر عن المبدا الاول بلا واسطة هو الجسم فاما ان يكون الصادر بلا واسطة كل واحد من الهيولى والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شيء منهما صادرا بلا واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هف فعلى الاول يلزم صدور اثنين عنه في مرتبة واحدة وانه مح وعلى الثاني يلزم ما ذكرنا في القسمين الاولين لكونه واحدا منهما لا بعينه ويلزم ايضا خلاف ما فرضناه

لفاعلية

فاذا الصادر بلا واسطة هو الجسم والا لكونه نفسا اذ لو كان نفسا لكان النفس فاعلة قبل وجود الاجسام واللازم ح لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة الاجسام واذ قد بطلت الاقسام الاربعة تعين القسم الخامس وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب قال فصل في اثبات كثرة العقول الخ اقول لما اثبت وجود العقل في الفصل الذي قبله اراد في هذا الفصل ان يثبت له التعدد وتقرير البرهان عليه ان الفلك الذي هو معلول قريب يؤثر فيه بلا واسطة فذلك المبدا اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا اخر او نفسا او عقلا وما سوى الاخير من اقسام باطل اما الاول فلما بينا ان المعلول الصادر عن الواجب اولا ليس الا الفلك فلان في الفلك ان كان فلكا اخر فالموثر منهما اما انه لا سبيل الى الثاني فلان المحوي اخس واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة للاشرف الاعظم اما ان يكون المحوي اصغر من الحاوي فظ واما انه اخس منه فلان بعده عن المبدا الاول في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد اخس هكذا قيل وفيه مصادرة على المط لان المحوي انما يكون ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي لكان اقرب منه الى المبدا فاثبات علوم المحوي بالاخسية بكون يكون مصادرة على المط والاولى ان يقال المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب مسافة من الحاوي الى عالم الكون والفساد من العناصر وهي اخس من الافلاك العلة الفاعلة لها والاقرب الى الاخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر لا يوثر في الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطبايع السليمة فان كل صاحب طبع سليم يستحيل كون الاخس الاصغر موثرا في الاشرف الاعظم وهذا الكلام اقناعية لم يتم عليها برهان والاولى ان يستدل على ابطال علية المحوي بما سنذكره في ابطال علية الحاوي من الطريق العام الدال على بطلان كون الجسم علة لجسم اخر واما انه لا سبيل الى الاول

فلانه

فلان له طريقين احدهما خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصه وثانيهما عام يدل على امتناع علية جسم لجسم اخر اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة للمحوي لكان وجود وجوب المحوي متاخرا عن وجوب وجود الحاوي فان المعلول متاخر عن العلة بوجوب الوجود ضرورة ان العلة ما لم يجب وجودها لم يجب عنها وجود المعلول واذ قد ثبت ان وجوب وجود المحوي متاخر عن وجوب وجود الحاوي لعدم المحوي مع وجود الحاوي لا يكون ممتنعا لذاته اذ لو امتنع عدم المحوي مع الحاوي لذاته لوجب وجود المحوي مع الحاوي فلا يكون وجود المحوي متاخرا عن الحاوي هف واذا امكن عدم المحوي مع وجود الحاوي لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم المحوي مع وجود الحاوي ملزوم لوجود الخلاء وامكان الملزوم لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته والا لامتنع اللازم مع امكان الملزوم وهو يهدم الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان علية الحاوي للمحوي يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوي وهو المطلوب واما الطريق العام فبيانه مسبوق بمقدمة وهي ان تاثير جسم في جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون لكل واحد من الجسمين ذات وضع بالنسبة الى الاخر وهذا الحكم مما يشهد به استقراء الاجسام ايضا فان النار مثلا انما يوثر في جسم ما بالتسخين ان كان بينهما وضع المقارنة او المحاذاة وكذا الشمس انما تضيء ما يحاذيها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون الموثر من الجسمين موثرا في شيء من جزئي المتنازع اعني هيولاه وصورته والا لم يكن موثرا فيه متعلق واذا تمهد هذا فنقول اذا كان جسم ما علة لجسم اخر كان الاول منهما علة لشيء من هيولى الثاني وصورته بحكم الشرط الثاني وكان كذلك كان شيء من هيولى الثاني وصورته ذا وضع بالنسبة الى الاول بحكم الشرط الاول والثاني

بط

اذ ليس شيء من الهيولى والصورة ذات وضع بالانفراد اصلا فكذا المجموع فلا يكون جسم علة لجسم
آخر ويلزم منه المطلوب والثالث فلان المؤثر في الفلك لو كان ذات وضع لكان تأثيره فيه بواسطة
الجسم الذي هو آلة لها في صدور افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك
لكونه اما حاويا بالنسبة اليه او محويا وتبين بطلانه مما ذكرنا في القسم الثاني ولا حاجة الى التطويل
بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين الرابع وهو ان المؤثر في الفلك هو العقل فنقول
قد دل اختلاف حركات الكواكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر فيها اما عقل واحد
او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل بسيط وجهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا
ان الواحد البسيط لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثاني ويلزم منه كثرة العقول
وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام احتمال كون المؤثر في الفلك عرضا واجيب عنه
بالاجوبة ضعيفة على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يمتنع ان يكون
علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك
عرضا لاحتاج ذلك العرض في تأثيره الى محل فمحله ان كان فلكيا او نفسا لزم من كون المؤثر فلكيا
او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من الافلاك ح الى عرض قائم بعقل على
حدة لامتناع قيام الاعراض المتعددة بالجسم فعل واحد لا يستلزم تركيب العقل فيتعدد
العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا هو التقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك
ما في تقرير المصنف من الاختلال قال هداية الحادي ومنها المحور الخ اقول لما كان الدليل القائم على عدم
علية الحاوي بصدد ان يعارض بان يقال دليلكم هذا وان دل على مطلوبكم لكن عندنا ما ينافيه

فيتعدد بيان

وهو

وهو ان الحاوي لمحدد الجهات مع العقل الثاني لكونهما معلولي علة واحدة وهو العقل الاول على
ما بيناه في تقريره والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي وما مع المتقدم متقدم وهذا ظاهر في التقدم
الزماني فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد صاحب
الهداية جوابا عن هذه المعارضة وتقريره ان كون الحاوي مع العقل الذي هو علة المحوي في مرتبة
الابداع لا يستلزم تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني على المحوي بالعلية وما
مع المتقدم بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون متقدما بالعلية لاستلزامه توارد علتين على
على المعلول الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما مع المتقدم فيه يجب ان يكون
متقدما لان المتقدم بالزمان هو الموجود في الزمان المتقدم وما مع المتقدم بالزمان كذلك قال
هداية الحاوي والمحوي الخ اقول لما ابطل عليه الحاوي باستلزامها امكان الخلاء استشعر ان
يعترض عليه بان يقال امكان الخلاء لازم عليكم وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كل واحد من
الحاوي والمحوي ممكن لذاته وكل ممكن جائز العدم فكل من الحاوي والمحوي يكون جائز العدم
وعدم كل منهما ملزوم للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان الخلاء لان امكان الملزوم يستلزم
امكان اللازم فاجاب عنه بان كل واحد من الحاوي والمحوي ممكن جائز العدم بالنظر الى ذاته
ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء كل منهما لا يستلزم الخلاء بخلاف الجرم الذي في حشوهما
يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما كما في ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما كحال ما وراء
محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء فكذا ما في داخل الجرم المذكور على تقدير انتفائهما
فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الخلاء الممتنع هو البعد المفطور والفضاء الموسوم بالاحتمال

القابل

للزيادة والنقصان وما وراء المحدد ليس يبعد لانتفاء الابعاد بالمحدد والقابل للزيادة والنقصان لان
لا شيء محض فلا يكون خلاء ابعاد المعتبر بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا عين محل فلا يلزم
امكان الخلاء فليس قبل كل واحد من وجود الحاوي وعدم المحوي يمكن لان الاثنان فيهما فيجوز اجتماعهما ويلزم
منه امكان الخلاء قلنا الحاوي المستلزم العقل الذي هو علة موجبة للمحوي ووجود الملزوم مع عدم اللازم
محال فيما فيكون في وجود الحاوي يكون منافيا لعدم المحوي فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا يلزم امكان الخلاء

فصل في ازلية العقول وابديتها الخ الازل هو الزمان الماضي الذي لا بداية له
والابد هو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له والازلي ما كان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده
بداية فلا يسبقه عدم والابدي ما يكون موجودا في الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه عدم
اذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية اما ازليتها فلوجوه لم يذكر منها الا واحدا وهو
ان الواجب لذاته مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه في تاثيره في معلومه الاول والا لزم ان يكون له حالة
منتظرة منتف هكذا ذكره المصنف وفيه نظر والاولى ان يقال ذات الواجب بانفراده علة تامة لمعلوله
الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته فان كان ذلك الامر المغاير معلولا للاول لزم كون صفة
للواجب زائدة على ذاته وهو خلاف ما تقرر عندهم من ان الواجب ليس له صفة زائدة وان كان منفصلا
عنها كان ممكنا معلولا لها سابقا عليها فرضنا انه معلوله الاول هف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة
تامة للعقل الاول والمعلول لا يتخلف عن علته فالعقل الاول لا يتخلف عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومتى
كان العقل الاول ازليا كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع في الازل لما لا بد منه
في تاثيره في العقل الثاني والا لكان شيء من ذلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون ذلك الشيء ماديا ولم من

ماديا ويلزم منه كون العقل الاول ماديا بالمقارنة وذلك الشيء اياه فثبت ان العقل الاول مستجمع في الازل لجميع ما لا بد منه
في تاثيره في العقل الثاني فيلزم من ذلك ازلية العقل الثاني وبهذا الطريق يثبت ازلية سائر العقول وليس للقائل ان
يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل حادثا لكان ماديا لان كل حادث مسبوق بمادة
منتف لان هذا اعتراض من باب تعيين الطريق الاولى وهو دأب المناظرة عدول عن اقوى الطريقين الى ما اختاره
المصنف طريق لمي وهذا طريق اني وهو اللمي اقوى من الاني واما انها ابدية فلانه لو انعدم شيء من العقول لكان انعدامه
بانعدام شيء من الامور المعتبرة في وجوده اذ انعدامه مع تحقق جميع الامور المعتبرة في وجوده تخلف المعلول عن
علته التامة وهو محال فيلزم ان يكون الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة
في وجود كل منها بعد ذات العلة احوال الذات العلة مقارنة لها فانعدام شيء منها يوجب التغير وحدوث ما لم
يكن في ذات العلة لكن كون الباري او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل لان قبول التغير والحوادث من خواص
الماديات والباري والعقل مقدسان عن المادة **فصل في كيفية توسط العقول الخ** المراد
بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبة والبسيطة العنصرية والفلكية توسط العقل بين الباري تعالى والجسم
قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين ان الصادر عن الباري تعالى بلا واسطة هو العقل والاجسام انما صدرت
عن العقول فما سبق من المباحث كاف في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام انما المقصود في هذا الفصل
ان نعلم كيفية هذا التوسط على التفصيل وبيانه ان العقل الاول الصادر عن الجواد المطلق فيه كثرة وتعدد جهات
لكن تلك الكثرة فيه ليست من حيث انه صادر عن الواجب اذ لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الجواد لزم صدور
الكثرة عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الجواب المتعدد الا شيء واحد هو العقل وحده لم يكن الكثرة فيه من حيث
انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك هف لكن صدور الكثرة بلا واسطة عن الواجب مستحيل فلا تكون الكثرة في العقل

الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثرة حاصلة فيه باعتبار ان له ماهية الوجود بحسب ذاتها وانه واجب
الوجود من جهة علته الموجبة لوجوده وهو الواجب لذاته فالعقل يلزمه كثرة وهو وجوب وجوده بالغير وامكان
وجوده بالذات فتكون باعتبار هاتين الجهتين مبدأ للعقل الثاني وباعتبار جهة اخرى مبدأ للفلك الاعظم والاشرف
المعلولين وهو العقل الثاني يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول وهو جهة وجوب الوجود
فانه ينظر للائق في سلسلة العلل والمعلولات تقتضي كون المناسبة محفوظة بين كل علة ومعلول لها فيكون العقل
الموجود هو وجوب واجب بعلته مبدأ للعقل الثاني بما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم ثم يصدر عن العقل
الثاني عقل ثالث وفلك ثاني ثم عن العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا الى ان يترتب سلسلة العقول والافلاك
لكن لا الى غير النهاية والا لزم اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية في الوجود وانه محال بل الى ان تنتهي سلسلة الى
العاشر يصدر عنه هو باشرف جهتيه عقل عاشر ينتهي به سلسلة العقول ويسمى عقلا فعالا للعالم ثم يصدر عنه
من الاثار عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها المختلفة المتعاقبة بحسب استعداداتها المختلفة وهذه
الاستعدادات المختلفة لا يحصل في الهيولى العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها فيها من جهة العقل
لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير فيه وهيولى العناصر قابل واحد غير مختلف في نفسه فلو كان الاستعداد اثرا
للعقل في هيولى العناصر لما اختلف اصلا لان اثر الفاعل الثابت في القابل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن
الاستعدادات في هيولى العناصر مختلفة فليس من جهة العقل الفعال بل بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات
تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات هيولى العناصر فعناصر كل حادثة يستدعي وضعا حادثا
تقتضي حدوث استعداد في الهيولى يوجب فيضان صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث حركة كانت
او وضعا او استعدادا او صورة فهو مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد
حادث

حادث آخر والاول باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثاني وهذه الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع
او على التعاقب والاول باطل لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود وانه محال فتعين كل حادث
حادث لا الى اول وهو المط فليس قبل لا نم ان الحادث لو لم يوجد دائما لكان بعد حادث آخر ولا يجوز
ان يكون الحوادث فلها لا يجوز ان يوجد حادث هو اول الحوادث بل كل حادث لا بد من ان يكون مسبوقا
بحادث آخر لان الكل حادث علته تامة لا يجوز ان يكون قديمة بجميع اجزائها لان الموقوفات قديمة بجميع
الاجزاء فاما ان يوجد الحادث معها في الازل او لا والاول باطل اما الاول فلاستلزامه قدم الحادث
واما الثاني فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة وكل حادث له علة تامة مشتملة على جزء حادث وهذا
الجزء الحادث من العلة التامة له ايضا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فكل حادث
يكون مسبوقا بحادث آخر لا الى اول وهو المط وهذا الجواب دليل برأسه على هذا المط من غير افتقار الى ما ذكره
المص من الترديد فان قيل لم لا يجوز انه يستحيل الخ حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل على
استحالة ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود وحاصل جوابه اقامة الدليل عليها وهو البرهان التطبيقي
ونقرره ان الحوادث لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الغير المتناهية احديهما من
مبدأ آخر قبل مبدأ الجملة الاولى بمرتبة واحدة او بحادث واحد بحيث يكون الجملة الثانية انقص من الجملة
الاولى بذلك الواحد وطبقت الثانية على الاولى بان نجعل الاول من احاد الجملة الثانية من الاول من احاد
الجملة الاولى والثاني بالثاني وهكذا الى نهاية الاحاد فاما ان يتطابق احاد الجملتين الى لا نهاية او ينقطع احاد الجملة
الثانية والاول باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الزائدة والناقصة وكذا الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين
المفروضتين عدم تناهيهما لاستلزام تناهي الجملة الثانية المستلزم لتناهي الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما
تزيد

على الجملة الثانية بالقدر المتناهي والزائد على المتناهي بالقدر المتناهي ابدا ان يكون متناهيا فيلزم تناهي
الجملتين على تقدير التطبيق وهو المحال اللازم من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود
فيكون مستحيلا وهذا غلط وليس لقائل ان يقول ان اريد بتطابق الجملتين اتحادهما في الطرفين فلا نم انه
ان لم يتطابقا بهذا المعنى لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيها ولم لا يجوز ان يكون عدم التطابق
واتحاد الطرفين بعدم الطرف الاخر لا لانقطاعه فيه مع الوجوه ليلزم انقطاع الثانية وان اريد تطابقهما
بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا يجوز ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا
تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء بل كل جزء منها يقع في مقابلة جزء من الاول لا الى نهاية لا لتساويهما في
الاجزاء فلم يلزم التساوي التزايد الا نقص وهذا كما في الخردلة والجبل فان اجزاء كل منهما غير متناهية
مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق هو المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من
الجملة الثانية مقابلا بالجزء الاول من الجملة الاولى ووجد كل جزء من الاولى جزء من الثانية من غير انقطاع
الثانية عن الاولى فلزم التساوي اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا مكابرا للعقل وفيه
نظر واما التمثيل بالخردلة والجبل فسقوطه في غاية الوضوح لان اجزاءهما وان كانت غير متناهية لكنها
ليست موجودة بالفعل بل غاية الامر فيهما ان كل واحد منهما قابل للانقسام الى غير النهاية وهذا
لا يوجب تساويهما والتمثيل المذكور انما يصح لو كان اجزاؤهما الغير المتناهية موجودة بالفعل فذلك
الانقسام يوجب تساويهما في المقدار اذ التساوي في المقدار انما يلزم لو كانت الاجزاء متساوية في المقدار
وليس كذلك واذ قد ظهر لك ضعف هذا الكلام وتبين عندك ضعف المقال فاقد عن الحق بكل حال والعياذ فانه
من شيم الجهال   خاتمة في احوال الاخرة الخ   اورد المصنف في الخاتمة هذا بابين ستا

الاولى

الاولى في اثبات بقاء النفس بعد الموت الثانية في اثبات اللذة العقلية للنفس الثالثة في اثبات الالم
العقلي لها واشار في الثلث الباقية الى مراتبهما بحسب اللذة والالم فبقاء النفس بعد الموت هي
الاخرة اي النفس انه الاخرة للنفس في اللذة والالم ومراتبهما هي احوال الاخرة واما ما هو البحث
عن هذه الاشياء باعتبار ان انما اثبات هذه الاشياء يرفع او ما هو منكرها من انتفائها   مسوانه
النفس بعد خراب البدن الخ   يريد انه ثبت باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب
البدن لما ان تفسد وتفنى او تبقى موجودة وعلى تقدير بقائها اما ان تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او
تبقى مفارقة ابدا والاول باطل لان النفس لا تفسد اذ لو كان فيها شيء يفسد وشيء آخر يقبل الفساد اذ
الفساد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد فان الفساد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون باقيا
معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون الفساد هو النفس والفساد في البدن لان البدن
انما يكون محلا لفساد النفس اذا كان محلا للنفس وتكون النفس صورة حالة فيه فانا منع كون الشيء محلا
لفساد شيء آخر سواء يكون الشيء الاخر الاول محلا للشيء الثاني قريبا للثاني عن الاول كما   كون الشيء محلا لامكان
شيء آخر سواء يكون الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد الثاني كان الاول محلا له فلو
كان البدن محلا لفساد النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس حالة فيه وليس كذلك اذ قد ثبت
ان النفس مجردة غير حالة في المادة فلا يكون البدن قابلا لفساد النفس فيكون الفساد نفسه والقابل
للفساد جزآن للنفس فيلزم تركيبها وقد تبين انها بسيطة هف فثبت ان النفس لا تفسد واذا
الثاني ان النفس الباقية بعد موت البدن ان تتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان يتعلق ببدن
واحد نفسان والثاني باطل اما الملازمة فلان النفس قد ثبت انها حادثة بحدوث البدن بمعنى ان البدن

اذا تم استعداده لقبول النفس تفيض عليه من المبدأ نفس تتعلق به فكل بدن تتعلق به نفس
حادثة عند ما يتم استعداده لقبولها فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق به نفسان
وهو محال واما بطلان الثاني فلان كل احد يعلم بالبديهة ان نفسه واحدة غير متعددة فثبت بطلان
المقدم وهو تعلق النفس بالبدن على سبيل التناسخ واذ قد بطل القسمان الاولان تعين الثالث بالجزم وهو
بقاء النفس بعد خراب البدن مفارقة ابدا وهو المطلوب فقرر هذه الحجة على وجه يشتمل على ما ذكره المصنف وفيه
مصادرة على المطلوب اذ قد بين هنا بطلان التناسخ بكون النفس حادثة بحدوث البدن وقد بين حدوث
النفس هناك بما يتوقف على بطلان التناسخ وسوى ان نقول لو كانت النفس قديمة لاستمرت الوجوه من الاول
الى حين تعلقها بالبدن لكانت متعلقة لوجودها المستمر قبل تعلقها [illegible] كذلك لان تعلقها لوجودها لكونها بحسب
الذات [illegible] بالآخر يمتنع انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق
بالبدن لان التعلق لا ينافي الوجود لا ضمها المعلوم بالوجدان فلا يزيل التعلق المستمر السابق فيبقى
بعد التعلق وهو مع التذكر فلو كانت النفس قديمة كانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق والتالي
باطل فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها حادثة فتكون مسبوقة بالمادة لان كل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف
حدوثه على [illegible] النفس حادثة [illegible] القابلية لها فالنفس متوقفة الحدوث على تمام قابلية مادتها التي
هي البدن فتكون حادثة بحدوث البدن التام القابلية لها وهو المطلوب [illegible] اللذة ادراك الملائم
الخ لما كان المقصود من هذه القواعد اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها
عن البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى اللذة فسرها والا فعال اللذة هي ادراك الملائم من حيث انه ملائم
ان اللذة هي ان يدرك الشيء المذكور ما من الامور الكائنة من حيث انه ملائم فلا بد لكل مدرك ان يكون [illegible] عنده
لطم

مصادرة على المطلوب لكن ان يستدل
على حدوث النفس بحدوث
البدن بدليل لا يتوقف
على بطلان التناسخ وهو [illegible]

لطعم الحلاوة عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول المرجو عند القوة الواهمة والامور الماضية
عند القوة الحافظة التي تلتذ بها بتذكرها وقيد الحيثية للاحتراز عن ادراك الملائم لا من حيثية
ملائمته فانه ليس بلذة كالدواء النافع المر ملائم من حيث انه نافع لا من حيث انه مر فادراكه
من حيث انه نافع ادراك له من حيث انه ملائم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مر ادراك له من
حيث انه ملائم فلا يكون لذة واذا تمهد التصور فنقول النفس الناطقة لها كمالات ذاتية هي المعقولات
التي من شأن النفس ان تطلب ان يحصل لها ادراكها [illegible] مثل ان يحصل لها ما تمكن من ادراك الحق
الاول بانه واجب الوجود لذاته كل حال بالفعل من جميع الجهات بريء القوة منزه عما لا يليق
من النقص [illegible] المنبع لفيضان الخير على الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراكها بترتيب بعده من
معلولاته على الترتيب الواقع من العقول والنفوس الفلكية والاجرام السماوية المركبة هي آباؤها وجميع
[illegible] ابنائه من البسائط العنصرية وما يحصل منها من المركبات [illegible] حتى ترتسم صور جميع الموجودات
على النظام الاكمل [illegible] عالما عقليا مضاهيا للعالم الروحاني والجسماني وهذه
الادراكات تحصل للنفس الناطقة لا تزول عنها لمفارقة البدن لانها لا تحتاج في تعقلاتها
الى الآلات الجسمانية بل ينبغي ان تزداد تلك الادراكات قوة وكمالا بمفارقة النفس
عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فيحصل بسبب
ادراك [illegible] لذة [illegible] من انواع اللذات القوية المستعلية ما لا مناسبة بينها وبين اللذات
الحاصلة للقوى الحيوانية لان اللذة تتبع الادراك والمدرك كمالا ونقصانا ولا مناسبة
بين مدركات العقل ومدركات القوى الحيوانية ولا بين الادراكين فلا مناسبة [illegible] العوائق البدنية

والعلائق الجسدانية   قال لذة الالم ادراك المنافي الخ   ثم شرع في هذه الهداية الالم
العقلي للنفس الناطقة فعرف اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه مناف ومنافي النفس هو مقابل
ما يليق بها ومنافي الذات الجسمية بمعنى ما ذكرنا من المقابلة في تفسير اللذة ثم قال ومنافي النفس الناطقة
هو الهيئة المضادة لكمالها اللائقة فاذا فارقت البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها
المنافية متمكنة فيها ادركتها من حيث انها منافية لها فيعرض لها الالم لا محالة لما بين ان الالم هو
ادراك المنافي من حيث انه مناف   قال النفس الكاملة بالاعتقادات البرهانية الخ
كمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية ان يحصل لها تصور حقائق الاشياء والتصديقات اليقينية
باحوالها وهو كمالها الباقي معها وبحسب القوة العملية نقاؤها وبراءتها عن الهيئات الردية البدنية فالنفس
الناطقة باعتبار كمالها النظري لا تخرج من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى التقدير الثاني اما ان يكون لها شوق
الى الكمال اولا وباعتبار كمالها العملي لا تخرج من ان تكون نقية عن الهيئات المذكورة اولا واذا اعتبر انضمام
كل من حالتيها باعتبار كمالها العملي الى كل واحد من حالاتها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد
من الحالات الثلث النظرية الى قسمين فبلغ الحالات ستة مع نقاء النفس عن الهيئات المذكورة وان هو في الخص
اورد الحالة الاولى في هذه الهداية مع تفصيلها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة
في الآخرة وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات الحقة والتصديقات اليقينية اذا فارقت
البدن وكانت نقية عن الهيئات الردية البدنية المضادة لكمالها منزهة عن العلائق الجسدانية
العائقة لها عن الاتصال بعالم القدس انتظمت مع الملائكة المقربين مستغرقة في حضرة جلال رب العالمين
في مقعد صدق عند مليك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب

بشر وان فارقته وهي غير نقية عن الهيئات تبقى بسبب ما تمكن فيها من الهيئات محجوبة عن الاتصال
بعالم القدس ويحصل لها عند ذلك الم عظيم لا يكون هذا الالم لازما بل عارضا
لعروض امر زائل اعني الهيئة الموجبة له ومدة بقاء هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ الهيئة
قوة وضعفا   قال النفس الناطقة الخ   اورد في هذه الهداية الحالة الثانية وهي
ان تكون النفس خالية عن الكمال مشتاقة اليه على الاجمال من غير تفصيل لها الى قسميها وبين مرتبة
النفس مع هذه الحالة من السعادة والشقاوة وتقريره ان بعضا من النفوس قد تتفطن
بسبب ما يتفق لها من كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور الجزئية انها لو اشتغلت
بتحصيل المعارف الحقة والعلوم اليقينية التي يدعي كل عاقل غير معاند انها فضيلة وكمال وان
ما يضادها من الجهل رذيلة ونقصان وبذل المجهود في اكتسابها بالنظر الى مثل ما اتفق لها من الاكتساب
في الامور الجزئية لحصل لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها الكمال الممكن لنوعها واذا تفطنت بهذا
التفطن فظهر لها ان من شأنها الاتصاف بتلك المعارف والعلوم حصل لها شوق وميلان
ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كامن فيها لا يظهر لها ظهورا يعتد به ما دامت متعلقة بالبدن
لان العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت البدن وليس معها من كمالها الممكن
لها لانها تكاسلت عن اكتسابها مدة تعلقها بالبدن او اشتغلت بتحصيل ما كانت صادة لها
عن الاكتساب من اللذات الحسية او الوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما لزوال
ما يلهيها عنه من العلائق وقد حصل لها اليأس عن الكمال الذي هي مشتاقة اليه لفوات آلة التحصيل
فيعرض لها الم شديد هي الم النار الروحانية الموقدة التي تطلع على الافئدة   قال النفوس

السادجة الخ اورد في هذا البداية الى ان الثالثة وهي ان تكون النفس ساذجة عن الكمال و
الشوق اليه وقسمها الى قسمين مبينا ما للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال النفوس الناطقة
الساذجة التي لم يكتسب العلم وما ينبعه من الشوق والكمال اذا فارقت البدن وكانت خالية عما
توكلها من الهيئات البدنية حصل لها النجاة من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الم
الشوق والرذيلة وان لم يحصل للنفوس الكاملة المتحلية بالصور القدسية من اللذات المستعلية
فعلم من هذا ان البلاهة التي توجب سلامة صاحبها عن الم الشوق ادنى الى الخلاص من فطانة
بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن الذي توجب الشوق الى الكمال وتمامها بتراء لعدم بلوغها في النفع
الى حد يوجب الشوق انبعاث صاحبها الى تحصيل الكمال وان فارقته وفيها الهيئات الردية
تمكن تألمت بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة كالهيئة التي
التي لا يمكن تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة الالات البدنية الغائبة
عنها بالموت وصار كالعاشق الممنوع عن معشوقه ميله الى يوقى في غصة وعذاب اليم هذا الالم لا انها
بل زائلا كما ذكر في الحالة الاولى ولنكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في هذا الشرح من الفوائد واوردنا نظمه
من الفوائد حامدين لله على التوفيق لاتمامه على نحو ما اتلناه من الاستقصاء في تلخيص قواعده ولا
كنفا على حسب الامكان في تحقيق معظم مقاصده والتزام شرائط الانصاف في المباحثات والتحرز
عن الاعتساف في اثناء المناظرات معترفين بالعجز والتقصير وانتساب معظم القوى الى النقصان
والفتور لكن الله يمن على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخل من يشاء الى الجنة ذو الطول
والجلال والاكرام انه الرحمن الرحيم تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد احقر العباد وافقرهم الى رحمة ربه المعبود

احمد بن سعد الله بن عم ارد والولاية
واحسن اليهما والى ...

هو

بر کتاب دوستان کردن طمع سردی بود   چون بخوانی باز گیری با جوان مردی بود

بالا بلا و کاکل مشکین سر بلا   یارب چه آفتیست بلا بر سر بلا

دین را دو حبه‌ای کج نهاد
این دو مثنوی آمد بیاد
ظاهرت چون گور کافر پر حلل
واندرون قهر حق و جل